

مفردات منهاج المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الاسبوع	التفاصيل
الاول	الإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية
الثاني	منظمات صياغة معايير المحاسبة على المستوى الدولي
الثالث	الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية - المشروع المشترك FASB / IASB
الرابع	الإبلاغ المالي الدولي 3 - اندماج الاعمال
الخامس	الإبلاغ المالي الدولي 4 - عقود التامين
السادس	الإبلاغ المالي الدولي 7 - الادوات المالية - الاقصاد
السابع	الإبلاغ المالي الدولي 9 - الادوات المالية - القياس
الثامن	الإبلاغ المالي الدولي 8 - الإبلاغ عن القطاعات التشغيلية
التاسع	الامتحان الفصلي الاول وحلول اسئلة الامتحان
العاشر	الإبلاغ المالي الدولي 10 - القوائم المالية الموحدة
الحادي عشر	الإبلاغ المالي الدولي 11 - الترتيبات المشتركة
الثاني عشر	الإبلاغ المالي الدولي 13 - القياس بالقيمة العادلة
الثالث عشر	الإبلاغ المالي الدولي 15 - الاعتراف بالإيرادات من العقود مع الزبائن
الرابع عشر	الإبلاغ المالي الدولي 16 - الايجار التمويلي
الخامس عشر	الامتحان الفصلي الثاني وحلول اسئلة الامتحان

## الإطار المفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمية لإعداد وعرض القوائم المالية . وتم في عام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل IASB كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار في عام 2010 حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق والغرض من هذا الإطار .

1. مساعدة مجلس الإدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير دولية مستقرة .
2. مساعدة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية .
3. مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية .
4. مساعدة معدي البيانات المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية .
5. مساعدة مدققي الحسابات في إعطاء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية .
6. مساعدة مستخدمي البيانات المالية على تفسير المعلومات المدرجة في البيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

### ● مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعايير الدولية :

- (1) مستخدمي المعلومات المحاسبية .
- (2) أهداف القوائم المالية .
- (3) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
- (4) تعريف عناصر القوائم المالية ( الأصول ، الالتزامات ، حقوق الملكية ، والمصاريف والدخل ، مفاهيم راس المال ، الفروض الرئيسية لأعداد وعرض القوائم المالية ) .

### ● ويتكون الإطار المفاهيمي المعدل عام 2010 من فصول أو أجزاء أربعة هي :

- (1) أهداف التقارير المالية المعدة للأغراض العامة .
- (2) المنشأة معدة التقرير لم يصدر بعد وهو قيد الانجاز حتى نهاية عام 2012 .
- (3) الخصائص النوعية المالية المفيدة .
- (4) إطار عام 1989

### أولاً : أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام :

❖ حاجة مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات .

1. المستثمرون الحاليون والمحتملون : وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة :  
أ- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة .  
ب- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم الشركة .

ج- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة أداء الشركة .

د- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة مقارنة مع أسهم الشركات الأخرى .

2- الموردون / الدائنون / المجهزون : تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه .

3- العملاء : يحتاجوا إلى معلومات تساعد على التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع .

4- المقرضون : يحتاجوا المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقرضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب . وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقرضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية .

5- الحكومة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت : تحتاج إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلف على الشركة وتحديد قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب .

❖ المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات عليها أو الالتزامات المرتبطة بها والتغيرات التي تتم على الموارد والالتزامات :

1. توفر التقارير المالية معلومات حول المركز المالي للمنشأة والتي تشمل معلومات حول الموارد الاقتصادية والالتزامات على تلك الموارد كما توفر التقارير المالية معلومات حول تأثير العمليات والإحداث الأخرى التي تؤدي إلى تغير الموارد الاقتصادية والالتزامات المرتبطة بها وتمثل هذه المعلومات كمدخلات لعملية اتخاذ القرارات .

2. أن تقديم معلومات عن موارد والالتزامات تساعد مستخدمي تلك المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف المالية حيث يتم تقييم سيولة المنشأة مدرجة السير المالي لديها .

3. أن التغيرات في الموارد والالتزامات تنتج عن الأداء المالي للشركة أي تتجه الأعمال من ربح أو خسارة وكذلك من الإحداث أو العمليات الأخرى مثل إصدار أسهم أو سندات ولتمكين مستخدمي المعلومات من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

❖ مكونات القوائم المالية : حدد المعيار المحاسبي رقم (1) مكونات القوائم المالي :

1. قائمة المركز المالي .

2. قائمة الدخل الشامل للقدرة المالية .

3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

4. قائمة التدفقات النقدية .

5. السياسة المحاسبية والإيضاحات التفسيرية .

ثانياً : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الى :

❖ الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلى مجموعتين :

1. المجموعة الأولى : الخصائص النوعية الأساسية وتشمل الملائمة والتمثيل الصادق .  
أ- الملائمة :

- تعريف المعلومات الملائمة وهي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذ القرار وتحدث فرق في تلك القرارات لمساعدتهم في تقييم الأحداث المالية الحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابق .
- وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية Predictive value أو كلاهما Confirmatory value . ويقصد بالقيمة التنبؤية : إمكانية استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة . أما القيمة التأكيدية : فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر نقدية عكسية حول التقييمات السابقة ( سواء بتأكيدها أو تغييرها )
- وقد يكون هناك تداخل ما بين القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية : فمثلاً إن المعلومات حول قيمة الإيرادات الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للمتغيرات القادمة كما إن يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدره مما يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح أو تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي يتم استخدامها في الفترات السابقة . لو فرض أن الإيرادات الحالية لأحدى الشركات 100000000 دينار أذن إجمالي الإيرادات المتوقعة =  $100000000 \times \frac{110}{100} = 110000000$  دينار القيمة التنبؤية . . لو فرض أن المقدره للإيرادات عن سنة سابقة 90000000 دينار . يتم مقارنة 90000000 مع 100000000 القيمة التأكيدية وبالتالي يمكن إن تصبح أو تحسن طريقة التنبؤ التي تم استخدامها في السنوات السابقة .
- وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية . فهناك بعض الحالات تكون منها المعلومات المالية ملائمة بناءً على طبيعة المعلومات مثل الإفصاح عن قطاع عمل او قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بعض النظر عن أهميته النسبية وفي بعض الحالات فان طبيعة البند وأهمية النسبة تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة .
- وتعتبر المعلومات مادية ( ذات أهمية نسبية ) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن ان يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ( القرارات القصيرة الاجل ) .

### أ- التمثيل الصادق Faithful Representation

- حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة . وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة Complete ومحيدة Neutral , خالية من الأخطاء Free from error .

▪ وتعني كلمة كاملة Complete : أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي المعلومات عن الإحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية .

▪ تعني خاصة الحياد Neutral: أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة بحيث لا يتم أعداد القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب طرف آخر ومثال على ذلك .

- عدم اخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة أصحاب المصلحة وتحيز لهم .  
- وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء ( ممارسة إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية ) .

▪ خاصية الخلو من الأخطاء : ويقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف الإحداث الاقتصادية ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية بها .

2. المجموعة الثانية : الخصائص المعززة أو الداعمة للمعلومات المالية : **Enhancing Qualities**

**characteristics** وتشمل القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق ، التوقيت المناسب ، القابلية على الفهم

أ- القابضة على المقارنة **Comparability**

ويقصد بها إمكانية مقارنة قوائم مالية لنسبة مالية مع القوائم الحالية لفترة أو لفترات سابقة لنفس المنشأة أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية الحالية لمنشأة أخرى عاملة نفس القطاع ولنفس الفترة ويستفاد من ذلك في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل ويتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة إلى أخرى .

▪ وتقضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي الاتساق أو الثبات في تطبيق السياسات .

▪ كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة إلى لأخرى وتصنيف البنود ولا يسمع بتغير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق الملائمة والتمثيل الصادق كمتطلب تشريع محلي أو مطلب لمعيار دولي كما في معيار رقم 8 ( التغير في السياسات والتقديرات المحاسبية والأخطاء )

ب- القابلية للتحقق **Verifiability**

▪ ويقصد بها درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذي يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس . إي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عن استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للإحداث الاقتصادية بحيث ننن خاصية التمثيل الصادق أيضا .

▪ وقد تكون قابلية التحقق مباشرة : مثل جرد النقدية ، اما قابلية التحقق غير مباشرة : مثل القيمة المدرجة للمخزون ( التحقق من الكميات والأسعار وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون اخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة : AVERAGE ,LIFO , FIFO .

ج- التوقيت المناسب **Timeliness** : ويقصد بها أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار .

د- القابلية على الفهم **understandability** : وتعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن تم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق .

ثالثاً : القيود على الملائمة والموثوقية للمعلومات : **The balance between cost and benefit** أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات بحيث أن تزيد عن التكاليف المصروفة في توفير هذه المعلومات .

رابعاً : عناصر القوائم المالية :

1. قائمة المركز المالي وتتضمن الأصول ، الالتزامات ، حق الملكية .

أ. أصول / ملموسة : وهي الممتلكات والمصانع والمعدات .

ب. أصول / غير ملموسة : وهي أصول ليس لها وجود مادي وطويلة الأجل مثل شهرة المحل ، براءة الاختراع ، العلامة التجارية .

ج. أصول بيولوجية : وهي الأصول التي تتمتع بالنمو والحياة مثل الثروة الحيوانية والنباتية .

د. أصول مالية : وهي النقدية وأصول تقوم على وجود حقوق تعاقدية لاستلام نقد أو أدوات مالية من أطراف أخرى .

هـ. أصول استخراجية : وهي أصول الموارد الطبيعية: مثل النفط والغاز وغيرها من المعادن الطبيعية .  
و. الالتزامات . ز- حق الملكية .

2. عناصر الدخل والمصروفات :

أ- الدخل **income** : وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية داخلية أو الزيادة في الأصول أو النقصان في الالتزامات مما ينتج عنها زيادة في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية ويتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات **Revenues** والمكاسب **gains** . ويتحقق الإيراد من الأنشطة الخاصة بالعمليات الجارية للشركة مثل المبيعات ، الرسوم ، الفوائد ، أرباح الأسهم ، ربح حق الامتياز ، الإيجار . أما المكاسب : مثل مكاسب بيع الأصول الثابتة .

ب- المصروفات : ويقصد بها نفقات المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد الالتزامات التي ينشأ منها النقصان في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات ويتضمن المصروفات ( الخسائر والمصروفات الأخرى التي تحدث خلال النشاط المادي للشركة ) .

خامساً : أساليب قياس عناصر القوائم المالية هي :

1- الكلفة التاريخية . 2- الكلفة الجارية . 3- صافي القيمة القابلة للتحقق . 4- القيمة الحالية .

6- القيمة العادلة . 6- القيمة القابلة للاسترداد .

سادساً : المحددات المحاسبية وهي : Accounting Limitation

1- الأهمية النسبية . 2- الكلفة والمنفعة . 3- التحفظ ( الحيطة والحذر ) .

سابعاً : الفرضية الأساسية لأعداد القوائم المالية : Underlying Assumption هي فرضية الاستمرارية

Going Concern : عند اعداد القوائم المالية باتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs يتم

افتراض ان المنشأة مستمرة الى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور .

ثامناً : مفاهيم راس المال : يبين الاطار المفاهيم وجود مفهومين لراس المال هما ما يلي :

1. المفهوم المالي لراس المال : وتتبع الشركات المفهوم المالي لراس المال عند اعداد القوائم المالية وبالتالي

فان راس المال يمثل صافي الاصول او حقوق الملكية في المنشأة .

2. المفهوم المادي لراس المال : اما المفهوم المادي لراس المال ( الطاقة التشغيلية ) فان راس المال يعتبر

بمثابة الطاقة الانتاجية للمنشأة المتمثلة بوحدات الانتاج اليومية او ساعات التشغيل .

ويبين الجدول التالي مقارنة بين المفهوم المالي لراس المال والمفهوم المادي لراس المال

من حيث	المفهوم المالي	المفهوم المادي
1- اكتساب الربح	إذا كان المبلغ المالي أو النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ لصافي الاصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين وأية مساهمات منهم.	يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية أو القدرة التشغيلية الصافي الأصول في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات الى المالكين او مساهمات منهم أثناء الفترة.
2- أساس القياس	لا يتطلب استخدام مفهوم محدد (يعتمد على رأس المال المراد الحفاظ عليه) .	استخدام التكلفة الجارية (مبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحالي).
3- أثر التغير في الأسعار على الاصول والمطلوبات	تعتبر الزيادة في أسعار الأصول أرباحاً مباشرة (مكتسب حياة) وعند إتباع التكلفة التاريخية يعترف بها كأرباح عند التخلص من الأصل (بيع أو مبادلة).	التغيرات في الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة وتعتبر تغيرات في قياس الطاقة الإنتاجية وتعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً
4- راس المال	يمثل صافي الاصول (حقوق الملكية).	الطاقة الإنتاجية (مثل الوحدات المنتجة يومياً).

## التمرين الأول (اختيار من متعدد) :

ضع علامة صح على الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية :

1. الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية يسترشد به من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية  
أ- إصدار معايير جديدة .  
ب- إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً.  
ج- معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية .  
د- جميع ما ذكر صحيح . ✓
2. تركز القوائم المالية ذات الغرض العام على تلبية المعلومات التالية :  
أ- تشكل القاسم المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية . ✓  
ب- يحتاجها جميع مستخدمي القوائم المالية .  
ج- يحتاجها المستثمرين والإدارة .  
د- تقلل من مخاطر أصحاب العلاقة .
3. أي من الفئات التالية تحتاج بشكل أساسي إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها :  
أ- العملاء . ✓  
ب- الموردون والدائنون التجاريون .  
ج- المستثمرون الحاليون والمحتملون .  
د- المقرضون .
4. أي من الفئات التالية تحتاج بشكل أساسي إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه :  
أ- المقرضون . ✓  
ب- الموردون والدائنون التجاريون .  
ج- المستثمرون الحاليون والمحتملون .  
د- العملاء .
5. حسب الإطار المفاهيمي فإن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعد في علمية تقييم مدى قدرة المنشأة :  
أ- توليد تدفقات نقدية أو تدفقات شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد في مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل . ✓  
ب- توليد الربحية والسيولة المناسبة التي تساعد في القدرة على تسديد الديون .  
ج- الاستمرارية .  
د- الاستمرارية والربحية .



6. تتكون الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية المفيدة (المجموعة الأولى) من :

- أ- الملائمة والقابلية للمقارنة .
- ب- الملائمة والتمثيل الصادق . ✓
- ج- التمثيل الصادق والقابلية للتحقق .
- د- الملائمة والتوقيت المناسب .

7. تتحقق خاصية الملائمة اذا كانت المعلومات المالية تتصف بما يلي :

- أ- القيمة التنبؤية والحياد .
- ب- القيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما . ✓
- ج- الحياد والاكتمال .
- د- الاكتمال والخلو من التحيز .

8. اذا كان حذف المعلومات أو تحريفها سيؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً

على القوائم المالية، فإن تلك المعلومات تكون :

- أ- محايدة .
- ب- ملاءمة .
- ج- كاملة .
- د- مادية ( ذات أهمية نسبية ) . ✓

9. يتحقق التمثيل الصادق في المعلومات المالية عندما تكون :

- أ- لها قيمة تأكيدية ، ومحايدة، وخالية من الأخطاء .
- ب- ملائمة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء .
- ج- كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء . ✓
- د- تتميز بالقيمة التنبؤية، ومحايدة، وخالية من الأخطاء .

10. واحدة مما يلي لا تعتبر من الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص للمعلومات المالية :

- أ- التوقيت المناسب .
- ب- القابلية للفهم .
- ج- التمثيل الصادق . ✓
- د- القابلية للمقارنة .

11. من الخصائص النوعية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية القابلية للفهم والتي تتطوي على :

- أ- أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة . ✓
- ب- تفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة .
- ج- تفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية .
- د- جميع ما ذكر صحيح .

12. يعتبر التوقيت المناسب من :
- أ- القيود على الملائمة والموثوقية للمعلومات .
  - ب- بالخصائص النوعية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية .
  - ج- شرط الخاصية الملائمة .
  - د- لاشيء مما ذكر صحيح . ✓
13. الفرضية الأساسية لإعداد القوائم المالية :
- أ- الاستمرارية . ✓
  - ب- الحيطة والحذر .
  - ج- الملائمة والموثوقية .
  - د- أساس الاستحقاق .
14. تتبع معظم المنشآت عند إعداد قوائمها المالية المفهوم التالي لرأس المال :
- أ- النقدي .
  - ب- الاقتصادي .
  - ج- المالي . ✓
  - د- المادي .
15. تكون المعلومات المالية ذات صلة باتخاذ القرارات إذا كانت تحقق :
- أ- أساس الاستحقاق .
  - ب- مبدأ التحقق .
  - ج- فرض الوحدة المحاسبية الاقتصادية .
  - د- مفهوم الملائمة . ✓
16. يتم إعداد جميع البيانات المالية الأساسية للمنشأة والمعدة للأغراض العامة وفق :
- أ- الأسس الشاملة .
  - ب- مبدأ الاستحقاق والاساس النقدي .
  - ج- الأساس النقدي المعدل .
  - د- مبدأ الاستحقاق . ✓

## معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

### الأدوات المالية : الإفصاحات

## Financial Instrument : Disclosures

### 1- هدف المعيار Objective

أ. يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم :

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة .
- طبيعية ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر .

ب. تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكتملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدولي رقم (32) و (39) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (9)

### 2- نطاق المعيار Scope

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة ومنافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين والعقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) كما لا يشمل النطاق عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) وكذلك لا يشمل الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) .

### 3- التعريفات Definitions

أ- مخاطر الائتمان **Credit Risk** : المخاطر بأن أحد أطراف الأداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ التزام .

ب- مخاطر العملة **Currency** : المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي .

ج- مخاطر سعر الفائدة **Interest Rate Risk** : المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق .

د- مخاطر السيولة **Liquidity Risk** : مخاطر أن تواجه المنشأة صعوبة في تحقيق التعهدات المرافقة بالالتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال التسليم النقدي أو من خلال أصل مالي .

هـ- القروض المستحقة **Loans Payable** : القروض المستحقة هي الالتزامات مالية باستثناء الذمم الدائنة التجارية قصيرة الأجل حسب شروط الائتمان العادية .

و- مخاطر السوق **Market Risk** : المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق ، وتشمل مخاطرة السوق ثلاثة أنواع هي : مخاطرة العملة و مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الأسعار الأخرى .

ز- مخاطرة الأسعار الأخرى **Other Price Risk** : المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق ( باستثناء تلك الناجمة من مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة ) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها ، أو من خلال العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق .

ح- انقضاء الاستحقاق **Past Due** : تكون الأداة المالية قد انقضت استحقاقها عندما لا يقوم طرف مقابل بإجراء الدفع عندما يستحق تعاقدياً .

#### 4- أهمية الأدوات المالية للمركز والأداء المالي :

#### **Significance of Financial Instruments for Financial Position and Performance**

على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن من مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية ( وجوهية ) الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل .

#### 5- الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية ( Carrying Amount ) لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية التالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ، أما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات التفسيرية ( Notes ) .

أ. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به ( المخصص ) بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وفق المعيار رقم (39) .

ب. استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ( HTM ) .

ج. أصول مالية معدة للبيع ( AFS ) .

د. القروض والذمم .

هـ. المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها إلى

1- مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة .

2- الجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة .

و. المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة .

ويعد إصدار معيار الإبلاغ المالية رقم (9) والساري المفعول من 2013/1/1 فإن تصنيفات الأصول المالية أصبحت أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة والأصول المالية بالقيمة العادلة فقط .

#### 6- متطلبات الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

#### **Financial Assets or Financial Liabilities at Fair Value through Profit or Loss**

إذا قامت المنشأة بتصنيف قرض أو ذم أو مجموع من القروض أو الذم المدينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، فإنه سيتم الإفصاح عما يلي :

أ. الحد لأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان Credit Risk الناجمة من الاحتفاظ بالقروض والذم بتاريخ القوائم المالية .

ب. مبالغ أي مشتقات ائتمان Credit Derivatives أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان .

ج. مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذم ( خلال الفترة وبشكل تراكمي ) والذي يعزى للتغيرات في مخاطر الائتمان للأصول المالية ، وكذلك مقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان المتعلقة بالقروض والذم .

7-متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

أ- مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية ( خلال الفترة المالية وتراكمياً ) والذي يعزى للتغيرات في مخاطر الائتمان .

ب-الاختلاف بين القيمة الدفترية ( المسجلة ) للمطلوبات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق للدائنين .

8-إعادة التصنيف Reclassification : إذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف الأصول المالية والمقاساة إما :

أ- بالتكلفة أو التكلفة المطفأة ، بدلاً من القيمة العادلة .

ب-بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة أو التكلفة المطفأة .

في هاتين الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها من وإلى الفئتين (أ) و (ب) وأسباب إعادة التصنيف .

9-إلغاء الاعتراف بالأصل المالي Derecognition

في الحالات التي يتم نقل الأصل المالي للغير مع الاحتفاظ بمخاطر وعوائد تلك الأصول فإنه يجب الإفصاح عن طبيعية الأصل المالي .

10-الضمانات Collateral

يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي :

أ- القيمة المسجلة Carrying Amount للأصل المالي والمرهونة كضمان للمطلوبات والالتزامات (المحتملة) .

ب-الشروط المتعلقة بعملية الرهن .

11- متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية

على المنشأة إن تصفح عن بنود الدخل ، والمصروف ، والربح ، والخسارة إما في صلب القوائم المالية أو ما في الإيضاحات وكما يلي :

أ- صافي المكاسب أو الخسائر الناجمة عن :

1- الأصول أو المطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، مع تفصيل رقم صافي المكاسب أو الخسارة لكل من نوعي هذه الفئة ( أصول ومطلوبات مالية مخصصة بالقيمة العادلة ) و ( أصول ومطلوبات مالية للمناجزة ) .

2- الأصول المالية المعدة للبيع مع بيان مبلغ الربح والخسارة المعترف به مباشرة ضمن حقوق الملكية ، والمبلغ المحول من حقوق الملكية والمعترف به ضمن الأرباح والخسائر للفترة المالية .

3- الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق .

4- القروض والذمم .

5- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المضافة .

6- إجمالي دخل الفائدة وأجمالي مصروف الفائدة ( محسوباً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة ) للأصول والمطلوبات غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ج. إيرادات ومصاريف الأتعاب المقبوضة والأتعاب المدفوعة Fee Income and Expense ( عدا المبالغ الداخلة في احتساب معدل الفائدة الفعال ) والناشئة عن :

• الأصول والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

• الأتعاب المتعلقة بإدارة الأنشطة الاستثمارية المنفذة نيابة عن العملاء .

د. دخل الفائدة الناجم عن تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) .

هـ. مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية .

## 12- الإفصاحات الأخرى Other Disclosures

### Accounting Policies السياسات المحاسبية

على المنشأة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية .

## 13- محاسبة التحوط Hedge Accounting

على المنشأة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي ( 39 ) مثل ( تحوط القيمة العادلة ، وتحوط التدفقات النقدية ، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية ) وكما يلي :

أ. وصف لكل نوع من أنواع التحوط .

ب. وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية .

ج. طبيعة المخاطر المتحوطة لها .

## 14- متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي

تشمل ما يلي :

أ. الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة .

- ب. وصف لأي عمليات تم التحوط لها مسبقاً ولا يتوقع حدوثها .
- ج. وصف المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة .
- د. المبلغ المحول من قائم حقوق الملكية إلى قائمة الإرباح والخسائر للفترة المذكورة .

### 15- القيمة العادلة Fair Value

تطلب المعيار الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة :

- أ. يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات .
- ب. عند الإفصاح عن القيمة العادلة ، على المنشأة تبويب الأصول والمطلوبات المالية ضمن فئات .
- ج. على المنشأة الإفصاح عما يلي :
  - 1- طرق تحديد القيمة العادلة .

- 2- بين فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تجديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط ( Active Market ) أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار رقم (39) .
- 3- إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبينة على فرضيات محددة فإذا حدث أية تغيرات على فرضية أو أكثر من تلك الفرضيات وأدى ذلك إلى تعديلاً في القيمة العادلة ، فإن على المنشأة بيان تلك الحقيقة والإفصاح عن الأثر الجوهرى لهذه التغيرات على القيمة العادلة .

### 16- الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة

هناك بعض الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة :

- أ. عندما تكون القيمة الدفترية متقاربة مع القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل ذمم مدينة تجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة .
- ب. الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية والتي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط أو المشتقات المالية المرتبطة بالاستثمارات بأدوات حقوق الملكية والتي سيتم قياسها بالتكلفة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) نظراً لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بموثوقية .
- ج. العقود التي لها صبغة تشاركية Discretionary Participation Feature ( الموصوفة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) وعندما لا يمكن قياس قيمتها بموثوقية ) .

### 17- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

- على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن من مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ إعداد القوائم المالية .

### 18- الإفصاحات النوعية Qualitative Disclosures

- على المنشأة الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي :
  - أ. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها .

ب. الأهداف والسياسيات والعمليات والأنشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر .

ج. أية تغيرات في الفترة (أ) و (ب) للفترة السابقة .

#### 19- الإفصاحات الكمية Qualitative Disclosures

يجب الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي :

أ- بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية على أن تكون مبيّنة على معلومات من ذوي العلاقة من المستويات العليا في إدارة المنشأة - مجلس الإدارة.

ب- تركيزات المخاطر .

#### 20- مخاطر الائتماني Credit Risk

يجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي :

أ. الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المنشأة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المنشأة .

ب. وصف للضمانات الموجودة بحوزة المنشأة مقابل تلك الأدوات .

ج. الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية .

#### 21- مخاطر السيولة Liquidity Risk

تتطلب الفقرة (39) من المعيار الإفصاح عما يلي :

أ- تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية القائمة .

ب- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات .

#### 22- مخاطر السوق Market Risk / تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

يجب الإفصاح عما يلي :

أ. تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ القوائم المالية ، مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية .

ب. الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية .

ج. التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر Value-at

( Risk ) والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل ( معدلات الفائدة ، معدلات أسعار

الصرف ) واستخدامها في إدارة المخاطر المالية .



## أسئلة المصير

التمرين الأول ( اختيار من متعدد )

ضع علامة صح على الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية :

1- أي من الأنواع التالية من المعلومات لا يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) الإفصاح عنها

حول أهمية الأدوات المالية :

- أ. المبالغ المسجلة لفئات الأدوات المالية .
- ب. القيم العادلة للأدوات المالية .
- ج. معلومات حول استخدام محاسبة التحوط .
- د. معلومات حول الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم . ✓

2- أي من الأنواع التالية من المعلومات لا يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) الإفصاح عنها

حول التعرض للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية :

- أ. معلومات نوعية وكمية حول مخاطر السوق .
- ب. معلومات نوعية وكمية حول مخاطر الائتمان .
- ج. معلومات نوعية وكمية حول المخاطر التشغيلية . ✓
- د. معلومات نوعية وكمية حول مخاطر السيولة .

3- كيف يعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) " مخاطرة السيولة " ؟

- أ. مخاطرة أن تواجه المنشأة صعوبات في تلبية الالتزامات التعاقدية المرتبطة بالالتزامات المالية . ✓
- ب. مخاطرة أن تواجه المنشأة صعوبات في التصرف بالأصل المالي بسبب قلة السيولة في السوق .
- ج. مخاطرة أن تواجه المنشأة صعوبات في تلبية احتياجات التدفق النقدي بسبب مشاكل التدفق النقدي .
- د. مخاطرة أن تكون التدفقات النقدية الواردة للمنشأة غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الصادرة منها .

4- تسمى مخاطرة العملة ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الأسعار الأخرى ب :

- أ- مخاطر اقتصادية
- ب- مخاطر السوق ✓
- ج- مخاطر ائتمان
- د- مخاطر السيولة

5- تسمى البيانات الرقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية :

- أ- الإفصاحات النوعية
- ب- الإفصاحات الكمية ✓
- ج- الإفصاحات السوقية
- د- تحليل الحساسية

## معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)

### الأدوات المالية Financial Instrument

#### 5) الاعتراف المبدئي بالأصول المالية Initial Recognition

يتم الاعتراف بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية ، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل Trade Date أو تاريخ التسوية Settlement Date كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر . ويقصد هنا بالاعتراف الوقت الذي يجب ان تسجل فيه المنشأة بشكل أولي ( لأول مرة ) أصلاً أو التزاماً في الميزانية العمومية . ويجب على الشركة اختيار واحدة من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية .

تاريخ التعامل ( المتأجرة ) : هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي . ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه ومطلوب سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية . واستبعاد الأصل الذي تم بيعه والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع والاعتراف بالذمم المدينة الناجمة عن البيع بتاريخ التعامل .

تاريخ التسوية : أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير . ويتم الاعتراف بأصل معين بتاريخ استلامه من قبل المنشأة ، وكذلك الاعتراف بالتخلص من أصل معين (بيع أصل ) والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر .

فمثلاً إذا باعت شركة سندات في 2012/12/31 بربح مقداره 30000 دينار . فإن تاريخ التعامل هو 2012/12/31 إلا أن تاريخ التسوية وهو تاريخ التنازل عن السندات وقبض القيمة يكون عادة بعد يومي عمل ( تاريخ الحق Value Data ) . لذلك إذا أتبع الشركة أسلوب تاريخ التعامل فإن العملية تسجل في 2012/12/31 و يعترف بربح بيع السندات في عام 2012 ، أما إذا أتبع الشركة أسلوب تاريخ التسوية فإن العملية تسجل في 2013/1/2 .

#### 6) تصنيف الأصول المالية Classification of Financial Assets

يقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما :  
أ. الأصول المالية التي يتم قياسها ( لاحقاً عند إعداد القوائم المالية ) بالتكلفة المطفأة

##### Financial Assets Measured at a Mortised Cost

ب. الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة Financial Assets Measured at Fair Value

ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إلى :

ب/1 : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

ب/2 : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

ويتم التصنيف ضمن هاتان الفئتان ( أ أو ب ) عند الاقتناء وعندما تصبح المنشأة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على كل مما يلي :

#### أ- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

##### The Entity's Business Model for Managing the Financial Assets

ويقصد به الطريقة التي تمارس المنشأة بها نشاطها المتعلق بإدارة موجوداتها والتي تتعلق بالعملية الفعلية التي تتم على محفظة الموجودات المالية والذي يحدده موظفو الإدارة الرئيسيين في المنشأة وليس اعتمادا على نية إدارة المنشأة لإدارة تلك الموجودات . ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة ، وبالتالي فإن هذا الشرط يجب تحديده وفق مستوى تجميع أعلى أي على المستوى المحفظة . لذلك قد تحتفظ المنشأة بمحفظة استثمارات تقوم بإدارتها من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة استثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة .

#### ب- خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي

##### The Contractual Cash Flow Characteristics of the Financial Asset

ويقصد بذلك أن يكون الأصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات . ويلاحظ هنا أنه قد تم إلغاء التصنيف السابق للأصول المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) . حيث كان معيار المحاسبة الدولي رقم ( 39 ) يقسم الأصول المالية إلى 4 فئات هي :

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ( وتشمل بشكل أساسي أصول مالية للمتاجرة )
- ضمن فئات أصول مالية معدة للبيع .
- أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق .
- القروض والذمم .

وقد قام المعيار رقم (9) الجديد بإلغاء التصنيف بهذا الأسلوب حيث تم إلغاء التصنيف ضمن فئة الأصول المالية المعدة للبيع والأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والذمم . ويمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما يستوفي الشرطان التاليان :

▪ اختبار نموذج الأعمال Business Model Test : عندما يكون الهدف من اقتناء أداة الدين ( السندات ) مثلا الحصول على قيمتها الاسمية بتاريخ الاستحقاق وليس لأجل بيعها قبل التاريخ الاستحقاق بغرض الاستفادة من التغير في قيمتها العادلة .

▪ اختبار خصائص التدفق النقدي Cash Flow Characteristics Test : عندما تعطى أداة الدين حق تعاقدي لاستلام تدفقات نقدية محددة أي استلام فوائد دورية بتواريخ محددة .

ويبين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) أنه بالرغم من أن هدف نموذج أعمال المنشأة قد يكون الاحتفاظ بالأصول المالية بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية ، إلا أنه لا يتوجب على المنشأة الاحتفاظ بجميع تلك

الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق . لذلك يمكن أن يكون الهدف من نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية حتى عندما يتم بيع للأصول المالية . على سبيل المثال قد تتبع المنشأة أصل مالي إذا :

1. لم يعد الأصل المالي يحقق السياسة الاستثمارية للمنشأة ( مثلا انخفاض درجة ملاءة الأصل إلى ما دون الحد الأدنى أي انخفاض التصنيف الائتماني ) .
  2. قيام شركة التأمين بتعديل محفظتها الاستثمارية لتعكس التغير في التوقيت المتوقع للعوائد .
  3. حاجة المنشأة لتمويل نفقات رأسمالية .
- لكن إذا حدثت عمليات غير قليلة من عمليات البيع ( أي أن عمليات البيع أكثر من كونها غير عادية ) من المحفظة الاستثمارية ، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت هذه العمليات متسقة وكيفية اتساقها مع هدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية .

## 7) القياس اللاحق للأصول المالية Subsequent Measurements

بعد الاعتراف الأولي وعند إعداد القوائم المالية ، يتم قياس الأصل المالي إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة وفقاً لتصنيف الأصل المبدئي .

### 1-3 الاعتراف بفروقات تقييم الأصول المالية عند إعداد البيانات المالية

أ- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة يجب قياسها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر ( بيان الدخل ) ( FVTPL ) باستثناء الأصول المالية المخصصة للتحوط فتعالج بموجب معيار ( 39 ) وباستثناء الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وكما هو مبين لاحقاً .

ب- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة : يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة ( الحقيقية ) Effective Interest Method والاعتراف بأرباح أو خسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة في حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو انخفاض قيمته ( تدني ) أو إعادة تصنيفه .

### 2-3 الاستثمار في أدوات حقوق الملكية ( الأسهم ) والاعتراف بفروقات التقييم

يجب قياس كافة الاستثمارات المالية في حقوق الملكية ( الأسهم مثلاً ) بالقيم العادلة عند إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر ( بيان الدخل ) ، باستثناء الاستثمارات المالية في أوراق حقوق الملكية والتي تختار المنشأة قياسها بالقيمة العادلة ، ( عند الاعتراف الأولي ) وإظهار فروقات التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income والتي تعرض أيضاً ضمن حقوق الملكية باسم التغير المتراكم بالقيمة العادلة شريطة أن لا تكون للمتاجرة .

أي أن الاستثمارات المالية في الأسهم يتم تصنيفها كما يلي :

أ. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة : وهي تشمل الاستثمارات المالية في الأسهم للمتاجرة أو أية استثمارات في الأسهم لأغراض غير المتاجرة كأن تكون استثمار في أسهم إستراتيجية أي يتم حيازتها لفترة طويلة .

ب. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر : وهي الاستثمارات في الأسهم التي لا يحتفظ بها للمتاجرة وقررت الشركة منذ الاقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة لها عند إعداد القوائم المالية من خلال الدخل الشامل الآخر ، أي بإظهار فروقات التقييم ضمن حقوق الملكية .

وإذا اختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها ، ولا يسمح المعيار بتحويل التغير المتراكم بالقيمة العادلة إلى حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف ( بيع الاستثمارات المالية ) . وعلى أن يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح الناجمة عن تلك الاستثمارات في الأرباح والخسائر بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (18) " الإيراد " .

أي أن كافة التغيرات في قيمة هذه الأصول سواء كانت ناجمة عن التقييم أو أرباح الاستغناء نتيجة البيع مثلاً يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر ، وتعرض ضمن حقوق الملكية .

### 3-3 تصنيف الأصول المالية مؤهلة للقياس بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يحافظ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) على خيار القيمة العادلة ويمكن للمنشآت عند الاعتراف المبدئي أن تختار قياس الأصول المالية والالتزامات المالية التي تكون مؤهلة للقياس بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، ولكن على شرط أن يلغى استخدام القيمة العادلة أو يقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الاعتراف أي سوء المطابقة المحاسبية .

ومن الأمثلة على ذلك هو عندما تمتلك المنشأة قرض بسعر ثابت ومستحق القبض وتقوم بتحويلة بمبادلة سعر الفائدة الذي يستبدل الأسعار الثابتة بالأسعار العائمة . سيؤدي قياس أصل القرض بالتكلفة المطفأة إلى إحداث عدم توافق في القياس ، حيث سيتم الحفاظ على مبادلة سعر الفائدة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة . وفي هذه الحالة يمكن تعيين القرض مستحق القبض بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وفقاً لخيار القيمة العادلة للحد من عدم التوافق المحاسبي الذي ينتج عن قياس القرض بالتكلفة المطفأة .

### 8) معالجة عمولات ومصاريف الشراء عن القياس الأولي للأصول المالية

يجب قياس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي ( الشراء ) بالقيمة العادلة ، والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافاً إليها تكاليف العملية ( عمولات ومصاريف الشراء ) باستثناء مصاريف وعمولات الشراء للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصاريف الشراء كمصروف فترة في الأرباح والخسائر .

### مثال رقم (1) ( الأصول المالية من خلال الربح والخسارة (بيان الدخل))

1- في 2012/12/1 أشرت شركة الشرق 10000 سهم من أسهم البنك الإسلامي للمتاجرة بسعر 6 دنانير للسهم وبلغت عمولة الشراء 1000 دينار .

2- في 2012/12/31 افرض أن القيمة لسهم البنك الإسلامي تبلغ 7 دنانير للسهم .

3- في 2013/1/8 قامت الشركة ببيع 3000 سهم بسعر 8 دنانير للسهم .

4- في 2013/12/31 افرض أن القيمة العادلة للسهم بلغت 9 دنانير للسهم .

المطلوب // بيان المعالجة المحاسبية اللازمة لما سبق وإثبات القيود اللازمة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) .

حل المثال رقم 1 : 1- قيد الشراء : 2012/2/1

من مذكورين

60000 ح / اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (  $6 \times 10000$  )

1000 ح / عمولات الشراء

61000 الى ح / النقدية

2- قيد تقييم الاسهم في 2012 /12/31 :

10000 من ح / تعديلات القيمة العادلة

10000 الى ح / أ . خ حيازة غير متحققة - بيان الدخل (  $60000 - 7 \times 10000$  )

3- اثبات بيع الاسهم في 2013/1/8 :

24000 من ح / النقدية (  $8 \times 3000$  )

الى مذكورين

18000 ح / اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (  $6 \times 3000$  )

6000 ح / ارباح بيع متحققة - في الارباح والخسائر (  $3000 \times (8-6)$  )

4- قيد تقييم الاسهم في 2013/12/31

رصيد حساب الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة =  $60000 - 18000 = 42000$  دينار

القيمة الحالية للاسهم في 2013/12/31 =  $7000 \times 9 = 63000$  دينار

لذا يكون حساب تعديلات القيمة العادلة =  $63000 - 42000 - 10000 = 11000$  دينار ويكون مدينا بالقيود

التالي بالتاريخ : 2013/12/31 .

11000 من ح / تعديلات القيمة العادلة

11000 الى ح / أ . خ حيازة غير محققة

وعليه فان قائمة المركز المالي كما في 2013/12/31 ستظهر كما يلي :

الاصول :

42000 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر .

21000 تعديلات القيمة العادلة ( مدين ) 11000 مدين + 10000 مدين

63000 دينار القيمة العادلة (  $7000 \times 9$  )

المثال رقم (2) :

(1) في 2012/7/6 اشترت المؤسسة العربية 1000 سهم من أسهم البنك العربي بغرض الاستثمار الاستراتيجي طويل الأجل ( ليس للمتاجرة ) بسعر 8 دنانير للسهم وبلغت عمولة الشراء 500 دينار وقررت المؤسسة العربية الاعتراف بفروقات التقييم لتلك الأسهم ضمن الدخل الشامل الآخر .

(2) وفي 2012/12/31 افترض أن القيمة العادلة لسهم البنك العربي تبلغ 12 دينار للسهم .

(3) وفي 2013/2/5 قامت المؤسسة العربية ببيع 400 سهم بسعر 10 دنانير للسهم .

(4) في 2013/12/31 افترض أن القيمة العادلة للسهم بلغت 7 دنانير للسهم .

المطلوب // بيان المعالجة المحاسبية اللازمة لما سبق وإثبات القيود اللازمة بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (9) علماً بأن الشركة اختارت إظهار فروقات التقييم للقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر .

حل المثال رقم 2 : 1- قيد اثبات الشراء : 2012/7/6

8500 من ح/ اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر

8500 الى ح/ النقدية ( 8 × 1000 ) + 500

2- قيد تقييم الاسهم بتاريخ 2012/12/31

3500 من ح/ تعديلات القيمة العادلة

3500 من ح/ تعديلات القيمة العادلة (إرباح تقييم) ضمن دخل شامل اخر (8500-12×1000)

3- قيد اثبات بيع الاسهم : بتاريخ 2013/2/5

4000 من ح/ النقدية ( 10×400 )

الى مذكورين

3400 ح/ اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر  $8,5 \times 400$

600 ح/ التغير في القيمة العادلة - ضمن دخل شامل اخر  $( 8,5 - 10 ) \times 400$

4-تقييم الاسهم بتاريخ 2013/12/31 :

رصيد حساب الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر = 8500 - 3400 = 5100 دينار

ويجب تخفيضه الى 4200 دينار في 2013/12/31 ( 7 × 600 ) القيمة العادلة للسهم . وبالتالي يجب ان يكون

حساب تعديلات القيمة العادلة دائناً برصيد 900 دينار ( 5100 - 4200 ) . وبما ان هناك رصيد سابق مدين لهذا

الحساب برصيد 3500 دينار فيتم جعله دائناً بمبلغ 4400 دينار بموجب القيد التالي :

4400 من ح/ التغير في القيمة العادلة - خسائر حيازة غير متحققة

4400 الى ح/ تعديلات القيمة العادلة

وعليه فان قائمة المركز المالي كما في 2013/12/31 ستظهر كما يلي :

الاصول :

5100 دينار اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر .

(900) دينار تعديلات القيمة العادلة ( دائن ) ( 3500 مدين - 4400 دائن )

4200 دينار القيمة العادلة ( 7 × 600 )

### مثال رقم (3) ( الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة )

بتاريخ 2010/1/1 اشترت شركة الساحل أداة دين - سندات - تستحق بعد 5 سنوات بقيمة 92791 دينار شاملة تكاليف العملية ( عمولة الوسيط المالي والضرائب ) . تبلغ القيمة الاسمية للسندات 100000 دينار وبفائدة ثابتة بنسبة 10% تقبض سنوياً نهاية كل عام . ويبلغ سعر الفائدة السوقي عند شراء السندات 12% . وسيتم الاحتفاظ بالسندات لجمع التدفقات النقدية ( الفوائد ) وقيمة السندات عند الاستحقاق .

المطلوب // إثبات كافة القيود المتعلقة بشراء السندات ، وإيرادات فوائد السندات خلال فترة اقتناء السندات .

حل المثال رقم ( 3 ) :

**ملاحظة :** ان معدل الفائدة الذي تحمله السندات 10% اقل من معدل الفائدة السوقي البالغ 12% وهذا ما يبرر شراء السندات بخصم مقدار 7200 دينار ( 92791 - 100000 ) وهو الفرق بين تكلفة السندات والقيمة الاسمية التي سيتم استردادها بعد 5 سنوات . وفيما يلي جدول يبين كيفية احتساب التكلفة المطفأة نهاية كل سنة .

السنة	التكلفة المطفأة بداية السنة	دخل الفائدة الفعالة	الفائدة المقبوضة	اطفاء الخصم	التكلفة المطفأة نهاية السنة
					92791
1	92791	$11135 = 12\% \times 92791$	10000	1135	93926
2	93926	$11271 = 12\% \times 93926$	10000	1271	95197
3	95197	$11424 = 12\% \times 95197$	10000	1424	96621
4	96621	$11594 = 12\% \times 96621$	10000	1594	98215
5	98215	$11785 = 12\% \times 98215$	10000	1785	100000
<b>المجموع</b>					<b>7209</b>

ملاحظة : ان الفائدة المقبوضة سنوياً تبلغ 10000 دينار (  $10\% \times 100000$  ) .

1- قيد شراء السندات بتاريخ 2010/1/1 :

92791 من ح / اصول مالية بالتكلفة المطفأة

92791 الي ح / النقدية

2- قيد اثبات استلام الفائدة بتاريخ 2010/12/31

من مذكورين

10000 ح / النقدية

1135 ح / اصول مالية بالتكلفة المطفأة ( اطفاء الخصم )

11135 ح / ايرادات فائدة السندات

3- قيد اثبات استلام الفائدة بتاريخ 2011/12/31

من مذكورين

10000 ح / النقدية

1271 ح / اصول مالية بالتكلفة المطفأة ( اطفاء الخصم )

11271 ح / ايرادات فائدة السندات





1. ملاحظة : يتم الاعتراف بـ أ . خ حيازة غير محققة في كشف الدخل . اي تقفل به .  
وعليه فان قائمة المركز المالي كما في 2010/12/31 ستظهر كما يلي :

الإصول :

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	93926
تعديلات القيمة العادلة	2074
دينار القيمة العادلة	<u>96000</u>

**(5) القياس اللاحق للمطلوبات المالية**

تصنف المطلوبات المالية إلى فئتين بهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس تلك المطلوبات في القوائم المالية وكما يلي :

(أ) مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

**Financial Liabilities at Fair Value through Profit or Loss**

ويقسم المعيار هذه الفئة الى فئتين فرعيتين هما :

1. محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة Designated وهي المطلوبات المالية التي تختار المنشأة (ومن لحظة اقتنائها ) تصنيفها ضمن هذه الفئة وفروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة لها تعالج من خلال الأرباح والخسائر .

2. مطلوبات محتفظ بها للمتاجرة Held For Trading ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل . ويعتبر الالتزام المالي كالتزام محتفظ به للمتاجرة ( For Trading ) إذا تم الحصول عليه أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة وتشمل الالتزامات المالية الأوراق المباعة قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تنذب أسعارها خلا فترات قصيرة . مثل الالتزامات الناجمة عن العقود المشتقة ، والالتزامات التجارية الأخرى .

ويجب أن تعرض المنشأة الربح أو الخسارة من الالتزام المالي المحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على النحو التالي :

- يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر انتمان ذلك الالتزام دخل شامل آخر .
- يجب عرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن حساب الأرباح أو الخسائر .

(ب) المطلوبات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

**Effective Interest Method**

مثل حسابات الذم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المنشأة .

مثال رقم (5) // في 2012/11/18 أبرمت الشركة (س) عقد آجل لشراء 2000 يورو بسعر آجل 0.950 دينار / يورو وعلى أن يكون تاريخ ممارسة العقد في 2013/5/1 .  
بتاريخ 2012/12/31 بلغ سعر صرف اليورو 0,850 دينار / يورو .  
المطلوب // تحديد أثر العقد أعلاه في 2012/12/31 .

حل المثال رقم ( 5 ) : في هذه الحالة قان شروط العقد غير ايجابية ، لان سعر اليورو انخفض عن السعر المتعاقد عليه في العقد الاجل بمقدار 0,100 دينار لكل يورو ( 0,95 - 0,85 ) وبالتالي فان هناك التزام مالي بتاريخ 2012/12/31 باسم التزامات عقود اجله يورو بقيمة 200 دينار ( 0,100 × 2000 ) .

### أسئلة الذصل

#### التمرين الأول (اختيار من متعدد)

ضع علامة صح على الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية :

1- يتم تصنيف الأصول المالية بموجب (IFRS9) كما يلي باستثناء واحده هي :

أ- الأصول المالي التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة .

ب- أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

ج- أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر .

د- أصول ماليه بالتكلفة من خلال الربح والخسارة . ✓

2- تم شراء أسهم للمتاجرة وتم تصنيفها ضمن فئة أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بمبلغ 1200 دينار وبلغت عمولة الشراء 700 دينار 0 فان تكلفه الشراء الأسهم ستظهر بمبلغ :

ب- 12700 دينار

أ - 1200 دينار ✓

د- لا شيء مما ذكر

ج- 11300 دينار

3- يمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأ عند ما يستوفي الشروط التالية :

ب- اختبار خصائص التدقيق النقدي

أ- اختبار نموذج الأعمال

د- ( أ + ب ) ✓

ج- نية الإدارة

4- يستخدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) منج ذو نموذج مختلف القياس .أي من نماذج القياس الاتيه يعتبر مقبول بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9):

أ. التكلفة المطفأة والقيمة العادلة وتكلفه الاستبدال . .

ب. التكلفة المطفأة والقيمة العادلة والصافي القيمة القابلة للتحقيق .

ج. التكلفة المطفأة والقيمة العادلة . ✓

د. التكلفة المطفأة والقيمة العادلة وتكلفة الاستبدال المستهلكة .

5- ما هي الظروف التي يمكن فيها معالجة الربح أو الخسارة من أداة حق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة في دخل شامل آخر :

- أ. عندما لا يتم الاحتفاظ باستثمار حقوق الملكية للمتاجرة . ✓
- ب. عندما يكون هنالك إمكانية بتدوير الربح أو الخسارة .
- ج. عندما يكون استثمار حقوق الملكية متوفر برسم البيع
- د. عندما يتم الاحتفاظ باستثمار حقوق الملكية للمتاجرة .

6- فيما يتعلق بالاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر يتم الاعتراف بأرباح البيع لتلك الأسهم وتوزيعات الأرباح المقبوضة كما يلي :

<u>أرباح البيع</u>	<u>توزيعات الأرباح المقبوضة</u>
أ. ضمن الأرباح والخسائر	ضمن الدخل الشامل الآخر
ب. ضمن الأرباح والخسائر	ضمن الأرباح والخسائر
ج. ضمن الدخل الشامل الآخر	ضمن الأرباح والخسائر ✓
د. ضمن الدخل الشامل الآخر	ضمن الدخل الشامل الآخر

7- يتم تقييم الاستثمارات المالية في السندات التي يكون الهدف منها جمع التدفقات النقدية ولا يحتفظ بها للمتاجرة :

- أ. بالتكلفة المطفأة شريطة عدم بيع أي جزء منها خلال فترة الاقتناء .
- ب. بالتكلفة المطفأة حتى بيع جزء منها خلال فترة الاقتناء لأغراض تمويل نفقات رأسمالية . ✓
- ج. بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة .
- د. بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر .

8- باعت شركة سندات في 2013/12/31 بربح مقدار 20000 دينار علماً بأن تاريخ التسوية في

2014/1/2 . إذا اعترفت الشركة بالربح في عام 2013 تكون الشركة قد أتبعت أسلوب ..... كسياسة

محاسبية لها :

- أ- تاريخ المتاجرة ✓
- ب- تاريخ التسوية
- ج- تاريخ التسديد
- د- الأساس النقدي

9- تصنف المطلوبات المالية إلى :

- أ. مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- ب. المطلوبات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة .
- ج. مطلوبات مالية معدة للبيع .
- د. ( أ + ب ) ✓

10- ما هي الظروف التي يمكن للمنشأة خلالها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) تصنيف الأصول المالية التي تلبي معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة :

- أ. عندما يتم الاحتفاظ بالأداة حتى تاريخ الاستحقاق .
- ب. عندما يتم تبني منهج نموذج الأعمال الاستحقاق .
- ج. عندما يجتاز الأصل المالي اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدية .
- د. في حال كان القيام بذلك يلغي أو يحد من عدم التوافق المحاسبي . ✓

**التمرين الثاني :** يسمح المعيار رقم (9) في بعض الحالات ببيع الأصول المالية التي يكون الهدف من نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية . عدد ثلاث من هذه الحالات .

**حل التمرين الثاني :** يمكن أن يكون الهدف من نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية حتى عندما يتم بيع الأصول المالية . على سبيل المثال قد تبيع المنشأة أصل مالي اذا :

- 1- لم يعد الأصل المالي يحقق السياسة الاستثمارية للمنشأة ( مثلاً انخفاض درجة ملاءة الأصل الى ما دون الحد الأدنى اي انخفاض التصنيف الائتماني ) .
- 2- قيام شركة التأمين بتعديل محفظتها الاستثمارية لتعكس التغير في التوقيت المتوقع للعوائد .
- 3- حاجة المنشأة لتمويل نفقات رأسمالية .

### التمرين الثالث :

في 2012/11/30 اشترت شركة الاتحاد 4000 سهم من أسهم شركة البترول الوطنية المساهمة العامة لأغراض المتاجرة بسعر 12 دينار للسهم وبلغت عمولة الشراء 500 دينار نقداً .  
في 2012/12/31 أفرض أن القيمة العادلة لسهم شركة البترول الوطنية تبلغ 9 دنانير للسهم .  
في 2013/2/2 تم بيع 1000 سهم بسعر 13 دنانير نقداً .  
المطلوب // إعداد قيد شراء الأسهم وقيد تقييم الأسهم لدى شركة الاتحاد .  
**حل التمرين الثالث :**

1- قيد اثبات الشراء : 2012/11/30

من منكورين

48000 حـ / اصول مالية بالقيمة العادة من خلال الربح والخسارة ( 12 × 4000 )

500 حـ / مصاريف عمولات الشراء

48500 الى حـ / النقدية

2- قيد تقييم الاسهم بتاريخ 2012/12/31

12000 من حـ / أ . خ حيازة غير متحققة - بيان الدخل

12000 الى حـ / تعديلات القيمة العادلة - 48000 ( 9 × 4000 )

3- قيد اثبات بيع الاسهم بتاريخ 2103/2/2 :

13000 من حـ / النقدية  
الى منكورين  
( 13×1000 )

12000 حـ / اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ( 12 ×1000 )

1000 حـ / ارباح بيع متحققة 1000 × ( 12 - 13 )

التمرين الرابع : بتاريخ 2010/1/1 اشترت شركة الهلال أداة دين - سندات - تستحق بعد 3 سنوات بقيمة 52575 دينار شاملة تكاليف العملية ( عمولة الوسيط المالي والضرائب ) . تبلغ القيمة الاسمية للسندات 50000 دينار وبفائدة ثابتة بنسبة 10% تقبض سنوياً نهاية كل عام . ويبلغ سعر الفائدة السوقي عند شراء السندات 8% . وسيتم الاحتفاظ بالسندات لجمع التدفقات النقدية ( الفوائد ) وقيمة السندات عند الاستحقاق .

المطلوب : 1- إثبات قيد شراء السندات . 2- إعداد جدول إطفاء خصم أو علاوة السندات . 3- إعداد قيد استلام الفائدة نهاية السنة الأولى في 2010/12/31 .

حل التمرين الرابع :

2. قيد شراء السندات بتاريخ 2010/1/1 .

52575 من حـ / اصول مالية بالتكلفة المطفأة

52575 الى حـ / النقدية

3. بما ان سعر فائدة السندات 10% وهي اكبر من سعر الفائدة السوقي عند شراء السندات فهناك علاوة السندات . وفيما يلي جدول اطفاء العلاوة بطريقة الفائدة الفعالة ( الحقيقية )

السنة	التكلفة المطفأة بداية السنة	دخل الفائدة الفعالة	الفائدة المقبوضة	اطفاء العلاوة	التكلفة المطفأة نهاية السنة
					52575
1	52575	4207=7.8×52575	5000	(793)	51782
2	51782	4143=7.8×51782	5000	(857)	50925
3	50925	4075 =7.8×50925	5000	(925)	50000
				(2575)	
					المجموع

ملاحظة : ان الفائدة المقبوضة سنوياً تبلغ 5000 دينار ( 50000 × 10% ) اي القيمة الاسمية × النسبة الاسمية .

ويتم اثبات قيد اليومية المتعلقة بفائدة السندات للسنة الاولى كما يلي :

2. في نهاية السنة الاولى وبتاريخ 2010/12/31 يثبت القيد التالي :

5000 من حـ / النقدية

الى منكورين

4207 حـ / ايراد فائدة السندات

793 حـ / اصول مالية بالتكلفة المطفأة

3. في نهاية السنة الاولى وبتاريخ 2011/12/31 يثبت القيد التالي :  
5000 من حـ / النقدية

الى مذكورين

4143 حـ / ايراد فائدة السندات

857 حـ / اصول مالية بالتكلفة المطفأة

4. في نهاية السنة الاولى وبتاريخ 2012/12/31 يثبت القيد التالي :  
5000 من حـ / النقدية

الى مذكورين

4075 حـ / ايراد فائدة السندات

925 حـ / اصول مالية بالتكلفة المطفأة

5- قيد تحصيل قيمة السندات في 2013/1/1  
50000 من حـ / النقدية

50000 الى حـ / اصول مالية بالتكلفة المطفأة

## المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية

### Operating Segments

5. المقدمة :

يعتبر الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمنشأة ذو أهمية كبيرة حيث أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد والمتعلقة بعمل المنشأة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية ، وكذلك عرض المعلومات حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المنشأة . حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات . وقد تم إصدار هذا المعيار عام 2006 ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (وهو ساري المفعول اعتباراً من بداية عام 2009) .

6. هدف المعيار Objective :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد الإفصاحات المطلوبة من منشآت الأعمال والتي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمنشأة ، وأثارها المالية والبيانات الاقتصادية التي تعمل فيها .

7. نطاق المعيار Scope

1- يجب تطبيق هذا المعيار على ما يلي :

أ- القوائم المالية المنفصلة Separate أو الافردية Individual للمنشأة التي تتصف بما يلي :

اولاً : يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام ( بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية ) .

ثانياً : إذا كانت المنشأة تودع ، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .

ب- القوائم المالية الموحدة والتي تتصف الشركة الأم بما يلي :

اولاً : يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام ( بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية ) .

ثانياً : إذا كانت المنشأة تودع ، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .

2. إذا قامت منشأة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تتسجم هذه الإفصاحات مع متطلبات هذا المعيار ، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية .

3. إذ تضمنت التقارير المالية السنوية كل من البيانات المالية الموحدة لمنشأة أم ( خاضعة لمتطلبات هذا المعيار ) والبيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم ، فإن المعلومات حول القطاعات المطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط .



## 8. التعريفات Definitions :

2- القطاعات التشغيلية **Operating Segments** : القطاع التشغيلي هو جزء من المنشأة يتصف بما يلي :

أ- يمارس نشاط تجاري يولد إيرادات ويتكبد مصاريف بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المنشأة الأخرى .

ب- يتم مراجعة نتائج التشغيلية بشكل منظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة Chief operating Decision Maker لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.

ج- تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاع .

ويمكن اعتبار قطاع معين على انه قطاع تشغيلي حتى لو لم يقوم بتوليد إيراد ، فمثلاً يمكن اعتبار قطاع قيد التأسيس قطاع تشغيلي لأغراض هذا المعيار .

وعند تحديد القطاعات التشغيلية يتم الاستعانة بالإرشادات التالية :

• لا يعتبر جميع أجزاء المنشأة قطاعات تشغيلية ، فمثلاً قد لا يتحقق المقر الرئيسي للمنشأة أو بعض الدوائر الوظيفية إيرادات أو تحقق إيرادات عرضية غير مهمة وبالتالي فهي لا تعتبر قطاعات تشغيلية . ولأغراض هذا المعيار لا تعتبر " خطط منافع ما بعد التوظيف " المتعلقة بالمنشأة قطاعات تشغيلية .

• يكون للقطاع التشغيلي عادة مدير يكون مسؤولاً بشكل مباشر تجاه " متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة " وقد يكون مدير مسؤول عن أكثر من قطاع وفي بعض المنشآت قد يكون مدير قطاع معين هو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة .

## 9. القطاعات المشمولة في التقارير المالية Reportable Segments :

1- يتطلب هذا المعيار التقرير بشكل منفصل عن المعلومات حول كل قطاع تشغيلي من القطاعات التي تتصف بالشرطين التاليين معاً :

أ- القطاعات التي ينطبق عليها تعريف القطاع التشغيلي الواردة سابقاً .

القطاعات الناتجة عن تجميع اثنين أو أكثر من القطاعات التشغيلية والتي تظهر عادة أداء مالي متماثلاً وطويل الأجل ( مثل متوسط هوامش الربح الإجمالية طويلة الأجل ) إذا كان لديها خصائص اقتصادية متشابهة . ويتم تجميع قطاعين تشغيليين أو أكثر في قطاع تشغيلي واحد إذا كان التجميع متوافق مع المبدأ الأساسي الوارد في هذا المعيار ، وكانت القطاعات ذات خصائص اقتصادية متشابهة وكانت القطاعات متماثلة في كافة الجوانب التالية :

- طبيعة المنتجات والخدمات .
- طبيعة العمليات الإنتاجية .
- نوعية وفئة العملاء .
- أساليب توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات .
- طبيعة البيئة التنظيمية مثل العمل المصرفي ، أو التأمين ، أو المرافق العامة - إذا أنطبق ذلك .

ب- إذا استوفى القطاع التشغيلي واحدة من الشروط التالية :

- إذا بلغت الإيرادات (الداخلية) للقطاعات الأخرى داخل المنشأة (والخارجية) للعملاء (10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد (الإيرادات الداخلية والخارجية) لكافة القطاعات التشغيلية .
- إذا بلغت نتيجة القطاع التشغيلي سواء ربحاً أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات التشغيلية من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق .
- إذا بلغت موجودات (أصول) القطاع 10% أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات التشغيلية ويسمح المعيار لإدارة المنشأة بالإفصاح والتقرير عن قطاع معين بشكل منفصل حتى إذا لم يستوفي أي من الشروط الثلاثة السابقة ، إذا اعتقدت الإدارة بأن المعلومات حول ذلك القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية .

2. إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي يتعلق بالقطاعات التشغيلية التي تقدم عنها التقارير أقل من 75% من إجمالي الإيراد الموحد (إيراد المنشأة ككل) فإنه يجب تحديد قطاعات إضافية على أنها قطاعات تقدم عنها التقارير حتى وإن كانت لم تستوفي نسبة 10% الواردة في المعيار . إلى أن تشكل القطاعات المشمولة في التقارير ما مجموعه 75% على الأقل من مجموع الإيراد الموحد أو إيراد المنشأة .

3. يجب دمج المعلومات حول النشاطات التجارية والقطاعات التشغيلية الأخرى التي لم تستوفي شروط التقرير المنفصل عنها ، أي غير المشمولة بالتقارير المالية بشكل منفصل والإفصاح عنها ضمن فئة " كافة القطاعات الأخرى " وبشكل منفصل عن القطاعات الأخرى .

4. إذا لم يستوفي قطاع تشغيلي معين شروط التقرير المنفصل عن المعلومات المتعلقة به خلال الفترة المالية الحالية ، في حين قد تم التقرير عن معلومات هذا القطاع بشكل منفصل في الفترة المالية السابقة ، فإن هذا المعيار يتطلب الاستمرار في الإبلاغ عن المعلومات حول ذلك القطاع بشكل منفصل في الفترة الحالية إذا اعتبرت إدارة المنشأة هذا القطاع ذو أهمية متواصلة .

5. إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على أنه قطاع مشمول في التقارير المالية للفترة الحالية وفقاً لشرط نسبة الـ 10% المذكورة في ( 2/ أنفاً ، يجب إعادة عرض بيانات هذا القطاع لفترة سابقة معروضة لأغراض المقارنة ، حتى وإن لم يلبي ذلك القطاع في الفترة السابقة معايير الإبلاغ وفقاً لشرط نسبة الـ 10% المنصوص عليها في ( 2/ أنفاً ، إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفتها إعدادها مرتفعة جداً .

#### ❖ الإفصاح Disclosure

1. يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة والآثار المالية لأنشطتها التجارية ، والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها . وبهذا الخصوص يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي لكل فترة تعرض بها قائمة الدخل الشامل :

ا- معلومات عامة وتشمل :

- العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية بما في ذلك أساس التنظيم (على سبيل المثال فيما إذا اختارت الإدارة تنظيم المنشأة على أساس الفروقات في المنتجات والخدمات

، أو المناطق الجغرافية ، البيئة التنظيمية ، أو خليط من تلك العوامل ، وفيما إذا ما تم تجميع القطاعات التشغيلية . )

• أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية إيراداته منها .

ب- معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي ، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المحددة المشمولة في الأرباح والخسائر لذلك القطاع ، ومعلومات حول أصول والتزامات القطاع ، وأساس القياس المستخدمة ( تفاصيل المعلومات المطلوبة مبينة لاحقاً . )

ج- مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح وخسائر القطاع المعروضة ، وأصول والتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المقابلة لها للمنشأة ككل

أي يجب إعداد مطابقة (تسوية) بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقارير المالي مع مبالغ قائمة المركز المالي للمنشأة ككل وذلك بتاريخ عرض كل قائمة مركز مالي مع إعادة عرض بيانات الفترة السابقة كما سيتم لاحقاً .

مثال رقم 1/ ( معلومات وصفية حول قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية )

يمكن عرض معلومات حول قطاعات الشركة العربية كما يلي :

تملك الشركة العربية خمسة قطاعات مشمولة في التقارير المالية هي : قطع السيارات ، السفن ، البرمجيات ، الالكترونيات ، والتمويل . وينتج قطاع قطع السيارات قطع غيار لبيعها لمحلات بيع التجزئة . وينتج قطاع السفن سفناً صغيرة لتخدم صناعة النفط في الخارج والأعمال التجارية المتماثلة . وينتج قطاع البرمجيات برامج تطبيقية بغرض بيعها لمنتجات أجهزة الحاسوب بالتجزئة . وينتج قطاع الالكترونيات دوائر متكاملة ومنتجات ذات علاقة لبيعها لمنتجات أجهزة الحاسوب . بينما قطاع التمويل مسؤول عن أجزاء من العمليات المالية للشركة بما في ذلك تمويل مشتريات العملاء للمنتجات من القطاعات الأخرى وعمليات إقراض الممتلكات .

2. معلومات حول الربح أو الخسارة والأصول والالتزامات

### Information about Profit or Loss , Assets and Liabilities

يجب على المنشأة التقرير ( الإبلاغ ) عن أرباح أو خسائر كل قطاع مؤهل للتقرير عن معلوماته بشكل منفصل في التقارير المالية ، وكذلك إجمالي أصول ذلك القطاع ، كما يجب الإبلاغ عن التزامات كل قطاع مشمول في التقارير المالية إذا كان يتم تزويد هذا المبلغ بشكل منتظم إلى مدير ( متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة ) ، وكما يلي :

أ- على المنشأة الإفصاح عما يلي حول كل قطاع مشمول في التقارير المالية إذا كانت المبالغ المحددة مشمولة في قياس الأرباح أو الخسائر ، أو إذا كانت هذه البنود تقدم كمعلومات إلى مدير القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة حتى وأن لم تكن مشمولة في قياس أرباح أو خسائر ذلك القطاع : (الإيرادات من العملاء الخارجيين ، الإيرادات من العمليات مع القطاعات التشغيلية الأخرى داخل المنشأة ، إيرادات الفائدة ، مصروف الفائدة ، الإهلاك والإطفاء ، البنود المادية ( المهمة نسبياً ) للدخل والمصروف المطلوب الإفصاح عنها في صلب قائمة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم " (1) عرض

البيانات المالية . حصة المنشأة في ربح أو خسارة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية ، مصروف أو ( دخل ) ضريبة الدخل ، البنود غير النقدية الهامة نسبياً باستثناء الاهتلاك والإطفاء . )

ويتطلب هذا المعيار التقرير عن إيراد الفائدة بشكل منفصل عن مصروف الفائدة ( عدم إجراء تقلص ) لكل قطاع مشمول في التقارير المالية إلا إذا كانت معظم إيرادات القطاع من الفائدة وكان مدير ( القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة ) يعتمد بشكل أساسي على رقم صافي إيراد الفائدة لتقييم أداء القطاع واتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع . وفي هذه الحالة يمكن للمنشأة عرض صافي إيراد القطاع من الفائدة مطروحاً منه مصروف الفائدة ، على أن تفصح للمنشأة عن قيامها بذلك .

ب- على المنشأة الإفصاح عما يلي لكل قطاع مشمول في التقارير المالية إذا كانت هذه المبالغ مشمولة ضمن أصول القطاع التي يراجعها . Reviewed by Chief Operating Maker أو تقدم إلية كمعلومات بشكل منتظم ، حتى وإن لم تكن مشمولة ضمن أصول القطاع :

- مبلغ الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية
- مبلغ الإضافات إلى الأصول غير المتداولة ( طويلة الأجل ) باستثناء " الأدوات المالية " ، والأصول الضريبية المؤجلة ، وأصول منافع ما بعد التوظيف ، والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين .

مثال رقم 2/ معلومات حول أرباح أو خسائر وأصول والتزامات القطاع المشمول في التقارير المالية :

قيما يلي عرض لنتائج القطاعات التشغيلية للشركة العربية لعام 2013 : ( المبالغ بالدينار العربي )

البيانات	قطع السيارات	السفن	البرمجيات	الإلكترونيات	التمويل	كافة القطاعات الأخرى	المجموع
الإيرادات من عملاء خارجين	3000	5000	9500	12000	5000	1000	35500
الإيرادات من القطاعات	---	---	3000	1500	---	---	4500
إيراد الفائدة	4500	800	1000	1500	---	---	3750
مصروف الفائدة	350	600	700	1100	---	---	2750
صافي إيراد الفائدة) ب* (	---	---	---	---	1000	---	1000
الإهلاك والإطفاء	200	100	50	1500	1100	---	2950
أرباح القطاع	200	70	900	2300	500	100	4070
البنود الهامة غير النقدية الأخرى:							
انخفاض قيمة الأصول	---	200	---	---	---	---	200
أصول القطاع	2000	5000	3000	12000	57000	2000	81000
النفقات الرأسمالية المتوقعة بالأصول غير المتداولة	300	700	500	800	600	---	2900
التزامات القطاع	1050	3000	1800	8000	30000	---	43850

- تمثل الإيرادات من القطاعات التي لم تجتاز الاختبار الكمي ( نسبة 10% ) المطلوبة في هذا المعيار أربعة قطاعات تشغيلية في الشركة العربية ، وتتضمن تلك القطاعات أعمال محدودة في مجال العقارات وتأجير معدات الإلكترونيات والاستثمارات في مجال البرمجيات وعملية تأخير المستودعات .
- يحصل قطاع التمويل معظم إيراداته من الفائدة . وتعتمد الإدارة بشكل رئيسي في إدارة ذلك القطاع على صافي إيراد الفائدة وليس على إجمالي مبالغ الإيراد والمصروف . لذلك يتم الإفصاح عن صافي المبلغ فقط كما هو مسموح بموجب هذا المعيار.

### 3. القياس Measurement

أ- يتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تكون البنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية والتي يتم التقرير عنها ، هي ذاتها التي تم التقرير عنها ورفعها لمدير أو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة لأغراض اتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه . أي أننا نستطيع القول بأن هذا المعيار يتبنى المنهج الإداري في تقديم التقارير حول القطاعات ، وبالتالي فهو يسمح باستعراض عمليات المنشأة من نفس وجهة نظر الإدارة ، وهذا ما أيده مجلس معايير المحاسبة الدولية والعديد من المجيبون على مسودة عرض هذا المعيار خلال مرحلة الإقرار النهائي له .

ب- إذا استخدم المدير أو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة عدة أساليب لقياس أرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع التشغيلي في تقييم أداء القطاع واتخاذ قرار حول تخصيص الموارد ، فيجب على المنشأة الإفصاح عن أساليب القياس المفصّل عنها لذلك القطاع يجب أن تكون تلك الأساليب التي تعتقد الإدارة أنها وفقاً لمبادئ القياس الأكثر توافقاً مع تلك المقاييس المستخدمة في قياس المبالغ الواردة القوائم المالية للمنشأة ج- يجب على المنشأة تقديم تفسيرات لمقاييس أرباح أو خسائر وأصول والتزامات كل قطاع مشمول في التقارير المالية مع الإفصاح عما يلي كحد أدنى :

- أساس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات التي تم التقرير عنها في التقارير المالية أي التي عرضت معلوماتها بشكل منفصل .
- طبيعة أية فروقات بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات المشمولة في التقارير المالية وبين أرباح وخسائر المنشأة قبل الفوائد والضرائب والعمليات الموقوفة ، وقد تتضمن تلك الفروقات السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص التكاليف المتكبدة مركزياً اللازمة لفهم المعلومات القطاعية المبلغ عنها .
- طبيعة أية فروقات بين مقاييس أصول القطاعات المشمولة في التقارير المالية وأصول المنشأة وقد تتضمن تلك الفروقات السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص الأصول المستخدمة بشكل مشترك اللازمة لفهم المعلومات القطاعية المبلغ عنها .
- طبيعة أية فروقات بين مقاييس التزامات القطاعات المشمولة في التقارير المالية والتزامات المنشأة ، وقد تتضمن تلك الفروقات السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص الالتزامات المستخدمة بشكل مشترك اللازمة لفهم المعلومات القطاعية المبلغ عنها .

- طبيعة أية تغيرات عن الفترات السابقة في أساليب القياس المستخدمة في تحديد أرباح أو خسائر القطاعات التي تم التقرير عنها وأثر تلك التغيرات ، إن وجدت ، على قياس أرباح أو خسائر القطاع .
- طبيعة وأثر أي تخصيصات غير متناسقة ( متناغمة ) للقطاعات المشمولة في التقارير المالية ، فمثلاً ، قد تقوم المنشأة بتخصيص مصروف الإهلاك لقطاع ما دون تخصيص الأصول القابلة للإهلاك ذات العلاقة لذلك القطاع .

#### 4. إعادة عرض المعلومات المقارنة للفترة السابقة

##### Restatement of Previously Reported Information

إذا غيرت المنشأة هيكلها التنظيمي الداخلي بشكل يؤدي إلى تغيير في تركيبة قطاعاتها المشمولة في التقارير المالية . يجب عندها إعادة عرض المعلومات المقارنة للفترات السابقة بما فيها الفترات المرحلية ، إلا إذا كانت المعلومات التي سيتم إعادة عرضها وبيانها غير متوفرة وتكلفة إعدادها باهظة . ويجب عند إعادة عرض معلومات الفترات السابقة الإفصاح عن ذلك . وفي حالة عدم عرض المعلومات لفترات سابقة ، لتعكس التغيير بما في ذلك الفترات المرحلية ، فيجب على المنشأة أن تفصح ( في السنة الحالية التي حدث فيها التغيير ) عن المعلومات القطاعية للفترة الحالية وفق الأساس القديم والأساس الجديد للقطاعات أي قبل وبعد إعادة الهيكلة . إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً

#### 5. الإفصاحات على نطاق المنشأة Entity-wide Disclosures<sup>2</sup>

يجب على كافة المنشآت الخاضعة لهذا المعيار بما في ذلك تلك المنشآت التي تملك قطاعاً واحداً مشمولاً في التقارير المالية الإفصاح عن معلومات حول المنتجات والخدمات وحول المناطق الجغرافية وكبار العملاء ، وكما يلي :

أ- معلومات حول المنتجات والخدمات . Information about Products and Services

ب- معلومات حول المناطق الجغرافية . Information about Geographical Areas

ج- معلومات حول العملاء الرئيسيين) كبار العملاء . Information about Major Customers

#### أسئلة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8

التمرين الأول ( اختيار من متعدد ) : ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية :

1. يجب التقرير عن القطاع كقطاع مستقل إذا تحقق ما يلي :
  - أ- إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة 10% أو أقل من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق .
  - ب- إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق ✓ .
  - ج- إذا القطاع جديد بغض النظر عن أهميته النسبية .
  - د- إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة 15% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق .

2. ينطبق معيار ( IFRS 8 ) على البيانات المالية لمنشأة تتصف بما يلي :
- أ- يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام ( بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية ) .
- ب- إذا كانت المنشأة تودع ، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .
- ج- كافة أنواع الشركات .
- د- أ + ب . ✓
3. يجب تحديد قطاعات تشغيلية إضافية على أنها قطاعات تقدم التقارير عنها حتى وإن كانت لم تستوفي نسبة 10% الواردة في المعيار في واحدة من الحالات التالية :
- أ- إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي يتعلق بالقطاعات التي تقدم عنها التقارير أقل من 75% من إجمالي الإيراد الموحد أو إيراد المنشأة ككل . ✓
- ب- إذا كان مجموع الإيراد الداخلي الذي يتعلق بالقطاعات التي تقدم عنها التقارير أقل من 75% من إجمالي الإيراد الموحد أو إيراد المنشأة ككل .
- ج- إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي يتعلق بالقطاعات التي تقدم عنها بالتقارير أقل من 60% من إجمالي الإيراد الموحد أو إيراد المنشأة ككل .
- د- إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي يتعلق بالقطاعات التي تقدم عنها بالتقارير أكبر من 75% من إجمالي الإيراد الموحد أو إيراد المنشأة ككل .
4. يجب على كافة المنشآت الخاضعة لهذا المعيار بما في ذلك تلك المنشآت التي تملك قطاعاً واحداً مشمولاً في التقارير المالية الإفصاح عن معلومات ( على نطاق المنشأة ) تتعلق بما يلي :
- أ- معلومات حول المنتجات والخدمات .
- ب- معلومات حول المناطق الجغرافية .
- ج- معلومات حول العملاء الرئيسيين ( كبار العملاء
- د- جميع ما ذكر ✓ .
5. القطاع التشغيلي هو جزء من المنشأة يتصف بما يلي :
- أ- يمارس نشاط تجاري يولد إيرادات ويتكبد مصاريف بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المنشأة الأخرى .
- ب- يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه .
- ج- تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاع .
- د- جميع ما ذكر صحيح ✓ .

## معييار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13)

### قياس القيمة العادلة

#### Fair Value Measurement

#### 1- مقدمة

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار هذا المعيار في أيار 2011 نظراً للاتجاه والاهتمام المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة . وقبل إصدار هذا المعيار كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / معايير المحاسبة الدولية تحتوي على متطلبات تحديد وقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها وبما أن تلك المعايير صدرت في فترات زمنية مختلفة فقد كانت تحتوي على متطلبات غير متسقة لقياس القيمة العادلة مما يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة . وقد نتج المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ( IASB ) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ( FASB ) لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة . ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول هذا اعتباراً من بداية عام 2013 .

#### 2. هدف المعيار Objective

يهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) لما يلي :

- أ. تعريف القيمة العادلة .
- ب. وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد .
- ج. تحديد متطلبات الإفصاح لقياس القيمة العادلة .

#### 3. نطاق المعيار Scope

ينطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار دولي آخر للإبلاغ المالي أو يسمح بقياس أو إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات . ( متضمنة قياسات تعتمد على القيمة العادلة مثل ، القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ، والإفصاحات حول تلك القياسات ) .

ولا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي :

- معاملات الدفع على أساس الأسهم والتي تقع ضمن نطاق معيار ( IFRS 2 ) .
- عمليات التأجير والتي تخضع لنطاق معيار ( IAS 17 ) .
- المقاييس التي تتشابه مع القيمة العادلة لكنها ليست قيمة عادلة ، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار " المخزون " ( IAS 2 ) ، أو قيمة الاستخدام Value in Use التي تقع ضمن نطاق معيار ( IAS 36 ) " التدني في قيمة الموجودات " .

كما أن الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار ليست مطلوبة لما يلي :

- أصول الخطة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (19) " منافع الموظفين " .



- استثمارات خطة منافع التقاعد التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (26) " المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد " .
- الأصول التي يكون مبلغها القابل للاسترداد عبارة عن " القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف التصرف " وفقاً معيار المحاسبة الدولي رقم (36) .

#### 4. القياس Measurement

##### 4-1 تعريف القيمة العادلة وفرضيات قياسها

يعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالية . ويجب على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس . وتشمل هذه الخصائص ، على سبيل المثال ، ما يلي :

- حالة الأصل وموقعه .
- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه ، أن وجدت .

وقد يكون الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة أصل أو الالتزام مفرد ، أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو كليهما مثل وحدة توليد النقد أو مؤسسة أعمال . كما يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في :

أ- السوق الأصلي أو الرئيسي Principle Market للأصل أو الالتزام وهو السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام . والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة وملحوظة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى .

ب- عند غياب السوق الأصلي ، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام أو ما يسمى السوق الأفضل Most Advantageous . وهو السوق الذي يعظم القيمة ( سعر ) التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام . وعند تحديد السوق الأكثر ربحاً يتم الأخذ بالاعتبار سعر الأصل مطروحاً منه تكاليف العملية Transaction Cost وتكاليف النقل Transport Cost . أما عند تحديد السعر الواجب قياس الأصل به فيتم طرح تكاليف النقل فقط من السعر في السوق الأكثر ربحاً للوصول إلى القيمة العادلة للأصل .

تحديد السعر للأصل أو الالتزام :

- لا يتم تعديل السعر في السوق الأصلي ( أو السوق الأكثر ربحاً ) المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام لتكاليف المعاملة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . ولا يعتبر تكاليف المعاملة من صفات أي أصل أو التزام فهي محددة لكل معاملة وتختلف بناءً على طريقة إبرام المنشأة لمعاملة الأصل أو الالتزام .

- لا تتضمن تكاليف المعاملة تكاليف النقل . وإذا كان الموقع من صفات الأصل ( كما هو الحال مع السلع ) ، فيجب تعديل السعر في السوق الأصلي ( أو السوق الأكثر ربحاً ) للتكاليف ، إن وجدت ، والتي سيتم تكبدها لنقل الأصل من موقعه الحالي الى ذلك السوق .

### مثال (1)

تملك الشركة العالمية أصل ببيع في سوقين مختلفين لكن متشابهين في حجم التداول ( العمليات ) ويقدم كل سوق سعر مختلف للأصل . دخلت الشركة في عمليات في كلا السوقين ويمكن لها الحصول على الأسعار للأصل فيهما بتاريخ القياس . ولا يوجد سوق أصلي أو رئيسي للأصل . وكان للأصل السعر التالي :

السوق (أ)	السوق (ب)	
السعر	27 دينار	25 دينار
تكاليف النقل	(3)	(2)
تكاليف العملية ( العمولة )	24 دينار	23 دينار
صافي القيمة المقدرة	(3)	(1)
	21 دينار	22 دينار

المطلوب // تحديد السوق الأكثر ربحاً ، وتحديد القيمة التي سيتم قياس الأصل بها .

### حل مثال (1)

- بما أن السوق الرئيسي للأصل غير موجود ، فإن القيمة العادلة للأصل سيتم تحديدها باستخدام السعر في السوق الأكثر ربحاً ( الأفضل ) وهو السوق الذي يعظم المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع الأصل بعد الأخذ بالاعتبار تكاليف العملية وتكاليف النقل وهو السوق (ب) حيث يبلغ صافي سعر الأصل 22 دينار .
- بالرغم من أن تكاليف العملية قد تم أخذها بالاعتبار عند تحديد السوق الأكثر ربحاً ( الأفضل ) ، إلا أن السعر المستخدم كمقياس للقيمة العادلة للأصل لا يتم تعديله بتكاليف العملية وإنما بتكاليف النقل فقط . وعليه فإن القيمة العادلة للأصل هي 23 دينار ( 2-25 ) .

### مثال (2) :

أفرض في المثال السابق أن السوق (أ) هو السوق الأصلي ( الرئيسي ) للأصل أي السوق الأكثر نشاطاً وحجم عمليات للأصل .  
المطلوب : تحديد القيمة العادلة للأصل .

### حل مثال (2)

القيمة العادلة للأصل = 24 دينار ( السعر السوقي للأصل - تكاليف النقل ) ولا يتم تعديل السعر بتكاليف النقل أي لا تطرح من السعر .

#### 2-4 تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية Application to Non-financial Assets

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأحسن استخدام Highest and Best من الأصل أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له .

يأخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي بعين الاعتبار استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً والمجدي مالياً على النحو الآتي :

أ. يأخذ الاستخدام الممكن مادياً بعين الاعتبار الصفات المادية للأصل والتي يأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل ( على سبيل المثال ، موقع العقار أو حجمها ) .

ب. الترخيص القانوني للاستخدام متاح ، ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي قيود قانونية على استخدام الأصل سيأخذها المتعاملين بالسوق بالاعتبار عند تسعير الأصل ، حيث تختلف التشريعات باختلاف المناطق .

ج. توفر الجدوى المالية من استخدام الأصل متوفرة : يأخذ الاستخدام المجدي مالياً بعين الاعتبار ما إذا كان استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً يولد دخلاً أو تدفقاً مالياً كافياً ( مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف تحويل الأصل لذلك الاستخدام ) لإنتاج عائد استثماري يقتضيه المشاركون في السوق من الاستثمار في ذلك الأصل المجهز لذلك الاستخدام .

وقد تنوي المنشأة ، بغرض حماية موقعها التنافسي أو لأي سبب آخر ، عدم استخدام الأصل غير المالي المشتري بشكل فاعل أو قد تنوي عدم استخدام الأصل وفقاً لاستخدامه الأفضل والأحسن . فعلى سبيل المثال ، قد يكون تلك هذا هو الحالة بالنسبة للأصل غير الملموس المشتري الذي تخطط المنشأة لاستخدامه بشكل دفاعي من خلال منع الآخرين من استخدامه . وعلى الرغم من ذلك ، يتعين على المنشأة قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي على افتراض استخدامه الأفضل والأحسن من قبل المشاركين في السوق .

#### 3-4 التطبيق على الالتزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة

##### Application to Liabilities and an Entity's Own Equity

يفترض قياس القيمة العادلة أنه يتم نقل الالتزام المالي أو الالتزام غير المالي أو أداة حقوق ملكية المنشأة ( على سبيل المثال ، حصص حقوق الملكية الصادرة ك مبلغ مالي في اندماج الأعمال ) إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس . ويفترض نقل الالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة ما يلي :

أ- يبقى الالتزام غير مسدد ويتوجب على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء بالالتزام . ولا تتم تسوية الالتزام مع الطرف المقابل في تاريخ القياس .

ب- تبقى أداة حقوق ملكية المنشأة قائمة ويأخذ المشارك في السوق المنقول إليه الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالأداة . ولا يتم إلغاء الأداة أو إطفائها في تاريخ القياس .

#### 4-4 الالتزامات وأدوات حقوق الملكية المحفوظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول

##### Liabilities and Equity Instruments Held by other Parties as Assets

عندما لا يتوفر سعر مععلن لعملية نقل الالتزام مماثل (مطابق) أو أداة حقوق ملكية المنشأة ويكون البند المطابق محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنه أصل ، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس .  
يجب على المنشأة في هذه الحالات أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلي :

- استخدام السعر المععلن في السوق النشط للبند المشابه ( المماثل ) المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال كان ذلك السعر متاحاً .
- استخدام مدخلات أخرى مثل السعر المععلن في السوق غير النشط للبند المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال لم يكن ذلك السعر متاحاً .
- استخدام أسلوب آخر كالمذكور أدناه في حال كانت الأسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين السابقتين غير متوفرة :

- 1- منهج الدخل (مثلاً : أسلوب القيمة العادلة الذي يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المشارك في السوق أن يحصل عليها من امتلاك الالتزام أو أداة حقوق الملكية كأصل ) .
- 2- منهج السوق ( مثلاً : استخدام الأسعار المعلنة للالتزامات و أدوات حقوق الملكية المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها التزامات ) .

#### 4-5 الالتزامات وأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى على أنها أصول

#### Liabilities and Equity Instruments not Held By other Parties as Assets

عندما لا يكون السعر المععلن لنقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة متاحاً وعندما لا يكون البند مطابق محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنه أصل ( مثل عدم تملك حقوق الملكية للمنشآت غير المدرجة بالبورصة ) ، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب التقييم من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يدين بالالتزام أو الذي قام بالمطالبة بحقوق الملكية .  
فمثلاً قد تأخذ المنشأة عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية بعين الاعتبار أي مما يلي :

- التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية التي يتوقع المشارك في السوق أن يتكبدها عند سداد الالتزام ، بما في ذلك التعويض الذي سيطلبه مشارك في السوق مقابل التكفل بالالتزام .
- القيمة التي سيحصل عليها مشارك في السوق لإبرام أو إصدار التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المطابق ( على و سبيل المثال ، الذي يتمتع بذات الصفات الائتمانية ) في السوق الأصلي ( أو السوق الأكثر ربحاً ) لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بنفس البنود التعاقدية .

#### 5. القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي Fair Value at Initial Recognition

عند الحصول على أصل أو نشوء التزام في عملية تبادل لذلك الأصل أو الالتزام . فإن سعر العملية هو السعر المدفوع للحصول على الأصل أو السعر المحدد لنشوء ذلك الالتزام ( سعر الدخول أو التنفيذ Entry Price ) ( سعر الشراء ) .

ومن جانب آخر فإن القيمة العادلة لأصل أو التزام هي المبلغ الذي سيتم إستلامه عند بيع أصل أو المبلغ الذي سيتم تسديده لتسوية الالتزام وهو ما يسمى سعر الخروج أو السعر النهائي Exit Price (سعر البيع) . وليس بالضرورة أن تتبع المنشأة الأصول بذات السعر المدفوع للحصول عليها ، وليس بالضرورة أيضاً أن يكون سعر تسديد الالتزام هو سعر نشوء الالتزام .

## 6. أساليب التقييم Valuation Techniques

إن الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تقدير السعر الذي ستم به المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية . وهناك ثلاث أساليب مستخدمة على نطاق واسع وهي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل وكما هو مبين تالياً .

### 6-1 خصائص أساليب التقييم للقيمة العادلة

يجب على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في ظل الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة ، مع زيادة قدر الاستفادة من المدخلات الملحوظة Observable Inputs ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة no observable Inputs . ومن الأمثلة على الأسواق التي يكون فيها المدخلات كافية ويمكن إدراكها وملاحظتها لبعض الأصول والالتزامات المالية ، السوق المالي أو بورصة الأوراق المالية ، أسواق المتعاملين ، أسواق الوسطاء الماليين .

• **المدخلات Inputs** : هي الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام ، بما في ذلك التوقعات حول المخاطر مثل ما يلي :

- المخاطر المتأصلة في أسلوب تقييم محدد يستخدم لقياس القيمة العادلة ( مثل نموذج التسعير ) .
- المخاطر المتأصلة في مدخلات أسلوب التقييم .

• **المدخلات الملحوظة Observable Inputs**: المدخلات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق مثل المعلومات المتوفرة عموماً حول الأحداث أو المعاملات الفعلية والتي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام .

• **المدخلات غير الملحوظة Unobservable Inputs** : المدخلات التي لا تتوفر لها بيانات السوق والتي تتم صياغتها باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام .

### 6-2 أساليب ( تقنيات ) Valuation Techniques

هناك ثلاث تقنيات تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة هي :

- أ. **منهج (مدخل) السوق Market Approach** هو أسلوب التقييم الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو مشابهة (مماثلة) للأصول والالتزامات موضوع التقييم .
- ب. **منهج التكلفة Cost Approach** : وهو أسلوب التقييم التي يعكس القيمة المطلوبة حالياً لاستبدال سعة الخدمة للأصل (يشار إليها في العادلة بتكلفة الاستبدال الحالية) .

ج. منهج الدخل **Income Approach** : وهو أساليب التقييم الذي يقوم على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف والتي يتوقع الحصول منها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق . ويشمل مدخل الدخل ما يلي :

- أسلوب القيمة الحالية **Present Value Techniques** .
- نماذج تسعير الخيارات **Option pricing Models** مثل بلاك وتشولز ميرتون – – **Black Scholes**
- Merton Formula** و **Binomial Model** و **Binomial Model** والمسمى ب ( نموذج لايتس ) . وتقوم هذه النماذج على دمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار .
- طريقة فائض الأرباح السنوية **The Multi-period Excess Earning Method** وهي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة .

في بعض الحالات قد يكون اختيار مدخل واحد للتقييم كافي ، وفي حالات أخرى قد يكون من المناسب استخدام أكثر من مدخل .

### 3-6 المدخلات على أساس أسعار العرض والطلب **Inputs Based on Bid and Ask Prices**

في حال كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر طلب وعرض ( على سبيل المثال مدخلات من سوق متعاملين - بورصة - ) فيجب استخدام السعر ضمن الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب ( المتوسط ) والذي يعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف لقياس القيمة العادلة بصرف النظر عن المكان الذي تصنف به المدخلات ضمن تسلسل القيمة العادلة ( أي المستوى (1) أو (2) أو (3) ، المبينة لاحقاً . ويتم السماح ( دون إلزام ) باستخدام أسعار العرض لمراكز الأصول **Asset Positions** ( أي إذا كانت الأصول أكبر من الالتزامات للأدوات المالية المراد تقييمها مثلاً ) وأسعار الطلب لمراكز الالتزام **Liability Positions** ( إذا كانت الالتزامات أكبر من الأصول ) .

### 4-6 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة **Fair Value Hierarchy**

لزيادة الاتساق وقابلية المقارنة بين مقاييس القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة ، يحدد هذا المعيار تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات . يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة ( غير المعلنة ) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة ( مدخلات المستوى الأول ) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة ( مدخلات المستوى الثالث ) . والسوق النشط **Active Market** هي السوق التي فيها العمليات المتعلقة بالأصول والالتزامات بشكل متكرر وبحجم تعامل مناسب بحيث توفر معلومات عن السعر على أساس مستمر .

ويشمل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ما يلي :

#### أ- المستوى الأول للمدخلات (1) **Level Inputs**

- مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة عبارة عن أسعار معلنة ( غير معدلة ) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس .

▪ ويقدم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويجب استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن مع استثناءات محدودة . ومن هذه الاستثناءات : عندما لا يمثل السعر المعلن في السوق النشط القيمة العادلة في تاريخ القياس . ويمكن هذه الحالة إذا وقعت أحداث هامة مثل المداولات في سوق السمسة أو الإعلانات بعد إغلاق السوق وقبل تاريخ القياس . ويجب على المنشأة وضع وتطبيق سياسة لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياسات القيمة العادلة . ولكن في حال تم تعديل السعر المعلن للمعلومات الجديدة ، فإن التعديل يؤدي الى قياس قيمة عادلة مصنف ضمن المستوى الأدنى لتسلسل القيمة العادلة .

▪ إن مدخلات المستوى الأول متوفرة للعديد من الأصول والالتزامات المالية والتي يمكن تداول ( شراء وبيع ) بعضها في عدة أسواق نشطة (بورصات مختلفة ) . وتبعاً لذلك ، يتم التركيز في المستوى الأول على تحديد كل مما يلي :

- السوق الأصلي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأصلي .
- ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر المعتمد في ذلك السوق في تاريخ القياس .
- إذا كانت منشأة تمتلك أصل أو عليها التزام يتم تداوله في سوق نشط فإن السعر المدرج في السوق هو الذي يستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام حتى وإن كان السوق لا يستطيع من خلال صفقة واحدة استيعاب حجم الأصل أو الالتزام المملوك من قبل المنشأة .

#### ب-المستوى الثاني للمدخلات (2) Level2 Inputs

تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول ، أي هي المدخلات الأخرى بخلاف مدخلات المستوى الأول . وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر . تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي :

- أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار في أسواق نشطة .
- أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة.
- الأسعار الأخرى غير معلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة ومنحنيات العوائد الملحوظة ، والفروقات الائتمانية .

ومن الأمثلة على مدخلات المستوى الثاني :

- مبادلة سعر الفائدة متغير الدفع وثابت الاستلام بناءً على السعر المقدم ما بين البنوك في لندن " معدل المبادلة (ليبور ) " . سيتمثل مدخلات المستوى الثاني بمعدل المبادلة " الليبور " في حال كان المعدل ملحوظ في الفترات المعلن عنها لفترة الكاملة من المبادلة .
- يكون مدخلات المستوى الثاني لمخزون البضائع الجاهزة في متاجر البيع بالتجزئة هو سعر العملاء في سوق التجزئة أو سعر بائعي التجزئة في سوق البيع بالجملة ، معدلاً للفروق بين حالة وموقع بند المخزون

القابلة للمقارنة ( أي المتماثلة ) بحيث تعكس القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه في معاملة بيع المخزون إلى بائع تجزئة إلى بائع تجزئة ثانية آخر سيقوم بإتمام جهود البيع المطلوبة . ومن ناحية المفهوم ، سيكون قياس القيمة العادلة ذاته بغض النظر عما إذا كانت التعديلات قائمة على سعر التجزئة أو سعر الجملة . وبشكل عام ، يجب استخدام السعر الذي يقتضى أقل حد ممكن من التعديلات غير الموضوعية لقياس القيمة العادلة .

### 1. المستوى الثالث للمدخلات Level 3 Inputs

- أن مدخلات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة تعتمد على قيم غير متوفرة ( غير ملحوظة ) أو متاحة في السوق بل تقوم المنشأة ومن خلال المعلومات المتوفرة لديها وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة .
- يتم استخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة بمقدار عدم توفر المدخلات الملحوظة مما يسمح بمواقف يكون فيها نشاط سوق ضئيل ، إن وجد ، للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس . ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته ، أي سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام . وعليه يجب أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر .
- يجب على المنشأة صياغة مدخلات غير ملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة في ظل الظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة للمنشأة . وعند صياغة المدخلات غير الملحوظة ، يمكن أن تبدأ المنشأة بياناتها الخاصة ولكن يجب عليها تعديل تلك البيانات في حال كانت المعلومات المتوفرة بشكل معقول تبين أن المشاركين الآخرين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة . ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مكثفة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق . ولكن يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات المشارك في السوق والتي تتوفر بشكل معقول .

### 7. الإفصاح Disclosures

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم كل مما يلي :

أ- بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف الأولي ، يتم الإفصاح عن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك المقاييس .

ب- بالنسبة لمقاييس القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة ( المستوى الثالث ) أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة .

### اسئلة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13

التمرين الأول ( اختيار من متعدد )

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية :



- 1- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في :
- أ. السوق الأصلي ( الرئيسي ) .
  - ب. السوق الأصلي ( الرئيسي ) والسوق الأكثر ربحاً معاً .
  - ج. في غياب السوق الأصلي الأكثر ربحاً . ✓
  - د. البورصة فقط .

2- تتضمن أساليب تقييم القيمة العادلة :

- أ. منهج السوق .
- ب. منهج التكلفة .
- ج. منهج الدخل .
- د. جميع ما ذكر صحيح . ✓

3- تمثل الأسعار المعلنة في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس ما يلي :

- أ. مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة . ✓
- ب. مدخلات المستوى الثاني للقيمة العادلة .
- ج. مدخلات المستوى الثالث للقيمة العادلة .
- د. مدخلات المستوى المتوسط للقيمة العادلة .

4- أن المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة والتي تعتمد على قيم غير متوفرة ( غير ملحوظة ) أو متاحة في السوق بل تقوم المنشأة ومن خلال المعلومات المتوفرة لديها وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة هي :

- أ. مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة .
- ب. مدخلات المستوى الثاني للقيمة العادلة .
- ج. مدخلات المستوى الثالث للقيمة العادلة . ✓
- د. مدخلات المستوى المتوسط للقيمة العادلة .

5- في حال كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر طلب وعرض ( سعر البورصة ) ، فيجب استخدام ..... والذي يعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف لقياس القيمة العادلة .

- أ. سعر العرض . ب- متوسط السعر بين سعر الطلب والعرض . ✓
- ب. سعر الطلب .
- ج. السعر الأدنى .

## معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS رقم 15 / الإيراد من العقود مع العملاء

### Revenue from Contracts with Customers

#### المقدمة :

يعتبر معيار الإبلاغ الدولي رقم (15) من المعايير الحديثة والمهمة والذي يتناول متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح المتعلقة بالإيراد من العقود مع العملاء، حيث تنبع أهمية هذا المعيار من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو الإيراد حيث يعتبر الإيراد رقم مهم لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أداء المنشأة ومركزها المالي. ويضع هذا المعيار مبادئ التقرير عن المعلومات المفيدة استخدمي المعلومات المحاسبية حول طبيعة ومبالغ وتوقيت وحالات عدم التأكد الخاصة بالإيراد التدفقات الناجمة عن العقود مع العملاء، وقد جاء هذا المعيار بشكل أساسي كبديل لمعيار المحاسبة الدوليين رقم 18 "الإيراد" ورقم 11 "عقود الأثشاءات" بسبب صعوبة تطبيق المعيارين المذكورين على الحالات المتداخلة والمعقدة للاعتراف بالإيراد.

وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات مشتركة لموضوع الإيراد تعمل على ما يلي :

1. إزالة حالات عدم الاتساق والضعف في المعايير السابقة.
2. تقديم إطار قوي للتعامل مع الحالات المختلفة للاعتراف بالإيراد .
3. تحسين قابلية المقارنة لممارسات الاعتراف بالإيراد بين منشآت الأعمال وبين القطاعات والتشريعات واسواق المال المختلفة .
4. تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة أكثر من خلال تحسين متطلبات الإفصاح .
5. تبسيط اعداد القوائم المالية من خلال تقليص عدد وتفاصيل متطلبات الاعتراف بالإيراد .
6. ويحل محل المعايير والتفسيرات ذوات الأرقام IAS11 و IAS18 المذكورة آنفاً و IFRIC 13 "برامج الولاء للعملاء" و IFRIC 15 "اتفاقيات تشييد العقارات و IFRIC 18 "نقل الأصول من العملاء للمنشأة" و - SIC Revenue 13 "عمليات المقايضة التي تتضمن مبادلة و خدمات الإعلان". ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من 1/1/2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

#### **هدف المعيار Objective**

يهدف هذا معيار الى وضع المبادئ الواجب على المنشأة اتباعها للتقرير عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول طبيعة ومبالغ وتوقيت وحالات عدم التأكد الخاصة بالإيراد المعلومات المحاسبية والتدفقات الناجمة عن العقود مع العملاء. ولتحقيق هذا الهدف فان المبدأ الأساسي the core principle لهذا المعيار يتمثل فيما يلي :

1. على المنشأة الاعتراف بالإيراد بشكل يصف (يمثل) عملية تقديم او تحويل السلع والخدمات للعملاء بمبالغ تعكس البديل او المقابل المتوقع ان تحصل او تستحوذ عليه المنشأة نتيجة نقل او تحويل تلك السلع أو الخدمات للعملاء .

2. وعلى المنشأة ان تأخذ بالاعتبار شروط العقد وكافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق هذا المعيار، واستخدام اي ممارسات عملية لعقود ذات خصائص وظروف مشابهة .

### نطاق المعيار Scope :

❖ يتم تطبيق هذا المعيار على كافة العقود مع العملاء باستثناء ما يلي :

1. عقود الايجار والتي تخضع لنطاق معيار IAS17 .
2. عقود التأمين والتي تخضع لنطاق معيار الإبلاغ المالي رقم 4 IFRS .
3. الأدوات المالية والحقوق والالتزامات التعاقدية ضمن نطاق المعايير: IFRS 9 و IFRS10 و IFRS 11 و IFRS 27 و IAS28 .

4. عمليات التبادل غير النقدية بين المنشآت العاملة في نفس نوع الصناعة والهادفة لتسهيل عملية بيع السلع للعملاء، فمثلا هذا المعيار لا ينطبق على العقود بين شركتي نفط لتبادل النفط بينهما لمواجهة الطلب من العملاء في مواقع مختلفة في العالم .

❖ يمكن أن تكون العقود مع العملاء ضمن نطاق هذا المعيار ( IFRS15 ) جزئية، وضمن نطاق معايير اخرى جزئية ايضا .

1. اذا تضمنت معايير اخرى كيفية الفصل و/أو القياس الأولي لجزء او اكثر من مكونات العقد، فيتم تطبيق تلك المتطلبات أولا ، ويتم تخفيض قيمة العملية (العقد) بمقدار المبالغ التي تم قياسها بموجب المعايير الأخرى .
2. اذا لم تتضمن معايير اخرى كيفية الفصل و/أو القياس الأولي الجزء او اكثر من مكونات العقد، فيتم تطبيق هذا المعيار ( IFRS15 ) على العقد بالكامل .

### التعريفات الرئيسية key definition

**العقد Contract** : هو اتفاق بين طرفين او اكثر والذي يؤدي الى نشوء حقوق والتزامات ملزمة .

**العميل Customer** : الطرف الذي يتعاقد مع المنشأة للحصول على السلع والخدمات التي تمثل مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة مقابل بدل او مقابل .

**الدخل Income** : الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات وارده وزيادة في الأصول أو تخفيض الالتزامات والتي تؤدي الى زيادة حقوق الملكية، باستثناء التغيرات في حقوق الملكية الناجمة عن العمليات مع الملاك مثل زيادة أو تخفيض راس المال وتوزيعات الأرباح .

**التزامات الأداء Performance obligation** : الوعد الوارد في العقد مع العميل لتزويده (التحويل للعميل ) اما سلع أو خدمات او حزمة من السلع والخدمات القابلة للتمييز او سلسلة من السلع والخدمات المتشابهة بشكل جوهري والتي لديها نفس النمط في التحويل للعميل .

**الإيراد Revenue** : الدخل الناتج عن الأنشطة العادية للمنشأة .

**سعر العملية Transaction price** : قيمة البديل او المقابل الذي تتوقع المنشأة استلامه او الاستحواذ عليه مقابل

تحويل (بيع) السلع أو تقديم الخدمات للعميل، باستثناء المبالغ المستلمة نيابة عن طرف ثالث

(مثل ضريبة المبيعات التي يتم تحصيلها من العميل ويتم توريدها لاحقا لدائرة ضريبة المبيعات).

## المتطلبات المحاسبية للإيراد : Accounting requirements for revenue

ان المبدأ الأساسي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 IFRS يقوم على أن تعترف المنشأة بالإيراد من العقود التي تتضمن نقل أو تحويل سلع أو خدمات للعملاء بمبلغ يمثل البديل (المقابل) المتوقع أن تحصل عليه المنشأة مقابل تلك السلع أو الخدمات المحولة للعميل .

وبموجب هذا المعيار فان المبدأ الأساسي للاعتراف بالإيراد يتم من خلال تطبيق نموذج المراحل الخمس The five- step model framework التالية :

### المرحلة رقم (1) : تحديد او تعريف العقد مع العميل a customer Identify the contract( s ) with

تعتبر هذه المرحلة من مراحل الاعتراف المحاسبي، حيث تعتبر العقود مع العملاء تقع ضمن نطاق هذا المعيار عندما تنطبق كافة المعايير التالية :

1. موافقة اطراف العقد على شروط العقد (كتابية او شفوية أو بموجب الممارسات المتعارف عليها في القطاع الأعمال ) على أن يكونوا أطراف العقد ملتزمون بتنفيذ التزاماتهم الواردة بالعقد .
2. امكانية تحديد حقوق اطراف العقد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات المحولة من طرف لأخر في العقد .
3. شروط التسديد المتعلقة بالسلع او الخدمات المقدمة من المنشأة للعميل يمكن تحديدها .
4. للعقد جوهر تجاري ( من المتوقع أن مخاطر وتوقيت ومبالغ التدفقات النقدية الخاصة بالمنشأة سوف تتأثر نتيجة العقد) .
5. من المحتمل تحصيل المنشأة العوض النقدي المقابل) نتيجة عقد بيع السلعة أو تقديم الخدمة، مع الأخذ بالاعتبار قدرة ورغبة العميل على السداد .

وقد تضمنت المرحلة الأولى (تحديد الايراد) الاساسيات التالية للمحاسبة عن الايراد من العقود مع العملاء :

- أ- لا يمكن الاعتراف بالإيراد دون وجود عقد .
- ب- بموجب العقد تحصل المنشأة على الحق في استلام العوض او المقابل consideration وتحمل التزامات بنقل سلع أو خدمات للعميل، وهذا ينتج عنه اما اصول او التزامات .
- ج- لا تعترف المنشأة بأصل او التزام نتيجة العقد حتى يؤدي احد اطراف العقد أو كلاهما ما يترتب عليه بموجب العقد :

- تعترف المنشأة بأصل نتيجة العقد اذا كانت : الحقوق المكتسبة < التزامات الأداء في العقد .
- تعترف المنشأة بالتزام نتيجة العقد اذا كانت : الحقوق المكتسبة > التزامات الأداء في العقد .

مثال رقم (1) : دخلت شركة النورس في 1/ 3 / 2017 بعقد البيع (تحويل) احدى منتجاتها للعميل خالد يتم تسليمها في 2017/7/31 . وبموجب العقد يقوم العميل خالد بتسديد كامل قيمة العقد في 2017 / 7 / 31 بمبلغ 40000 دينار، وتبلغ تكلفة البضاعة 28000 دينار. وقامت شركة النورس بشحن البضاعة للعميل في 2017 / 7 / 31.

المطلوب: اعداد قيود اليومية اللازمة خلال عام 2017 لدى شركة النورس .

حل مثال رقم (1) :

ملاحظة : في 1 / 3 / 2017 لا يتم اعداد ايه قيود لأنه لا يكون أي من أطراف العقد قد أدى ما يترتب عليه بموجب العقد .

❖ في 31 / 7 / 2017 عند نقل الشركة البضاعة للعميل يتم اعداد القيود التالي :

1- في 2017/7/31 : 40000 من د / الذمم المدينة

40000 الى د / ايراد المبيعات

2- في 2017/7/31 : 28000 من د / تكلفة البضاعة المباعة

28000 الى د / المخزون

3- في 2017 / 7/31 : عند تسديد العميل قيمة العقد يتم اعداد القيد التالي :

40000 من د/ النقديــــــــــــــــة

40000 الى د/ الذمم المدينة

**دمج العقود combination of contracts** : يجب أن تدمج المنشأة اثنين أو أكثر من العقود التي تبرم في نفس الوقت أو في أوقات متقاربة مع نفس العميل (أو الأطراف ذات العلاقة مع العميل) وأن تقوم بحاسبة العقود كعقد واحد إذا تم استيفاء واحد أو أكثر من المعايير التالية :

1- يتم التفاوض على العقود كحزمة واحدة ذات هدف تجاري واحد .

2- يعتمد مبلغ العوض النقدي الذي يدفع في عقد واحد على سعر أو تنفيذ عقد آخر؛ أو

3- تكون السلع أو الخدمات الموعود بها في العقود (أو بعض السلع أو الخدمات الموعود بها في كل من العقود) هي التزام أداء واحد.

**تعديلات العقد contract Modifications** :

قد يحدث اثناء تنفيذ العقد تعديلات على العقد بموافقة اطراف العقد. وقد تحدث التعديلات على كمية البضاعة المباعة أو الخدمة المقدمة او على الأسعار المتفق عليها أو كلاهما. وقد حدد المعيار ان التعديلات تعالج محاسبيا كعقد جديد منفصل عن العقد الأصلي اذا توفر الشرطان التاليان مجتمعان :

1- أن التعديل أضاف بضاعة أو خدمات محددة وجديدة خلاف المتعاقد عليها في العقد الأصلي .

2- أن سعر التعاقد على الكمية الاضافية محدد ويعكس الكمية الاضافية التي تم الاتفاق عليها , ويعكس السعر الذي تباع به الكمية الاضافية المتعاقد عليها لو تم بيعها بشكل منفصل خلال عمليات البيع العادية لدى المنشأة . وفي حال عدم توفر اي من الشرطين أعلاه، يتم معالجة التعديل على العقد كجزء من العقد الأصلي.

**مثال رقم (2) : منتجات اضافية السعر يعكس سعر البيع المستقل**

في 1 / 5 / 2018 تم الاتفاق بين شركة الحرية ومؤسسة الريادة على قيام شركة الحرية ببيع مؤسسة الريادة

100 شاشة عرض 50 انش بسعر 200 دينار للشاشة وعلى أن يتم تسليم الكمية تدريجيا وعلى مدار سنة من تاريخ

التعاقد. في 30 / 11 / 2018 كانت شركة الحرية قد سلمت مؤسسة الريادة 70 شاشة من الكمية المتعاقد عليها،

وفي هذا التاريخ تم الاتفاق بين الطرفين الى زيادة الكمية المتعاقد عليها من 100 إلى 150 شاشة، وبسعر 220 دينار الكمية الاضافية المتعاقد عليها البالغة 50 جهاز مع الابقاء على فترة التوريد المتفق عليها سابقا والتي تبلغ سنة واحدة من تاريخ التعاقد الأصلي. علما أن الزيادة في سعر الكمية الاضافية يعكس الارتفاع في اسعار بيع شاشات من قبل شركة الحرية.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لما سبق في دفاتر شركة الحرية.

حل مثال رقم (2) :

يلاحظ أن التعديل على العقد قد حقق الشرطان، والمشار اليهما أعلاه ، لاعتباره عقد منفصل، حيث أن التعديل أضاف بضاعة محددة وجديدة خلاف المتعاقد عليها في العقد الأصلي . كما أن سعر التعاقد على الكمية الاضافية محدد ويعكس سعر البيع العادي الكمية الاضافية التي تم الاتفاق عليها. في ضوء ما سبق فان شركة الحرية ستعالج الإيرادات الناتجة عن العقد الاصلي والمتعلقة بـ 100 شاشة الأولى على اساس سعر 200 دينار للشاشة ، أي أن الإيرادات الاجمالية الواجب الاعتراف بها هنا ستكون 20000 دينار (200 × 100) . أما الكمية الاضافية البالغة 50 شاشة فسيتم الاعتراف بإيراداتها بناء على السعر الجديد المتفق عليه والبالغ 220 دينار للشاشة ، وبالتالي فان الإيرادات الاجمالية لها تبلغ 11000 دينار (220 × 50) .

مثال رقم (3) : منتجات اضافية لا تعكس سعر البيع المستقل

افترض بالمثال السابق أن الاتفاق بين الطرفين والذي يتضمن زيادة الكمية المتعاقد عليها من 100 الى 150 شاشة، كان بسعر 180 دينار للكمية الاضافية المتعاقد عليها البالغة 50 جهاز، وأن سبب تخفيض سعر الوحدات الاضافية يعود الى وجود عيوب بسيطة في الكميات المستلمة سابقا. المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لما سبق في دفاتر شركة الحرية .

حل مثال رقم (3) :

يلاحظ ان التعديل على العقد لم يحقق الشرط الثاني والذي يتطلب أن يكون سعر التعاقد على الكمية الاضافية محدد ويعكس سعر البيع العادي للكمية الاضافية التي تم الاتفاق عليها. وبالتالي يعالج التغيير في الاتفاق كتعديل على العقد الاصلي ويعامل التغيير والعقد الأصلي كعقد واحدة . في ضوء ما سبق فان الإيراد عن الكميات التي سيتم تسليمها للزبون بعد عملية التعديل ستحسب بناء على متوسط سعر البيع للوحدة والذي يحسب على النحو التالي :

$$\text{متوسط سعر البيع للوحدة} = (200 \times 30) + (180 \times 50) / (30 + 50) = 187,5 \text{ دينار للوحدة} .$$

وبناء عليه ، فان الكميات التي ستسلم إلى العميل بعد التعديل سيتم احتساب إيراداتها بناء على متوسط سعر بيع الوحدة البالغ 187.5 دينار، مع ملاحظة أن التعديل في السعر لا يندرج باثر رجعي على الكميات التي تم تسليمها للزبون قبل عملية التعديل، أي أن التعديل يتم باثر مستقبلي. رغم أن هناك رأي آخر يقوم على التعديل باثر رجعي ، الا أن الرأي المرجح هو التعديل باثر مستقبلي .

## المرحلة رقم (2) : تحديد التعهدات او الالتزامات الواجب اداؤها بموجب العقد

### Identify the performance obligations in the contract

يجب على المنشأة، في بداية العقد ، أن تقيم السلع أو الخدمات الموعود بها في العقد المبرم مع العميل وأن تحدد كالتزام أداء كل وعد بنقل ما يلي إلى العميل :

1-سلعة أو خدمة (أو مجموعة من السلع أو الخدمات) المستقلة ؛ أو

2- سلسلة من السلع أو الخدمات المستقلة التي تتطابق تقريبا ويكون نقلها إلى العميل بنفس النمط .

و يتم تطبيق القاعدة التالية عند فصل أو دمج التزامات الاداء :

أ- اذا كانت التزامات الأداء لا تعتمد على بعضها البعض بشكل كبير او غير مترابطة مع الوعود الاخرى

الواردة في العقد، عندها يتم محاسبة كل التزام اداء بشكل منفصل .

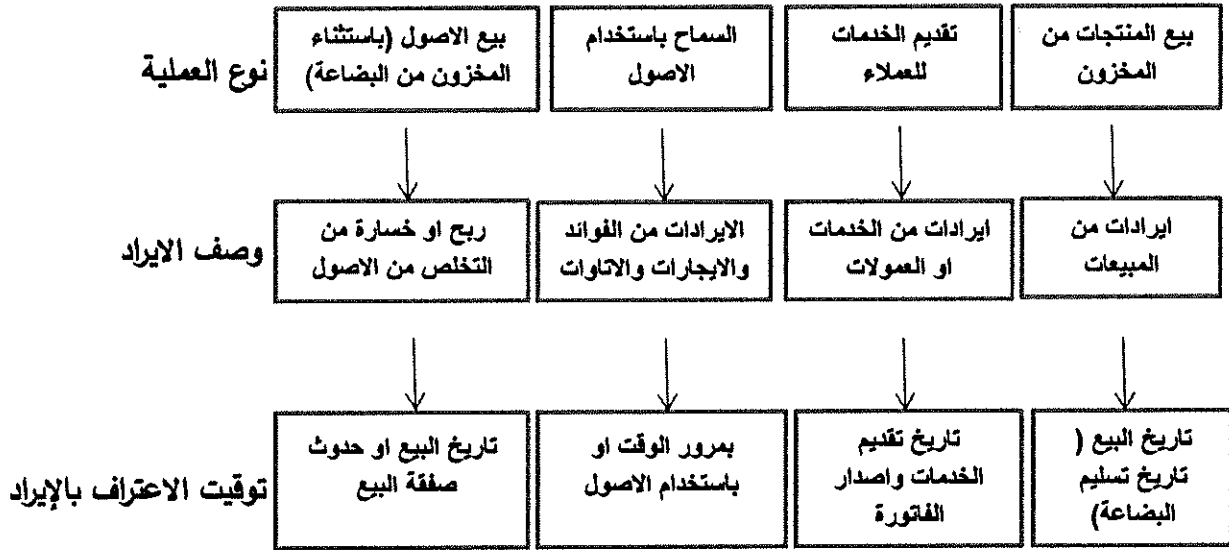
ب- اذا كانت التزامات الأداء في العقد معتمدة على بعضها البعض ومترابطة مع بعضها البعض، فان هذه

الالتزامات يتم دمجها معا ويتم محاسبتها كالتزام اداء واحد.

### التزامات الأداء المستقلة

### Separate Performance Obligations-Step 2

#### حالات الاعتراف بالإيراد



مثال رقم (4) :

قامت شركة الأردن للتكنولوجيا بالدخول بعقد نقل ترخيص وتركيب برنامج انظمة معلومات الشركة الاتحاد، بالإضافة لذلك يتضمن العقد وعد شركة الأردن للتكنولوجيا بتقديم خدمات استشارية لموائمة البرنامج مع بيئة عمل شركة الاتحاد مقابل مبلغ اجمالي 400000 دينار. اي تقوم شركة الأردن للتكنولوجيا بتقديم البرنامج والخدمات الاستشارية كحزمة واحدة .

المطلوب: تحديد التزامات الأداء في العقد المذكور .

#### حل مثال رقم (4) :

ترخيص برنامج انظمة المعلومات هو التزام اداء مميز لكنه مترابط مع الخدمات الاستشارية، لذلك يتم محاسبتها كالتزام اداء واحد.

#### مثال رقم (5) :

تنتج وتبيع شركة الافق اجهزة حاسوب للعملاء شامله ضمان ضد عيوب التصنيع لمدة 6 شهور , بالإضافة لذلك تباع ايضا خدمة صيانة لمدة 3 سنوات بعد الشهور الستة .  
المطلوب: تحديد التزامات الأداء في العقد المذكور.

#### حل مثال رقم (5) :

هذه الحالة هناك نوعين من التزامات الأداء الأول بيع أجهزة الحاسوب وضمن الصيانة المرافق لعقد البيع (6 شهور) والثاني عقد الصيانة الاضافي (3 سنوات) . وبالتالي فان عقد بيع الأجهزة والصيانة المرافقة لها 6 شهور يعتبران التزام اداء واحد كونهما يعتمدان على بعضهما البعض ومترابطان. اما عقد الصيانة الاضافي 3 سنوات تم بيعه للعميل بشكل مستقل ولا يعتمد على عقد بيع الأجهزة .

#### المرحلة رقم (3): تحديد سعر العملية Determine the transaction price

1- يجب على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار شروط العقد والممارسات التجارية الاعتيادية لتحديد سعر المعاملة. وسعر المعاملة هو مبلغ العوض النقدي الذي تتوقع المنشأة أن تحصل عليه مقابل نقل السلع أو الخدمات الموعود بها إلى العميل ، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن اطراف ثالثة (على سبيل المثال، بعض ضرائب المبيعات). وقد يشمل العوض النقدي الموعود به في العقد المبرم مع العميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما .

2- تؤثر طبيعة وتوقيت ومبلغ العوض النقدي الموعود به من قبل العميل على تقدير سعر المعاملة. وعند تحديد سعر المعاملة، يجب على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة لكل مما يلي :

#### 2- العوض النقدي المتغير (والتقديرات المقعدة لها) . وفما يلي تفصيل لتلك العناصر :

يتطلب المعيار أن تقدر المنشأة مبلغ العوض النقدي المتغير باستخدام أي من الطرق التالية اعتمادا على الطريقة التي تتوقع المنشأة بأنها تتنبأ بشكل أفضل بمبلغ العوض النقدي الذي يحق لها الحصول عليه :

اولاً : القيمة المتوقعة **Expected value** - هي مجموع المبالغ الموزونة من حيث احتمالياتها ضمن نطاق من مبالغ العوض النقدي المحتملة. ويمكن أن تكون القيمة المتوقعة هي تقدير مناسب لمبلغ العوض النقدي المتغير إذا كان لدى المنشأة عدد كبير من العقود ذات الخصائص المماثلة .

ثانياً : المبلغ الأكثر ترجيحاً **Most likely amount** - هو المبلغ الفردي الأكثر ترجيحاً ضمن نطاق من مبالغ العوض النقدي المحتملة (أي النتيجة الفردية الأكثر ترجيحاً للعقد). ويمكن أن يكون المبلغ الأكثر ترجيحاً هو تقدير مناسب لمبلغ العوض النقدي المتغير إذا كان للعقد اثنين فقط من النتائج المحتملة (على سبيل المثال، إما أن تحقق المنشأة أو لا تحقق مكافأة أداء) .



مثال رقم (6) :

1. في 1 / 1 / 2017 قامت شركة القدس بتوقيع عقدا مع عميل لبناء أصل حسب الطلب . الوعد بنقل الأصل هو التزام أداء مستوفي على مرور الوقت , يبلغ المقابل الموعود به 2500000 دينار، لكن سيتم تخفيض أو زيادة هذا المبلغ بناء على توقيت إكمال الأصل , يتم تخفيض المقابل الموعود به بواقع 10000 دينار عن كل يوم بعد 31 / 3 / 2018 من اكتمال الأصل .
  2. بالإضافة إلى ذلك عند إكمال الأصل تقوم شركة تقييم هندسية بتقييم الأصل وتحديد تصنيف البناء على المعايير المحددة في العقد , إذا تلقى الأصل تصنيفه محددًا متميزًا تستحق المنشأة الحصول على مكافأة قدرها 160000 دينار .
  3. تبلغ نسبة الإنجاز حتى نهاية عام ( 2017 ) 72% ومن خبرة الشركة السابقة في هذا المجال تتوقع الإدارة ان يتم تسليم المشروع في موعده المحدد ( 31 / 3 / 2018 ) ونسبة احتمالية 10% وتسليمه بشكل مبكر بمقدار 10 ايام ( 21 / 3 / 2018 ) ونسبة احتمالية 60%، وتسليمه بشكل مبكر بمقدار 15 يوم (في 16 / 3 / 2018 ) ونسبة احتمالية 30% وتشير توقعات الإدارة الى ان احتمالية تسليم العقد بتصنيف متميز تبلغ 90% ، علما ان الشركة لها خبرة واسعة في السابق في هذا النوع من العطاءات .
- المطلوب : 1- تحديد طريقة الاعتراف بالعوض النقدي المتغير وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (15) .  
2- تحديد ايراد العقد الواجب الاعتراف به في قائمة الدخل لعام 2017 .

حل المثال رقم (6) :

1. طريقة الاعتراف بالعوض النقدي المتغير وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (15) :  
أ- يتم استخدام طريقة القيمة المتوقعة لتقدير المقابل المتغير المرتبط بغرامة يومية أو حافز ( أي 2500000 دينار، زائد أو ناقص 10000 دينار يوميا) لأنها الطريقة التي تتوقع المنشأة التنبؤ بها بشكل أفضل بالمبلغ المقابل الذي ستستحقه .  
ب- تقرر المنشأة استخدام المبلغ الأكثر احتمالا لتقدير المقابل المتغير المرتبط بمكافأة تشجيعية الآن هناك فقط نتيجتين محتملتين ( 160000 دينار أو صفر دينار) ولأنها الطريقة التي تتوقع المنشأة التنبؤ بها بشكل أفضل بالمبلغ المقابل الذي ستستحقه .
2. تحديد ايراد العقد لعام 2017 : بالنسبة للإيراد المتوقع من الحوافز التشجيعية ، فان أمام الشركة عدة احتمالات وبالتالي يتم احتساب القيمة المتوقعة من خلال المتوسط المرجح لهذه الاحتمالات وعلى النحو التالي :

البيانات	الاحتمالية	قيمة الحوافز	القيمة المتوقعة للحوافز
التسليم بشكل مبكر بمقدار 10 ايام	60%	10000×10=100000 دينار	60000 دينار
التسليم بشكل مبكر بمقدار 15 ايام	30%	15×10000=150000 دينار	45000 دينار
التسليم في الموعد المحدد	10%	لا يوجد	صفر
المجموع			105000 دينار

فان ايراد العقد الكلي المتوقع = قيمة الايراد الاساسي + القيمة المتوقعة للحواجز + المكافأة التشجيعية

$$= 2765000 + 160000 + 105000 = 2765000 \text{ دينار .}$$

اما ايراد العقد الواجب الاعتراف به في قائمة الدخل لعام 2017 =  $2765000 \times 72\% = 1990800$  دينار .

#### ❖ العوض النقدي المتغير : ( السبع مع حق الإرجاع )

1. قد ينتج العوض النقدي المتغير في بعض العقود، تنتقل المنشأة السيطرة على منتج ما إلى العميل وتمنحه أيضا حق إرجاع المنتج لأسباب مختلفة (مثل عدم الرضا عن المنتج ) واستلام رديات كاملة أو جزئية لأي عوض نقدي مدفوع , او حسومات ( خصم ) يمنح للعميل او منتج آخر في المقابل .

2. من أجل محاسبة نقل المنتجات مع حق الإرجاع (وبعض الخدمات التي تقدم مع اشتراط إعادة الأموال) ، يجب ان تعترف المنشأة بكل ما يلي :

أ- إيرادات المنتجات المنقولة بمبلغ العوض النقدي الذي تتوقع المنشأة أن تقبضه (لذلك، لا يعترف بالإيرادات فيما يخص المنتجات التي يتوقع إرجاعها من قبل العملاء) .

ب- التزام الرديات .

ج- أصل معين (والتعديل المقابل على تكلفة المبيعات) فيما يخص حقها في استعادة المنتجات من العملاء عند تسوية التزام الرديات .

المثال رقم (7) : توفرت المعلومات التالية حول المنتج (س) لدى شركة الاتحاد :

• في 1 / 1 / 2017 باعت شركة الاتحاد 100 وحدة من السلعة ( س ) بسعر 200 دينار للوحدة لاجد العملاء وتكلفة الوحدة 120 دينار. تسمح شركة الاتحاد للعمل بإعادة اي منتج غير مستخدم خلال 30 يوم من تاريخ البيع والحصول على رديات كاملة ، ويتم الاستلام النقدي عند تحويل السيطرة على المنتج .

• بما أن العقد يسمح للعميل بإعادة المنتجات ، فإن المقابل المستلم من العميل متغير. لتقدير المقابل المتغير الذي ستستحقه المنشأة، تقرر المنشأة استخدام طريقة القيمة المتوقعة لأنها الطريقة التي تتوقع المنشأة التنبؤ بها بشكل أفضل بالمبلغ المقابل الذي ستستحقه. باستخدام طريقة القيمة المتوقعة، تقدر المنشأة أنه سيتم إعادة 3 وحدات وتقرر أنه بالرغم من أن العوائد خارج نفوذ المنشأة ، إلا أن لديها خبرة كبيرة في تقدير عوائد هذا المنتج وفئة العميل .

• تقرر المنشأة أن تكاليف استرداد المنتجات سوف تكون غير مادية وتتوقع إمكانية إعادة بيع المنتجات المعادة بربح .

المطلوب : وبيان المعالجة المحاسبية عملية البيع المذكورة لدى شركة الاتحاد .

حل المثال رقم (7) :

1. تعترف الشركة بإيراد مبيعات يبلغ 19400 دينار لأنه من المتوقع أن يعيد العميل 3 وحدات، ويتم اعداد القيود

التالية :



أ- 2017/7/1 : 1416163 من ح/ اوراق القبض

الى متكـورين

900000 ح/ ايـراد المبيعات

516163 ح/ خصم على اوراق القبض ( فوائد مؤجلة )

حيث القيمة الحالية =  $0,63552 \times 1416163$  ( معامل القيمة الحالية 12% , 4 سنوات ) = 899999,90976

ب- 2017/7/1 590000 من ح/ تكلفة البضاعة المباعة

590000 الى ح/ المخـزون

2- قيد تسوية ايراد الفائدة في 2017/12/31 :

54000 من ح/ خصم على اوراق القبض (  $12/6 \times 900000$  )

54000 الى ح/ ايراد الفائدة

المثال رقم (9) عنصر تمويل يتضمن مصروف فوائد :

1- في 1 / 1 / 2017 وقعت شركة المشرق عقد مع عميل لبيع أصل. ستنتقل السيطرة على الأصل إلى العميل

بعد عامين ( أي سيستوفي التزام الأداء في وقت محدد ). يشمل العقد خيارى دفع بديلين :

أ- دفع 5000 دينار بعد عامين عندما يحصل العميل على السيطرة على الأصل .

ب- أو دفعة 4000 دينار عند توقيع العقد. وقد اختار العميل دفع 4000 دينار عند توقيع العقد .

2- تخلص المنشأة إلى أن العقد يتضمن عنصر تمويل هام بسبب طول الفترة الزمنية عندما يدفع العميل سعر

الأصل وعندما تقوم المنشأة بنقل الأصل إلى العميل، بالإضافة إلى أسعار الفائدة السائدة في السوق. تقرر

المنشأة , أن السعر الذي يجب استخدامه عند تعديل المقابل الموعود به هو 6% , وهو سعر الفائدة المتراكم

للإقراض للمنشأة .

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لعقد البيع .

حل المثال رقم (9) :

الاعتراف بالالتزام عقد لدفعة تبلغ 4000 دينار يتم تلقيها في بداية العقد ويتم اعداد القيد التالي :

في 2017/1/1 4000 من ح/ النقديـة

4000 الى ح/ التزامات عقود العملاء

يتم اعداد قيد مصروف الفائدة من بدء العقد حتى نقل الأصل ، تقوم المنشأة بتعديل مبلغ المقابل الموعود به وتراكم

التزام العقد بالاعتراف بمصروف فوائد كما يلي :

في 2017/12/31 : 240 من ح/ مصروف الفائدة (  $6\% \times 4000$  )

240 الى ح/ التزامات عقود العملاء

في 2018/12/31 : 254 من ح/ مصروف الفائدة (  $6\% \times 4240$  )

254 الى ح/ التزامات عقود العملاء

في 2018/12/31 : يتم نقل الاصل للعميل والاعتراف بالإيراد :

4494 من حـ / التزامات عقود العملاء ( 254 + 240 + 4000 )

4493 الى حـ / ايراد المبيعات

ب- العوض غير النقدي (تحصيل قيمة المبيعات او بدل الخدمات على شكل اصول عينية او خدمات).

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15) ما يلي :

أولاً : اذا تضمن العقد مع العميل استلام سلع (اصول) او خدمات مثل استلام معدات أو عمل ، يتم سعر المعاملة اي الإيراد بالقيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة .

ثانياً : اذا لم تستطع المنشأة تقدير القيمة العادلة للعوض غير النقدي بصورة معقولة، فإنه يجب على المنشأة قياس العوض النقدي بشكل غير مباشر بالرجوع إلى سعر البيع المستقل للسلع أو الخدمات الموعود بها إلى العميل (أو فئة من العملاء) مقابل العوض النقدي .

المثال رقم (10) : ( العوض غير النقدي )

باعت شركة الأردن بضاعة لأحد العملاء مقابل استلام قطعة ارض قيمتها العادلة 77000 دينار، علماً بان

سعر بيع البضاعة النقدي 75000 دينار .

المطلوب: تحديد ايراد عقد البيع واعداد القيد اللازم .

حل المثال رقم (10) :

يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للأصل المستلم وهو الأرض اي بقيمة 77000 دينار. ويتم اعداد القيد التالي :

77000 من حـ / الاراضي

77000 الى حـ/ ايراد المبيعات

4- العوض النقدي المستحق للعميل ( المعالجة المحاسبية للحوافز المقدمة للعميل )

يشمل العوض النقدي الذي يستحق دفعه للعميل المبالغ النقدية التي تدفعها المنشأة، أو يتوقع أن تدفعها، إلى العميل (أو إلى الأطراف الأخرى التي تشتري سلع أو خدمات المنشأة من العميل). ويشمل العوض النقدي المستحق للعميل الخصومات مثل خصم الكمية أو المنتجات المجانية. ويجب على المنشأة محاسبة العوض النقدي مستحق الدفع للعميل على أنه تخفيض في سعر المعاملة، وبالتالي تخفيض في الإيرادات .

المثال رقم (11) :

تمنح شركة المدار لعملائها خصم كمية 3 % اذا بلغت مشترياتهم 2000000 دينار خلال سنة. بدأت الشركة بيع بضاعة للعميل محمد في 1/ 10 / 2017. وبلغ حجم المبيعات للعميل محمد حتى 12 / 31 / 2017 بقيمة 700000 دينار. ومن خبرة الشركة في العامين السابقين فان مبيعات الشركة السنوية للعميل محمد تزيد عن 3000000 دينار خلال فترة سنة واحدة .

المطلوب : ما هي قيمة الإيراد الواجب على شركة المدار الاعتراف به لعام 2017 واعداد القيود اللازمة بافتراض

أن العملاء استحقوا الخصم وبافتراض آخر أن العملاء لم يستحقوا الخصم .

### حل المثال رقم (11) :

يجب على شركة المدار تخفيض ايراد المبيعات بمقدار 21000 دينار (  $700000 \times 3\%$  ) لأنه من المرجح حصول العميل محمد على ذلك الخصم . اي أن ايراد المبيعات هو  $700000 - 21000 = 679000$  دينار .

ويتم اعداد القيد التالي : 700000 من د / الزم المدينة

الى مذكــــــــــــــــورين

679000 د / ايراد المبيعات

21000 د / مخصص خصم كمية ( حساب مقابل للزم المدينة

وبافتراض ان العملاء قد استحقوا الخصم خلال عام 2018 بوصولهم حد الخصم فان قيد تحصيل الزم المدينة

للعلمية السابقة : من مذكــــــــــــــــورين

679000 د / النقديــــــــــــــــة

21000 د / مخصص خصم كمية

700000 الى د / الزم المدينة

وبافتراض ان العملاء لم يستحقوا الخصم خلال عام 2018 بسبب عدم وصول حجم مشترياتهم الحد المطلوب لذا يتم اعداد القيد التالي عند التحصيل :

700000 من د / النقديــــــــــــــــة

700000 الى د / الزم المدينة

21000 من د / مخصص خصم كمية

21000 الى د / خصم مبيعات ضائع ( ايراد )

المرحلة رقم (4) : تخصص سعر العملية على بنود ومكونات العقد (توزيع سعر العملية على بنود التعهدات

الواجب اداؤها للعميل ) Allocating the transaction price to Performance obligations

= اذا تضمن العقد عدة بنود من الإيراد (تعهدات) يجب على المنشأة توزيع سعر العملية الإجمالي على تلك المكونات بشكل تناسبي على اساس اسعار البيع المنفصلة A relative stand – alone selling price basis لكل بند من بنود الإيراد في العقد. واذا كانت تلك الأسعار غير معروفة ومحددة بشكل واضح على المنشأة تقديرها . ويمكن استخدام عدة طرق للتقدير وتتضمن :

أ- مدخل تقييمات السوق المعدل Adjusted market assessment approach

بموجب هذا المدخل تقوم المنشأة بتقييم السوق الذي تعمل به وتحديد السعر الذي يمكن للعملاء دفعة مقابل تلك السلعة أو الخدمة. ويمكن اللجوء إلى الأسعار السائدة لدى المنافسين في نفس السوق .  
التكلفة المتوقعة مضافة لها هامش ربح Expected cost plus a margin Approach يمكن للمنشأة تقدير والتنبؤ بالتكلفة المتوقعة للسلعة أو الخدمة الواردة في العقد مع اضافة هامش ربح مناسب على تلك التكلفة ( مدخل التكلفة + نسبة هامش ربح ) .

## مدخل القيمة المتبقية Residual approach

يتم تقدير سعر البيع لأحد مكونات العقد الذي يتضمن عدة بنود (مكونات) من الإيراد ولم تتمكن المنشأة من تحديد الإيراد الخاص به كما يلي:

إيراد أحد بنود العقد = إجمالي سعر العملية للعقد ككل - مجموع الاسعار المشاهدة او المحددة للسلع او الخدمات الأخرى الواردة بالعقد.

ويمكن استخدام هذا الأسلوب اذا كانت المنشأة تباع نفس السلعة أو تقدم نفس الخدمة للعملاء آخرين بأسعار متفاوتة بشكل كبير، وإذا كان كانت المنشأة لم تضع سعر بيع محدد لتلك السلعة أو الخدمة ولم يتم بيع السلعة أو الخدمة سابقاً بسعر مفرد محدد.

ويمكن للمنشأة استخدام أكثر من مدخل أو أسلوب إذا كان ذلك ملائمة.

المثال رقم (12) :

وقعت شركة التقوى عقد مع احد العملاء لبيع المنتجات ( أ ) ، ( ب ) و ( ج ) مقابل 70000 دينار. توفي المنشأة بالتزام الأداء لكل منتج من المنتجات في أوقات مختلفة . تباع المنشأة بانتظام المنتج ( أ ) بشكل منفصل وبالتالي فإن سعر البيع المستقل ملحوظ مباشرة . أسعار البيع مستقلة للمنتجين ( ب ) و ( ج ) ليست ملحوظة مباشرة . وقد استخدمت الشركة منهج تقييم السوق المعدل للمنتج ( ب ) والتكلفة المتوقعة زائد هامش الربح للمنتج ( ج ) . وتقدر المنشأة أسعار البيع المستقلة على النحو التالي :

المنتج	سعر البيع المستقل	المنهج
المنتج أ	20000 دينار	اسعار ملحوظة مباشرة
المنتج ب	50000 دينار	منهج تقييم السوق المعدل
المنتج ج	30000 دينار	التكاليف المتوقعة زائد هامش ربح
المجموع	100000 دينار	

المطلوب: تخصيص سعر العملية على المنتجات الثلاثة، علماً بأن الخصم المتضمن بالعقد لا يخص منتج معين حل مثال (12) : من البيانات السابقة يلاحظ بان العميل يحصل على خصماً لشراء مجموعة من السلع لأن المقابل

الموعد به يبلغ 70000 دينار في حين أن مبلغ اسعار البيع المستقلة 100000 دينار.

يتم تخصيص الخصم بنسبة وتناسب على المنتجات (أ)، (ب) و (ج) لان الخصم يتعلق بكافة المنتجات ويتم تخصيص الخصم ، وبالتالي سعر المعاملة ، كما يلي :

المنتج	سعر البيع المخصص
المنتج أ	14000 دينار ( $100/20 \times 70000$ )
المنتج ب	35000 دينار ( $100/50 \times 70000$ )
المنتج ج	21000 دينار ( $100/30 \times 70000$ )
المجموع	<u>70000 دينار</u>

## المرحلة رقم (5): الاعتراف بالإيراد عند وفاء المنشأة بتعهداتها الواردة بالعقد

### **Recognize revenue when (or as) the entity satisfies a performance obligation**

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) أن تعترف المنشأة بالإيرادات عندما (أو حيثما) استوفى المنشأة التزام أداء عن طريق نقل السلعة أو الخدمة الموعود بها (أي الأصل) إلى العميل. وينقل الأصل عندما (أو حيثما) يحصل العميل على السيطرة على ذلك الأصل. تقلل المنشأة السيطرة على سلعة أو خدمة ما مع مرور الوقت، وتستوفي بالتالي التزام الأداء وتعترف بالإيرادات مع مرور الوقت، إذا تم تحقيق أحد المعايير التالية :

1. يستلم العميل المنافع المتحققة عن أداء المنشأة ويستهلكها في نفس الوقت الذي تؤدي فيه المنشأة مهامها؛ ومن الأمثلة على ذلك الخدمات الروتينية أو المتكررة (مثل خدمة التنظيف) التي يمكن فيها تحديد استلام واستهلاك المنافع المتحققة عن أداء المنشأة من قبل العميل بسهولة .
2. يؤدي أداء المنشأة إلى إنشاء أو تعزيز أصل ما (على سبيل المثال، الأعمال قيد الإنجاز سواء اصل ملموس أو غير ملموس). يسيطر عليه العميل خلال إنشائه أو تعزيزه ؛ أو
3. لا ينتج عن أداء المنشأة أصل ذي استخدام بديل للمنشأة ويكون لدى المنشأة حقا قابلا للإنفاذ في قبض دفعة عن الأداء المنجز حتى تاريخه .

### **المثال رقم (13) :**

يقدم نادي الاتحاد الصحي خدمات الاستفادة المرافق المخالفة للنادي مقابل اشتراك سنوي 2400 دينار ويستطيع العميل المشترك الاستفادة من خدمات النادي متى وكيفما شاء .  
المطلوب: بيان كيفية الاعتراف بإيرادات الاشتراكات .

### **حل المثال رقم (13) :**

ان العميل يستفيد من خدمة المنشأة بتوفير الأندية الصحية بالتساوي على مدار السنة. (أي، يستفيد العميل من توفر النوادي الصحية، بغض النظر عما إذا استخدمها العميل أم لا) وبناء على ذلك أن أفضل مقياس للتقدم نحو الوفاء الكامل بالتزام الأداء على مرور الوقت هو مقياس يستند إلى الوقت وتعترف المنشأة بالإيراد على أساس القسط الثابت على مدار العام بواقع 200 دينار (2400÷12) شهرياً، أي أن العميل يتلقى ويستهلك منافع أداء المنشأة في نفس الوقت عند توفير المنشأة للأندية الصحية. وبناء على ذلك، يستوفي أداء التزام المنشأة بمرور الوقت، حيث أن استخدام العميل للنوادي الصحية لا يؤثر على مبلغ السلع والخدمات المتبقية الذي يستحقه العميل .

### **التزامات الأداء المستوفاة عند نقطة زمنية محددة :**

إذا لم يتم استيفاء التزام الأداء مع مرور الوقت ، تستوفي المنشأة التزام الأداء عند نقطة زمنية محددة. ولتحديد النقطة الزمنية المحددة التي يسيطر فيها العميل على الأصل الموعود به وتستوفي المنشأة التزام الأداء، يجب على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيطرة الواردة في هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نقل السيطرة والتي تشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر :

1. تملك المنشأة حقا حالياً في الحصول على دفعة مقابل الأصل .
2. يملك العميل حقا قانونية في الأصل .



3. تنقل المنشأة الملكية المادية للأصل .
4. يمتلك العميل المخاطر والمكافآت الهامة لملكية للأصل .
5. قبول العميل للأصل .

#### طرق قياس الانجاز المتحقق :

اساليب قياس الانجاز المتحقق نحو الاستيفاء الكامل للالتزام الاداء :

1. اسلوب المخرجات **Output methods** : تعترف أساليب المخرجات بالإيرادات على اساس القياس المباشر لقيمة السلع أو الخدمات المنقولة إلى العميل بالتناسب مع السلع أو الخدمات المتبقية الموعود بها بموجب العقد. تشمل أساليب المخرجات أساليبه معينة مثل مسموحات الأداء المنجز حتى تاريخه، وعمليات تقييم النتائج المتحققة ، والمراحل التي تم بلوغها، والوقت المنتهي والوحدات التي تم إنتاجها أو تسليمها .
2. اسلوب المدخلات **input methods** : تعترف أساليب المدخلات بالإيرادات على أساس وجهود المنشأة أو مدخلاتها في استيفاء التزام (على سبيل المثال، الموارد المستهلكة أو ساعات العمل المنقضية أو التكاليف المتكبدة أو ان المنتهي أو ساعات عمل الآلات المستخدمة) بالتناسب مع مجموع المدخلات المتوقعة في جاء ذلك الالتزام . إذا استنفذت جهود المنشأة أو مدخلاتها بالتساوي طوال مدة الأداء، فقد يكون من المناسب للمنشأة أن تعترف بالإيرادات على أساس القسط الثابت .

$$\text{نسبة الانجاز} = \frac{\text{التكاليف الفعلية التراكمية حتى تاريخه}}{\text{اجمالي التكاليف المقدرة للعقد بتاريخ نهاية السنة المالية}}$$

ملاحظة : هناك تطبيقات عملية على احتساب نسبة الانجاز ضمن فصل " عقود الانشاءات" .

#### حالات خاصة للاعتراف بالإيراد:

اولا: اتفاقيات اعادة الشراء : **Repurchase agreements**

1. تمثل اتفاقيات اعادة الشراء قيام المنشأة ببيع اصل للعميل مع وجود التزام او حق لدى المنشأة بإعادة شراء الأصل. وإذا كان الالتزام او الحق بشراء الأصل بمبلغ يساوي او يزيد عن سعر بيعه الأصلي للعميل، فإن العملية تمثل عملية تمويل. اما اذا كان هناك التزام على المنشأة أو لديها الحق في اعادة شراء الأصل بمبلغ يقل عن سعر بيعه الأصلي للعميل يتم اعتبار العملية عقد ايجار بموجب معيار رقم 17 او 19 ( IFRS ) .
  2. عند انتهاء اجل حق اعادة الشراء دون ممارسته يتم الغاء الاعتراف بالتزامات اعادة الشراء والاعتراف بالإيراد.
- المثال رقم (14) :

في 1 / 1 / 2017 باعت شركة القناة لتجارة المعدات معدات للعميل ناصر مقابل 50000 دينار. وتضمن عقد البيع منح الشركة الحق بإعادة شراء المعدات في 2018/12/31 مقابل 60500 دينار , بافتراض أن معدل الفائدة الضمني (تم استنتاجه من العقد ) 10% .

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لعملية بيع المعدات لدى شركة القناة .

#### حل المثال رقم (14) :

بموجب معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) يتم معالجة العقد باعتباره عملية تمويل لان السيطرة على الأصل لم تنتقل للعميل ( بالرغم من انتقال الأصل وحياسة العميل له ) وبالتالي قدرة العميل محدودة في توجيه استخدام الأصل ، كما أن سعر الممارسة (حق اعادة الشراء) يزيد عن سعر البيع المعدات الأصلي للعميل .  
قيد استلام قيمة الاصل في 2017 /1/1 هو :

50000	من حـ / النقدية
<u>50000</u>	الى حـ / التزامات بيع و اعادة الشراء - العميل ناصر

في 2017/12/31 يتم اعادة قيد مصروف الفائدة على قيمة الالتزام التمويلي :

5000	من حـ / مصروف الفائدة ( 50000 × 10% )
<u>5000</u>	الى حـ / التزامات بيع و اعادة الشراء - العميل ناصر

في 2018/12/31 يتم اعادة قيد مصروف الفائدة على قيمة الالتزام التمويلي :

5000	من حـ / مصروف الفائدة ( 55000 × 10% )
<u>5000</u>	الى حـ / التزامات بيع و اعادة الشراء - العميل ناصر

في 2018/12/31 اذا تم ممارسة حق خيار الشراء يتم تسديد الالتزام للعميل ناصر بقيمة 60500 دينار واعداد القيد التالي : 60 500

<u>60500</u>	الى حـ / النقدية
--------------	------------------

وبافتراض ان الشركة لم تمارس حق خيار اعادة الشراء المعدات من العميل ناصر يتم عندها الاعتراف بإيراد مبيعات المعدات في 2018/12/31 واعداد القيد التالي :

60 500	من حـ / التزامات بيع و اعادة الشراء - العميل ناصر
<u>60500</u>	الى حـ / ايراد المبيعات

#### ثانيا: ترتيبات ( اتفاقيات الفوترة والاحتفاظ ) : Bill - and - hold arrangements :

إن اتفاقية الفوترة والاحتفاظ تمثل عقد تصدر المنشأة بموجبه فاتورة للعميل عن المنتج الذي يبقى بحوزة المنشأة إلى أن يتم نقله إلى العميل عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. على سبيل المثال، قد يطلب العميل من المنشأة إبرام مثل هذا العقد بسبب عدم وجود مساحة متوفرة للمنتج عند العميل أو بسبب التأخر في جداول إنتاج العميل . بموجب هذا النوع من الاتفاقيات تنتقل السيطرة على الأصل (المنتج) للعميل وبالتالي يتم استيفاء الالتزام الاداء عند توقيع عقد البيع مع العميل بالرغم من احتفاظ المنشأة بالأصل بناء على طلب العميل. وذلك كون العميل قادر على توجيه استخدام المنتج والحصول فعليا على كافة المنافع المتبقية من المنتج رغم انه قرر عدم ممارسة حقه في حيازة ذلك المنتج. وبالتالي فان المنشأة لا تسيطر على المنتج وإنما يقتصر على توفير خدمة حفظ المنتج لديها وفق رغبة العميل .

### المثال رقم (15) ترتيبات الفوترة والاحتفاظ

في 2017/4/1 باعت شركة الخليل لتجهيزات المطاعم كمية من الثلجات لآحد العملاء (مطعم النعيم) بمبلغ 90000 دينار، وتبلغ تكلفتها 65000 دينار. وقد طلب العميل مطعم النعيم من الشركة الاحتفاظ بالثلجات حتى الانتهاء من تجهيز عمليات صيانه تتم للمطعم . وتم اصدار فاتورة وانتقلت ملكية الثلجات لمطعم النعيم عند توقيع عقد البيع . والمطلوب : بيان المعالجة المحاسبية للاعتراف بالإيراد من العمليات السابقة .  
حل المثال رقم (15) : يتم الاعتراف بالإيراد عند توقيع العقد واطدار فاتورة ويتم اعداد القيود التالية :

90000	من ح/ ذمم مدينة
<u>90000</u>	الى ح/ ايرادات المبيعات

65000	من ح/ تكلفة البضاعة المباعة
<u>65000</u>	الى ح/ المخزون

### ثالثا: بضاعة الامانة : consignment arrangements

1. يقوم عادة تجار الجملة والمصنعين (المنشأة) بتسليم بضائعهم او منتجاتهم الى طرف اخر (مثل تاجر او موزع ) بغرض بيعها للعملاء النهائيين أي برسم البيع فان هذه الترتيبات تسمى " بضاعة الامانة " وتتميز تلك الترتيبات بما يلي :

أ- تسيطر المنشأة على المنتج حتى وقوع حدث محدد، مثل بيع المنتج إلى أحد عملاء التاجر أو حتى انتهاء فترة محددة .

ب- تكون المنشأة قادرة على و طلب إرجاع المنتج أو نقل المنتج إلى طرف ثالث ( مثل تاجر آخر ) .

ج- لا يترتب على التاجر التزام غير مشروط لدفع ثمن المنتج ( على الرغم من أنه قد تكون هناك حاجة لدفع تأمين ) .

2. ويتم الاعتراف بإيرادات بيع البضاعة في دفاتر المنشأة عند بيع الوكيل (التاجر) البضاعة للعملاء النهائيين، وعندها ويعترف الوكيل (التاجر) بإيراد عمولة بيع بضاعة الأمانة .

### المثال رقم (16) :

▪ في 2017 / 1 / 1 قامت شركة عمان بشحن بضاعة تكلفتها 50000 دينار لمحلات العقبة التجارية كبضاعة أمانة برسم البيع ودفعت الشركة 2000 دينار شحن كما ودفعت محلات العقبة 1000 دينار مصاريف اعلانات في مدينة العقبة والتي سوف يتم استردادها من شركة عمان .

▪ في 2017 / 3 / 31 تبين أن محلات العقبة باعت 60% من البضاعة مقابل 40000 دينار نقدا . وتتقاضى محلات العقبة عمولة 10% و تقوم بتوريد المبلغ المستحق لشركة عمان .

المطلوب : اثبات قيود اليومية اللازمة في سجلات كل من الموكل (شركة عمان ) والوكيل (محلات العقبة ) .

حل المثال رقم (16) :

دفاتر الموكل	دفاتر الوكيل
1- شحن البضاعة للوكيل	
50000 من ح/ بضاعة الامانة 50000 الى ح/ المخزون	لا قيد ( يتم اعداد مذكرة بذلك )
2- دفع تكاليف الشحن من قبل الموكل	
2000 من ح/ بضاعة الامانة 2000 الى ح/ النقدية	لا قيد
3- دفع مصاريف الاعلان	
لا قيد	1000 من ح/ ذمم مدينة ( الموكل ) 1000 الى ح/ النقدية
4- بيع الوكيل بضاعة الامانة	
لا قيد	40000 من ح/ النقدية 40000 الى ح/ ذمم مدينة ( الموكل )
5- تحويل قيمة البضاعة لشركة عمان وتسجيل ايرادات المبيعات لدى الموكل والمصاريف الخاصة بالعملية .	
من مذكورين 35000 ح/ النقدية 1000 ح/ مصاريف اعلان 4000 ح/ مصاريف عمولات الوكيل 40000 الى ح/ ايرادات مبيعات بضاعة الامانة	40000 من ح/ ذمم دائنة - الموكل الى مذكورين 1000 ح/ ذمم مدينة - الموكل 4000 ح/ ايراد عمولات ( 10% × 40000 ) 35000 ح/ النقدية
6- اثبات تكلفة البضاعة المباعة	
31200 من ح/ تكلفة البضاعة المباعة 31200 الى بضاعة الامانة ( 50000 + 2000 × 60% = 31200 دينار )	لا قيد

رابعاً: الكفالات (الضمانات) : Warranties:

بموجب معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) هناك نوعان من الكفالات المتعلقة ببيع منتج سواء كان سلعة أو خدمة هما :

1- الكفالة تعتبر ضمن سعر بيع المنتج : وهي كفالة تضمن للعميل أن المنتج يلبي منفصل، المتفق عليها وليس للعميل خيار شراء الكفالة بشكل منفصل ، وفي هذه الحالة لا تعتبر الكفالة خدمة مستقلة ويتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) "المخصصات، الالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة" بحيث يتم تكوين مخصص كفالات منتجات مباعه .



10% من اجمالي مبيعات المطعم في الأردن لمجموعة المطاعم ABC وذلك في نهاية كل ربع من السنة. وقد افتتح المطعم وبدء العمل به في 2018/7/1، وتم في هذا التاريخ تسديد المبلغ المتفق عليه لمجموعة المطاعم ABC والبالغ 400000 دينار. وقد بلغت مبيعات المطعم للربع الاول (7/1 - 2018/9/30) من العقد مبلغ 300000 دينار وتم تسديد المستحقات الخاصة بذلك المجموعة المطاعم ABC في 2018/10/5.

**المطلوب :**

- 1- اثبات قيود اليومية في دفاتر مجموعة مطاعم ABC العالمية والخاصة باستلام الرسوم لمرة واحدة .
- 2- اثبات قيود اليومية في دفاتر مجموعة مطاعم ABC العالمية والخاصة بالاعتراف بإيرادات الربع الأول من العقد.

### حل مثال (18)

1- اثبات قيود اليومية في سجلات مجموعة مطاعم ABC العالمية

أ- يتم اثبات قيد استلام رسوم العلامة التجارية لمرة واحدة في 2018/7/1 كما يلي :

400000 من حـ / النقدية

400000 الى حـ / ايراد علامة تجارية غير مكتسبة

ب- اما قيد استلام العمولة والبالغة 10% من المبيعات ، فيتم اثباتها في 2018 /10/5 بالقيد التالي :

( 300000 × 10% = 30000 دينار )

30000 من حـ / النقدية

30000 الى حـ / ايراد عمولات علامة تجارية

ج- كما يتم وفي نهاية الربع الاول 2018/9/30 اثبات قيد التسوية التالي للاعتراف بجزء من رسوم الاشتراك المستلمة لمرة واحدة .

20000 من حـ / ايراد علامة تجارية غير مكتسبة

20000 الى حـ / ايراد علامة تجارية

### سادسا : العلاقة بين المنتج والوكيل Principal and Agent Relationship

تمثل هذه الحالة وجود وكيل معتمد المنتج السلعة أو مقدم الخدمة، وبحيث يقوم الوكيل كوسيط بين مشتري السلعة أو الخدمة ومنتج السلعة أو الخدمة، ويتقاضى الوكيل مقابل ذلك عمولة عن كل عملية بيع تكون نسبة من سعر البيع او مبلغ مقطوع عن كل عملية بيع. ومن الأمثلة على ذلك مكاتب وكلاء السياحة والسفر والتي تتقاضى عمولة من شركات الطيران مقابل كل تذكرة سفر يتم بيعها من خلال هذه المكاتب. ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من الأعمال وكلاء المحطات الرياضية واشتراكات الصحف . وفي هذا النوع من العمليات فان المبالغ التي يحصلها الوكيل كثمن للبضاعة أو الخدمة المقدمة للزبون لا تعتبر إيراد بالنسبة للوكيل، وانما هي تحصيل نيابة عن المنتج او مقدم الخدمة، وبالتالي فان الإيراد الذي يعترف به الوكيل يتمثل في العمولة المتفق عليها مع المنتج او مقدم الخدمة. وهناك من يرى أن يقوم الوكيل بتسجيل المبلغ المحصل من الزبون عن الخدمة أو السلعة المباعة إيراد ومن ثم يعترف بالكلفة او صافي المبلغ الذي سيقوم بتحويله الى المنتج، الا ان هذا الرأي غير مقبول محاسبيا لأنه يؤدي الى

تضخيم إيرادات وتكاليف الوكيل، وبالتالي فإن المعالجة المفضلة هنا أن يثبت الوكيل إيراد العمولة المتحققة له فقط خاصة اذا كانت العمولة محددة مسبقا بين الوكيل والمنتج . وهذه الحالة تختلف عن بضاعة الأمانة التي سبق شرحها في الأجزاء السابقة من هذا الفصل، حيث أن البضاعة أو الخدمة في هذه الحالة لا يتم شحنها الى الوكيل ليتم بيعها من خلاله للزبون، وانما يتم تسليم البضاعة الى العميل مباشرة من قبل المنتج. وبالتالي فإن دور الوكيل يتمثل فقط في اجراء ترتيبات البيع بين الطرفين المنتج والزبون، ويكون المنتج هو المسؤول عن تحديد سعر بيع البضاعة أو الخدمة وهو المسؤول عن تحصيل قيمتها في حال كون البيع آجل وهو المسؤول ايضا عن أي مخاطر تتعلق بتخزين البضاعة وشحنها للمشتري .

#### المثال رقم (19) :

ينص الاتفاق الموقع بين فندق الفصول الأربعة وشركة الشرق للسياحة والسفر على قيام شركة الشرق بتسويق وترتيب حجوزات العملاء لدى الفندق وبأسعار محددة من قبل الفندق مقابل حصول شركة الشرق على عمولة تبلغ 10% من سعر الحجز.

في 1 / 4 / 2018 قام أحد الزبائن ومن خلال شركة الشرق بحجز غرفة مزدوجة ولمدة 5 ليالي في فرع الفندق في مدينة عمان وبسعر 80 دينار لليلة الواحدة، وقد قامت الشركة بتحصيل المبلغ من الزبون نقدا. المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية لما سبق في دفاتر شركة الشرق للسياحة والسفر.

#### حل المثال رقم (19) :

يتم اثبات عملية الحجز في دفاتر شركة الشرق للسياحة والسفر واستلام المبلغ من الزبون بالقيود التالي :

400 من ح/ النقدية ( 80 × 5 )

الى منكورين

360 ح / نم دائنة - فندق الفصول الاربعة

40 ح / ايراد عمولة حجوزات فندقية ( 10% × 400 )

#### سابعا : الأصول التعاقدية (Contract Asset)

اذ اقامت المنشأة بتسليم العميل بضاعة متعاقد على بيعها أو تقديم خدمة متفق عليها، ولم يتم العميل بتسديد قيمة البضاعة او بدل الخدمة فيتوجب على المنشأة في هذه الحالة أن تعرض في الميزانية وبجانب الأصول ما يسمى "اصول تعاقدية" (Contract Asset) مطروحا منها أية مبالغ تم استلامها من العميل وتعلق بنفس العقد. بينما يظهر المبلغ المستحق للمنشأة كذمم مدينة على العميل اذا لم يتم اصدار فاتورة للعميل حتى تاريخ الميزانية .

#### المثال رقم (20) :

في 1 / 4 / 2018 عقدت شركة التجهيزات العالمية عقد مع مطعم زيد تقوم بموجبه شركة التجهيزات بتزويد المطعم بفرن طبخ وخلط مقابل مبلغ 1000 دينار للفرن و 500 دينار للخلاط ، وتم الاتفاق أن يتم تسليم الفرن خلال اسبوعين من تاريخ توقيع العقد ( 15 / 4 / 2018 ) وعلى أن يتم تسليم الخلاط بعد شهر من تسليم الفرن ( 15 / 5 / 2018 ) . كما نص العقد على عدم تسديد قيمة الفرن، الا بعد أن يتم تسليم كامل محتويات العقد وهي الفرن والخلاط . والمطلوب: اثبات ما سبق في دفاتر الشركة البائعة .

### حل المثال رقم (20) :

يتم الاعتراف بالإيراد الخاص بالفرن عند تسليمه للزبون حيث تكون السيطرة على الاصل قد انتقلت الى الزبون . وبالتالي يتم في 2018 / 4 / 15 وعند تسليم الفرن للزبون اثبات القيد التالي :

1000 من حـ / اصل عقد

1000 الى حـ / ايرادات مبيعات

اما عند تسليم الخلاط في 2018 / 5 / 15 فيتم اثبات القيد التالي :

1500 من حـ / ذم مدينة

الى مذكورين

500 حـ / ايرادات مبيعات

1000 حـ / اصل عقد

### ثامنا : الالتزامات التعاقدية (Contract Liability)

يظهر في الميزانية وبجانب الالتزامات للغير "الالتزامات تعاقدية" (Contract Liability)، اذا قام العميل بدفع ما هو مستحق عليه أو جزء منها ولم يتم بعد تسليم البضاعة له او الخدمة المتعاقد عليها، وهذا يماثل الايرادات غير المكتسبة Deferred or Unearned Revenue. وتختلف المعالجة المحاسبية بعض الشيء في كون العقد قابل للإلغاء a cancellable contract او غير قابل للإلغاء non - cancellable ، والأمثلة التالية توضح ذلك.

### المثال رقم (21) :

في 2018 / 4 / 1 وقعت شركة السلام للأجهزة الطبية عقد قابل للإلغاء a cancellable to مع مستشفى الخالدي لبيع جهاز تصوير اشعة بسعر 120000دينار تسليم 2018 / 6 / 15. تضمن العقد قيام المستشفى بتسديد قيمة الجهاز البالغ 120000دينار مقدما وذلك في 2018 / 4 / 30 ، الا ان المستشفى سدد الدفعة المقدمة في 2018 / 5 / 15 . قامت الشركة بتسليم الجهاز الى المستشفى في الموعد المتفق عليه وهو 2018/6/15 . المطلوب: تسجيل ما سبق في دفاتر شركة السلام للأجهزة الطبية .

### حل المثال رقم (21) :

أ- لا قيد في 2018 / 4 / 1 .

ب- لا قيد في 2018 / 4 / 30 .

ج- في 2018 / 5 / 15 يتم اثبات استلام الدفعة المقدمة من المستشفى بالقيد التالي :

40000 من حـ / النقديــــــــــــــــة

40000 الى حـ / التزامات عقد

5- في 2016 / 6 / 15 يتم اثبات تسليم الجهاز الى المستشفى بالقيد التالي :

120000 من حـ / التزام عقد

120000 الى حـ / ايرادات المبيعات



## مثال (22)

افتراض بالمثال السابق أن العقد مع مستشفى الخالدي كان غير قابل للإلغاء non-cancellable  
المطلوب : تسجيل ما سبق في دفاتر شركة السلام للأجهزة الطبية :

### حل المثال رقم (22) :

أ- لا قيد في 1/ 4 / 2018 .

ب- في 30 / 4 / 2018 وهو تاريخ استحقاق الدفعة المقدمة يتم اثبات القيد التالي :

40000 من حـ / ذم مدينة

40000 الى حـ / التزام عقد

ج- في 15 / 5 / 2018 يتم اثبات استلام الدفعة المقدمة من المستشفى بالقيد التالي :

40000 من حـ / النقدية

40000 الى حـ / ذم مدينة

د- في 15 / 6 / 2018 يتم اثبات تسليم الجهاز الى المستشفى بالقيد التالي :

120000 من حـ / التزام عقد

120000 الى حـ / ايراد المبيعات

### العرض في القوائم المالية 1 Presentation in financial statements

1. يتم عرض العقود مع العملاء في قائمة المركز المالي كالتزام او اصل او ذم مدينة اعتمادا على العلاقة بين المنشأة المقدمة للخدمة او السلعة (اداء المنشأة تجاه العميل) وكذلك اعتمادا على مدفوعات العميل .
2. اذا تم استلام مدفوعات مقدمة من العميل قبل تقديم الخدمات والسلع للعميل يتم الاعتراف بالتزامات للعقد في قائمة المركز المالي .
3. اذا قامت المنشأة بتحويل (نقل) بضاعة أو تقديم خدمات للعميل يتم الاعتراف بأصل او الاعتراف بزمم مدينة عند عدم تسديد العميل المستحق عليه للمنشأة وكما يلي :  
أ- يتم الاعتراف بالعقد كأصل عندما يكون الحق للمنشأة في المقابل (البذل) المتوقع استلامه مرتبط بحدث غير زمني ( اذا كان الاعتراف بالإيراد لا يرتبط بمرور الوقت). على سبيل المثال اداء مستقبلي يجب ادائه من قبل المنشأة للعميل .  
ب- يتم الاعتراف بزمم مدينة اذا كان البذل (المقابل) الواجب استلامه غير مشروط باستثناء مرور الوقت ( اساس زمني ) .
4. يتم معالجة حساب الذم المدينة أو الأصل الناتج عن العقد ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS واية تنني بذلك الحساب يعترف به كمصروف .

## الإفصاحات Disclosures :

تضمن المعيار العديد من الإفصاحات وتشمل :

1. على المنشأة تقديم إفصاحات كافية لتمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم طبيعة وتوقيت ومبالغ وحالات عدم التأكد الإخاصة بالإيراد وبالتدفقات النقدية من العقود مع العملاء .
2. على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية ووصفية حول ما يلي :
  - أ- عقودها مع العملاء .
  - ب- الأحكام الهامة والتقديرية عليها عند تطبيق إرشادات هذا المعيار على العقود مع العملاء .
  - ج- أية أصول معترف بها ناتجة عن تكاليف الحصول على العقود مع العملاء وإنجاز تلك العقود .

### المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات والاعتراف بالإيراد من عقود لدى شركات المقاولات :

تمثل عقود الإنشاء أو ما يطلق عليه أحياناً عقود المقاولات اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الأول (المقاول) بإنشاء أصل لصالح الطرف الثاني (المستفيد) وبسعر يكون في الغالب محدد وثابت عند توقيع العقد. ومن الأمثلة على عقود الإنشاء، عقود بناء الجسور والمباني وشق الطرق وغيرها. وتبرز المشكلة المحاسبية لمعالجة عقود الإنشاء في دفاتر المقاول، حيث أن هذا النوع من العقود يستغرق تنفيذه في العادة فترة زمنية طويلة وبالتالي تمتد فترة تنفيذه عبر أكثر من فترة محاسبية واحدة، مما يتطلب أسلوب محاسبي ملائم لتوزيع إيراد العقد وتكاليفه عبر الفترات المحاسبية لتنفيذ العقد .

### تجميع وتحزئة عقود الإنشاء : Combining and Segmenting Construction Contracts

يتم في بعض الحالات توقيع المقاول على عقد (أو عقود) إنشاءات مع عميل واحد، ويتضمن هذا العقد إنشاء أكثر من أصل. والقاعدة العامة لمتطلبات المعيار تقوم على معالجة كل أصل في العقد على حدة، إلا أن بعض الحالات المحدودة تستوجب تطبيق المعيار على مجموعة الأصول في العقد (أو العقود) معاً من أجل إظهار الجوهر الاقتصادي للعقد أو مجموعة العقود.

عندما يغطي العقد عدداً من الأصول فإن إنشاء كل أصل يجب أن يعامل كعقد إنشاء منفصل وذلك عند توفر أي من الشروط التالية :

1. يتم تقديم عروض منفصلة لكل أصل لوحده بمعزل عن الأصول الأخرى .
2. يخضع كل أصل من الأصول لعملية تفاوضية منفصلة، ويمكن للعميل قبول أو رفض كل أصل بشكل فرادي .
3. إمكانية تحديد إيرادات وتكاليف كل أصل على حدة .

ويتم اعتبار مجموعة العقود، سواء لعميل واحد أو عدد منهم، كعقد إنشاء واحد إذا :

1. تم التفاوض على مجموعة العقود باعتبارها صفقة واحدة .
2. كانت العقود مترابطة بعضها ببعض بشكل كبير بحيث يمكن اعتبارها عقد واحد .
3. يتم إنجاز العقود بشكل مترامز أو متوازي أو بتسلسل مستمر ومتتابع أي لا يتم إنجاز مرحلة معينة إلا بعد انتهاء مرحلة سابقة .

**المثال رقم (23) : مجموعة العقود الواجب المحاسبة عنها كعقود مستقلة (منفصلة)**

في 1 / 5 / 2016 وقعت شركة الاخلاص للمقاولات 3 عقود مع احد الدوائر الحكومية لإنشاء 3 مباني احدهما مكاتب للإدارة ، والأخر كراج يتكون من 5 طوابق ، والثالث مبنى خدمات الجمهور، وعند طرح العطاء من قبل الدائرة كانت شروط العطاء تقديم عرض لكل مبنى بشكل مستقل ، مع تحديد قيمة العطاء لكل مبنى ، وقد حدد في إعلان العطاء إمكانية إحالة كل مبنى على مقاول مستقل ، وقد بلغت القيمة المتفق عليها لكل مبنى والتكاليف المقدرة لكل منها على النحو التالي :

البيانات	مكاتب الادارة	الكراج	خدمات الجمهور
قيمة العطاء	500000 دينار	200000 دينار	100000 دينار
التكاليف المقدرة	350000 دينار	140000 دينار	65000 دينار
هامش الربح المقدر	150000 دينار	60000 دينار	35000 دينار

المطلوب: تحديد ما اذا كان يتوجب معاملة إنشاء كل مبنى كعقد إنشاء منفصل ، ام اعتبار مجموعة العقود كعقد إنشاء واحد .

حل المثال رقم (23) : يتوجب معاملة إنشاء كل مبنى كعقد إنشاء منفصل نظراً لتوفر الشروط الثلاث التي يتطلبها المعيار لهذه الغاية وهي :

1. تم تقديم عروض منفصلة لكل أصل لوحدته بمعزل عن الأصول الأخرى .
2. خضع كل أصل من الأصول لعملية تفاوضية منفصلة، وكان بإمكان العميل ( الدائرة الحكومية ) قبول أو رفض كل مبنى بشكل افرادي .
3. هناك إمكانية تحديد إيرادات وتكاليف كل أصل على حدة .

**المثال رقم (24) : مجموعة العقود الواجب المحاسبة عنها كعقد واحد .**

في 1 / 10 / 2016 وقعت شركة السعادة للمقاولات عقد مع احد البنوك التجارية لإنشاء مبنى يتكون من 10 طوابق يخصص منه 3 طوابق كراجات للموظفين والعملاء والباقي يخصص لاستعمال إدارة البنك ، وقد بلغت قيمة كامل العطاء 1000000 دينار دون توزيع لقيمة العطاء بين مبنى الكراج ومبنى الإدارة .  
المطلوب : تحديد ما اذا كان يتوجب معاملة إنشاء كل مبنى كعقد إنشاء منفصل، ام اعتبار مجموعة العقود، عقد إنشاء واحد .

حل المثال رقم (24) :

يتوجب معاملة إنشاء كامل المبنى بشقبة الخاص بالإدارة والخاص بالكراجات كعقد إنشاء واحد وذلك لتوفر الشروط التالية :

1. تم التفاوض على كامل المبنى باعتباره صفقة واحدة .
2. المبنيين مترابطين بعضهما ببعض بشكل كبير بحيث يمكن اعتبارهما عقد واحد .
3. سيتم إنجاز العقود بشكل متسلسل مستمر ومتتابع أي لا يتم إنجاز مرحلة معينة إلا بعد انتهاء مرحلة سابقة .

## التغيرات في أوامر العقود Contracts Changes

قد يتطلب العقد إنشاء أصل إضافي حسب رغبة العميل أو قد يتم تعديله ليشمل إنشاء أصل إضافي. إن إنشاء الأصل الإضافي يجب أن يعامل على أنه عقد إنشاء منفصل عندما :

- أ- يختلف بشكل كبير في التصميم، والتقنية أو الوظيفة عن الأصل أو الأصول الواردة في العقد الأصلي .
- ب- يتم التفاوض على سعر الأصل الإضافي بغض النظر عن سعر وشروط العقد الأصلي. أما إذا لم ينطبق الشرطان المذكوران فإن أوامر التغير في العقد تعتبر جزء من إيراد العقد الأساسي .

### إيراد العقد Contract Revenue :

يقاس إيراد العقد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذي سيستلم، وتتأثر عملية قياس إيراد العقد بأحداث مستقبلية يكتنفها حالة عدم التأكد. ويتطلب الأمر غالبية إعادة النظر في التقديرات عند وقوع الأحداث أو زوال حالات عدم التأكد. وعليه يمكن أن يتغير إيراد العقد من فترة لأخرى لأسباب منها، على سبيل المثال :

1. اتفاق المقاول والعميل على تغييرات في العقد أو مطالبات تؤدي إلى تغير إيراد العقد في المستقبل .
2. احتمالية زيادة مبلغ الإيراد في العقد ذو السعر المحدد كنتيجة لوجود شروط تعوض المقاول عن زيادة تكاليف العقد في المستقبل .
3. انخفاض إيراد العقد بسبب الغرامات المفروضة نتيجة تأخر إنجاز العقد .
4. ارتباط إيراد العقد بمؤشر متغير مثل تغير وحدات الإنتاج .

### ويجب أن يتضمن إيراد العقد :

- أ- قيمة الإيراد الأساسي المتفق عليه في العقد .
  - ب- المطالبات والحوافز المدفوعة نتيجة أوامر التغيرات في أعمال العقد :
- أولاً : إذا كان من المحتمل أن ينتج عن هذه التغيرات إيراد .
- ثانياً : إذا كان بالإمكان قياسها بصورة موثوقة .

وبالتالي فإن الحوافز وأوامر التغيرات في أعمال العقد لا تعتبر تخفيض التكاليف العقد أو إيرادات أخرى ، وإنما تعتبر جزء من إيرادات العقد .

أوامر التغير في العقد Variation : هي طلب العميل تغيير نطاق العمل الواجب إنجازه بموجب العقد، ويمكن أن يؤدي أمر التغير إلى تغير في إيراد العقد زيادة أو انخفاضاً. مثل تغيير في مواصفات أو شكل الأصل أو تغييرات في مدة إنجاز العقد. ويتم الاعتراف بأوامر التغيرات في العقد إذا كان من المحتمل قبول العميل نطاق ومبلغ التغير وإمكانية قياس مبلغ الإيراد بموثوقية .

أما المطالبات Claims : فهي مبالغ يحاول المقاول تحصيلها من العميل أو من طرف آخر لتعويضه عن تكاليف غير واردة في سعر العقد. وقد تنجم المطالبة عن التأخير الذي يسببه العميل والأخطاء في المواصفات أو التصميم، أو التغيرات التي يطلبها العميل (مالك عقد الإنشاءات) وغير واردة في العقد. ويتم الاعتراف بهذه المطالبات في إيراد العقد عند :

1. وجود احتمالية معقولة بقبول العميل لتحمل مبلغ المطالبة .

2. يمكن قياس المبلغ الذي سيقبل العميل تحمله بموثوقية .

### أما مدفوعات الحوافز أو الحوافز المدفوعة : Incentive Payments

فهي مبالغ إضافية يدفعها العميل للمقاول إذا استوفي المقاول بعض الشروط مثل الحوافز المدفوعة للمقاول للإنجاز العقد بشكل مبكر أي قبل المدة المحددة في العقد، ويتم الاعتراف بمبالغ الحوافز في سجلات المقاول كجزء من إيراد العقد عندما :

1. يكون العقد على مشارف الانتهاء ( مرحلة متقدمة ) وتدل الوقائع على إمكانية الوفاء بالشروط مقابل الحوافز التي سيستلمها المقاول .

2. يمكن قياس مبلغ الحوافز بموثوقية .

### تكاليف العقد : Contract Costs : تتضمن تكاليف عقد الإنشاء ما يلي :

1. التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد محدد .

2. التكاليف المرتبطة بنشاط المقاولات بشكل عام والتي يمكن تخصيصها للعقد. مثل التأمين، وتكاليف التصميم والمساعدات الفنية التي لا ترتبط مباشرة بعقد محدد ويمكن تخصيصها على العقود، ومصاريف الإنشاء غير المباشرة .

3. التكاليف الأخرى التي يتم تحميلها على العميل بموجب شروط العقد .

### التكاليف التي ترتبط مباشرة بعقد محدد تشمل ما يلي :

أ- أجور ورواتب العاملين في الموقع وتكاليف الإشراف على العاملين .

ب- تكاليف المواد التي تستخدم في عقد الإنشاء .

ج- مصروف اهتلاك المعدات والآلات المستخدمة في عقد الإنشاء .

د- مصاريف نقل الآلات والمعدات والمواد من وإلى موقع العقد .

هـ- مصاريف استئجار الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ العقد .

و- تكاليف التصميم والمساعدة الفنية التي يحتاجها العقد والمرتبطة بعقد محدد .

ز- التكاليف المقدرة للصيانة ما بعد تسليم العقد ومصاريف كفالة العمل بما في ذلك التكاليف المقدرة للضمان المرتبط بالعقد .

ح- المطالبات والتعويضات من قبل أطراف أخرى .

ويتم تخفيض هذه التكاليف بأي دخل جانبي (عرضي) غير وارد في إيراد العقد ، مثل الدخل من بيع المواد الزائدة والتخلص من الآلات والمعدات في نهاية العقد .

### التكاليف التي لا تتعلق بنشاط المقاولات :

التكاليف غير المتعلقة بنشاط المقاولات أو التي لا يمكن تخصيصها إلى عقد معين لا تعتبر من مكونات تكاليف عقد الإنشاءات. ومن الأمثلة على هذه التكاليف ما يلي :

أ- مصاريف البيع والتسويق .

ب- المصاريف الإدارية والعمومية التي لا ينص العقد على التعويض عنها بشكل محدد .

- ج- مصروف اهتلاك المنشأة والمعدات العاطلة عن العمل والتي لم تستخدم في عقد معين .  
د- تكاليف البحث والتطوير التي لا يوجد في العقد ما يشير للتعويض عنها .

المثال رقم (25) : التكاليف الواجب تضمينها ضمن تكلفة العقد :

في 2016/3/1 وقعت شركة الفرسان للمقاولات عقد مع امانة عمان الكبرى لإنشاء جسر في منطقة عمان الغربية بقيمة 3 مليون دينار ، ونص العقد على مدة تنفيذ للجسر تبلغ 18 شهر .  
في 2016/12/31 كانت التكاليف المرتبطة بالعقد على النحو التالي :

650000 دينار	مواد مستخدمة في العمل
250000 دينار	حديد مستخدمة في العمل
125000 دينار	اجور عمال ومشرفين في موقع العمل
25000 دينار	مصروف اهتلاك الآليات والمعدات المستخدمة في موقع العمل
60000 دينار	عمل منجز من قبل مقاول من الباطن
10000 دينار	مصاريف مخططات وتصميم الجسر
15000 دينار	مصاريف دعاية وترويج لقسم اقامة الجسور في الشركة
5000 دينار	مصاريف دورات تدريبية لمهندسي الشركة تتعلق بإنشاء الجسور

المطلوب : تحديد التكاليف التي ترتبط مباشرة بالعقد أعلاه للعام 2016 والتكاليف التي لا ترتبط مباشرة بالعقد وبالتالي يتوجب عدم تحميلها للعقد .

حل المثال رقم (25) :

تكون التكاليف التي ترتبط مباشرة بالعقد أعلاه للعام 2016 وبالتالي يتوجب تحميلها لهذا العقد على النحو التالي :

650000 دينار	مواد مستخدمة في العمل
250000 دينار	حديد مستخدمة في العمل
125000 دينار	اجور عمال ومشرفين في موقع العمل
25000 دينار	مصروف اهتلاك الآليات والمعدات المستخدمة في موقع العمل
60000 دينار	عمل منجز من قبل مقاول من الباطن
10000 دينار	مصاريف مخططات وتصميم الجسر
1120000 دينار	المجموع

أما التكاليف التي لا ترتبط مباشرة بالعقد وبالتالي يتوجب عدم تحميلها للعقد فتمثل بالاتي :

15000 دينار	مصاريف دعاية وترويج لقسم اقامة الجسور في الشركة
5000 دينار	مصاريف دورات تدريبية لمهندسي الشركة تتعلق بإنشاء الجسور
20000 دينار	المجموع

## الاعتراف بإيراد العقد ومصروفاته : Recognition of Contract Revenue and Expenses

يجب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقد الإنشاء كإيراد ومصروف عندما يمكن تقدير نتائج العقد بموثوقية، وفق درجة أو نسبة إنجاز العقد بتاريخ الميزانية العمومية. ويجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة مباشرة كمصروف. وتنتج الخسائر المتوقعة عندما يكون محتملا أن تزيد تكاليف العقد الكلية عن إيراد العقد الكلي وبالتالي يتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة كمصروف فورا . ويجري تحديد مبلغ الخسارة بغض النظر عما يلي :

1. فيما إذا كانت أعمال العقد قد بدأت أم لا .

2. المرحلة التي وصلت لها عملية إنجاز العقد .

3. وجود عقود أخرى تحقق أرباح ولم يتم معاملتها كعقد إنشاءات واحد .

وتعتبر طريقة نسبة الإنجاز الطريقة المحاسبية الوحيدة المقبولة للمحاسبة عن عقود الإنشاء في سجلات المقاول ، وتوفر طريقة نسبة الإنجاز معلومات مفيدة عن الأداء المنجز ومقدار الإيرادات الواجب تخصيصها لكل فترة مالية، الأمر الذي يجعل هذه الطريقة متمشية مع أساس الاستحقاق، ومبدأ المقابلة، وفرض الفترة المحاسبية.

### متى يمكن تقدير نتائج عقود الإنشاءات (تحت التنفيذ) بموثوقية ؟

1. في حالة العقد ذو السعر المحدد ، فان نتائج عقد الإنشاءات يمكن تقديرها بموثوقية عندما تتحقق الشروط

التالية جميعها :

أ- إمكانية قياس إجمالي إيراد العقد بموثوقية .

ب- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية للعقد الى المنشأة .

ج- إمكانية تقدير التكاليف المتبقية لإتمام العقد ونسبة إنجاز العقد بتاريخ الميزانية العمومية بموثوقية .

د- التكاليف التي تتعلق بعقد معين يمكن تحديدها بشكل واضح وقياسها بموثوقية مما يتيح مقارنة تكاليف العقد

الفعلية المتكبدة بالتقديرات السابقة .

2. في حالة عقد التكلفة مضافا اليها نسبة، فإنه يمكن تقدير نتائج عقد الإنشاء بموثوقية عندما يتحقق الشرطين

التاليين :

أ- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعقد إلى المنشأة .

ب- يمكن تحديد وقياس التكاليف المرتبطة بالعقد بوضوح بصورة موثوقة سواء كانت تلك التكاليف قابلة

للتعويض أم لا .

يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المتعلقة بالعقد سوف تتدفق إلى المنشأة إذا كان بالإمكان تقدير نتائج عقد الإنشاء بموثوقية. ولكن عندما يكون هناك شكوك حول إمكانية تحصيل مبلغ سبق إدراجه في إيراد العقد والاعتراف به في قائمة الدخل، فان المبلغ الذي لم ابعده قابل للتحصيل أو مشكوك في تحصيله يجب الاعتراف به كمصروف وليس كتعديل المبلغ إيراد العقد .

### طرق تقدير نسبة الإنجاز : Methods for estimating the percentage of completion

يمكن تقدير نسبة إنجاز العقد بطرق عديدة، وتستخدم المنشأة الطريقة التي تقيس العمل المنجز بصورة موثوقة.

واعتمادا على طبيعة العقد يمكن أن تشمل هذه الطرق ما يلي :

1. نسبة التكاليف الفعلية التراكمية للعمل المنجز حتى تاريخه إلى التكاليف الكلية المقدرة للعقد ( طريقة التكلفة الى التكلفة ) . ويمكن في هذا المجال استخدام اما اسلوب المدخلات ( التكاليف ) او اسلوب المخرجات ( عدد الوحدات المنجزة ) ، وبالتالي فإن نسبة الانجاز تقاس حسب الاسلوبين بالشكل التالي :

$$أ- ( اسلوب المدخلات ) : نسبة الانجاز = \frac{\text{التكاليف الفعلية التراكمية حتى تاريخ انتهاء الفترة}}{\text{اجمالي التكاليف المقدرة للعقد بتاريخ انتهاء الفترة}}$$

مع ملاحظ ضرورة عدم ادراج بعض التكاليف التي تكون مدفوعة القيمة وغير مستخدمة بعد في انجاز العقد، ومن الأمثلة على هذا النوع من التكاليف المواد المشتراة والموجودة في موقع العمل وغير مستخدمة بعد مثل الاسمنت والرمل والحديد المتبقي في نهاية السنة كما يدخل ضمن هذا البند المبالغ المدفوعة مقدمة للمقاولين من الباطن عن اعمال لم تنجز بعد .

$$ب- ( اسلوب المخرجات ) : نسبة الإنجاز = \frac{\text{عدد الوحدات (مقدار) المنجزة فعلياً من العقد}}{\text{إجمالي عدد الوحدات محل المقابلة}}$$

2. معاينة أو مسح العمل الميداني المنجز .

3. التنفيذ الفعلي لجزء من العمل المتفق عليه بموجب العقد .

وقد لا تمثل الدفعات المستلمة عن العمل المنجز والدفعات المقدمة من العملاء في كثير من الحالات نسبة العمل المنجز.

المثال رقم (26) : احتساب نسبة الانجاز بناء على اسلوب المدخلات

في 1 / 4 / 2014 وقعت شركة الرمال للمقاولات عقد الإنشاء بناء صناعي مع احدى الشركات الصناعية بقيمة 4000000 دينار، ونص العقد على مدة تنفيذ للمبنى سنتان. كانت البيانات المرتبطة بالعقد على النحو التالي:

التاريخ	اجمالي التكاليف المقدرة لإتمام العقد	اجمالي التكاليف الفعلية المنفقة لتاريخه	رصيد المواد غير المستخدمة والمبالغ المدفوعة مقدماً
2014/4/1	دينار 3200000	دينار 000000	-----
2014/12/31	دينار 2640000	دينار 700000	دينار 40000
2015/12/31	دينار 700000	دينار 2900000	دينار 100000
2016/3/31	دينار 000000	دينار 3650000	دينار 00000

لمطلوب :

1- تحديد نسبة الانجاز لكل عام من الأعوام 2014 - 2016 .

2- تحديد مقدار الإيراد الواجب الاعتراف به لكل سنة .

حل المثال رقم (26) :

1. تحديد نسبة الانجاز للأعوام 2014 - 2016.

$$\text{نسبة الانجاز في 2014/12/31} = \frac{\text{التكاليف الفعلية التراكمية حتى تاريخ انتهاء الفترة}}{\text{اجمالي التكاليف المقدرة للعقد بتاريخ انتهاء الفترة}}$$

$$\text{نسبة الانجاز في 2014/12/31} = \frac{660000}{2640000 + 660000} = 20\%$$



$$\%80 = \frac{2800000}{7000000+2800000} = 2015/12/31$$

نسبة الانجاز للعام 2015 = %20 - %80 = %60 .

نسبة الانجاز للعام 2016 = %80 - %100 = %20 .

ملاحظة : لغايات احتساب نسبة الانجاز، تم استثناء رصيد المواد غير المستخدمة والمبالغ المدفوعة مقدما من

رصيد اجمالي التكاليف الفعلية المنفقة لتاريخه .

2- مقدار الإيرادات الواجب الاعتراف به لكل سنة :

السنة	طريقة الاحتساب	مقدار الايراد الواجب الاعتراف به لكل سنة
2014	$800000 = \%20 \times 4000000$	800000 دينار
2015	$2400000 = \%60 \times 4000000$	2400000 دينار
2016	$800000 = \%20 \times 4000000$	800000 دينار

عندما لا يمكن تقدير نتائج عقد الإنشاء بموثوقية فإنه :

1- يتم الاعتراف بالإيراد بمقدار التكاليف المتكبدة والتي من المحتمل استردادها وهي ما تعرف بطريقة استرداد التكلفة .

2- يجب الاعتراف بتكاليف العقد كمصروف خلال نفس الفترة التي تم فيها تكبد التكاليف. وبما أنه لا يمكن تقدير نتائج العقد بموثوقية فلا يتم الاعتراف بأي أرباح ، وإذا كانت التقديرات تشير إلى أن إجمالي تكاليف العقد تزيد عن إيراد العقد الكلي يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة عن عقد الإنشاء كمصروف فورا كما ذكر سابقا .

التكاليف التي من غير المحتمل استردادها :

ان تكاليف العقد التي من غير المحتمل استردادها يعترف بها كمصروف فورا. ومن الأمثلة على الظروف التي قد تكون فيها إمكانية استرداد التكاليف المتكبدة غير محتملة ، والتي يعترف فيها بتكاليف العقد كمصروف مباشرة كما يلي :

1- هناك شكوك حول مشروعيتها .

2- يكون إتمامها معلق على نتائج دعوى قضائية أو تشريع مرتقب .

3- معرضة للمصادرة أو الاستملاك والهدم .

4- عدم قدرة العميل على مواجهة التزاماته .

5- عدم قدرة المقاول على استكمال العقد أو عدم قدرته على الوفاء بالتزامات العقد .

عند انتهاء حالات عدم التأكد التي منعت تقدير نتائج العقد بصورة موثوقة فإنه يجب الاعتراف بالإيراد والمصروفات المتعلقة بعقد الإنشاء وفق طريقة نسبة الإنجاز.

التغيرات في التقديرات : يتم تطبيق طريقة نسبة الإنجاز بشكل تراكمي في كل فترة محاسبية بناء على التقديرات

الحالية لإيراد العقد وتكاليفه. لذلك تتم المحاسبة عن تأثير التغير في تقدير إيراد العقد أو تكاليفه أو تأثير التغير في

تقدير نتائج العقد كتغير في تقدير محاسبي وذلك بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (8): "السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

تستخدم التقديرات التي تم تغييرها في تحديد مبلغ الإيراد والمصروفات المعترف بها في قائمة الدخل في الفترة التي تمت فيها التغييرات والفترات المستقبلية، في حين لا يتم تعديل إيرادات ومصاريف الفترات المالية السابقة.

### الإفصاح :

#### 1- يجب على المقاول الإفصاح عما يلي :

أ- مبلغ إيراد العقد المعترف به كإيراد خلال الفترة الحالية .

ب- الأساليب المستخدمة في تحديد مبلغ إيراد العقد المعترف به خلال الفترة .

ج- الأساليب المستخدمة في تحديد نسبة إنجاز العقد قيد التنفيذ .

#### 2- يجب على المقاول الإفصاح عما يلي بخصوص العقود تحت التنفيذ بتاريخ الميزانية العمومية :

أ- مجموع التكاليف المتكبدة والأرباح المعترف بها (مطروحة منها الخسائر المعترف بها) حتى تاريخه .

ب- مبلغ الدفعات المقدمة المقبوضة من العميل، وهي مبالغ يقبضها المقاول قبل إتمام العمل المتعلق بها.

ج- المبالغ المحجوزة Retentions، وهي مبالغ من الفواتير المتعلقة بالأعمال المنجزة لا تدفع حتى تتحقق شروط محددة في العقد أو حتى يتم إصلاح الخلل أو الانحراف في التنفيذ .

#### 3- يجب على المقاول عرض ما يلي :

أ- مجموع المبالغ المستحقة على العملاء عن العقد كأصل، والتي تساوي (التكاليف المتكبدة + الأرباح المعترف بها - إجمالي الخسائر المعترف بها ومبلغ فواتير الإنجاز) . وذلك لكافة العقود قيد الإنشاء والتي تزيد فيها فواتير الإنجاز عن التكاليف المتكبدة مضاف إليها الأرباح المعترف بها (مطروحة منها الخسائر المعترف بها) .

ب- مجموع المبالغ المستحقة للعملاء كالتزام بخصوص عمل العقد . والتي تساوي ( التكاليف المتكبدة + الأرباح المعترف بها - مجموع الخسائر المعترف بها ومجموع فواتير العمل المنجز) . وذلك لجميع العقود تحت التنفيذ التي تزيد فيها فواتير الإنجاز عن التكاليف المتكبدة مضافا إليها الأرباح المعترف بها (مطروحا منها الخسائر المعترف بها) .

#### 4- يجب الإفصاح عن المطلوبات والخسائر الطارئة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) :

"المخصصات المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". وقد تظهر المطلوبات والموجودات الطارئة عن بنود معينة، مثل مصاريف الضمانات، ومصاريف كفالة الصيانة المقدر، والمطالبات والغرامات أو الخسائر المحتملة.

المثال رقم (27) : في 1 / 1 / 2014 وقعت شركة الشرق عقد إنشائي مع احد العملاء بقيمة 1000000 دينار،

وقد قدرت شركة الشرق ان إتمام العقد يتطلب تكاليف إجمالية مقدارها 810000 دينار ويستغرق انجازه مدة 3

سنوات. وتوفرت لديك المعلومات التالية (بالدينار) :

السنة 2016	السنة 2015	السنة 2014	البيانات
810000	720000	300000	التكاليف الفعلية المتراكمة حتى تاريخه (12/31)
-----	80000	600000	التكاليف المقدر حدوثها لإتمام العقد وفق تقديرات نهاية العام
60000	740000	200000	الفواتير الصادرة خلال العام للعميل (المتعلقة بالأعمال المنجزة)
250000	600000	150000	متحصلات نقدية للفواتير من العميل

المطلوب :

- 1- تحديد نسبة الانجاز لكل عام من الأعوام الثلاث وفقا لأسلوب المدخلات .
- 2- تخصيص نفقات وإيرادات وأرباح أو خسائر العقد للفترات المحاسبية وفقا لطريقة نسبة الإنجاز / أسلوب المدخلات .
- 3- إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر المقاول والمتعلقة بالعقد .

حل المثال رقم (27) :

- 1- تحديد نسبة الانجاز للأعوام 2014 - 2016 .

نسبة الإنجاز بتاريخ الميزانية =  $\frac{\text{التكاليف الفعلية المتراكمة حتى تاريخ الميزانية}}{\text{إجمالي التكاليف المقدرة للعقد بتاريخ الميزانية}}$

$$\%33,33 = \frac{300000}{600000+300000} = \text{نسبة الإنجاز في نهاية السنة الأولى ( 2014/12/31 )}$$

$$\%90 = \frac{720000}{800000+720000} = \text{نسبة الإنجاز في نهاية السنة الثانية ( 2015/12/31 )}$$

نسبة الانجاز للعام 2015 =  $\%90 - \%33,33 = \%56,67$  .

نسبة الانجاز للعام 2016 =  $\%10 = \%90 - \%100$

- 2- تخصيص نفقات وإيرادات وأرباح أو خسائر العقد للفترات المحاسبية وفقا لطريقة نسبة الإنجاز/ أسلوب المدخلات .
- أ- مقدار الإيرادات الواجب الاعتراف بها لكل سنة .

السنة	طريقة الاحتساب	مقدار الإيرادات
2014	$333333 = \%33,33 \times 1000000$	333333 دينار
2015	$566667 = \%56,67 \times 1000000$	566667 دينار
2016	$100000 = \%10 \times 1000000$	100000 دينار
المجموع		1000000 دينار

ب- قائمة الدخل للسنوات الثلاث التالية :

البيانات	السنة الأولى (2014)	السنة الثانية (2015)	السنة الثالثة (2016)
إيراد العقد	333333 دينار	566667 دينار	100000 دينار
يطرح : تكاليف العقد	300000 دينار	420000 دينار (720000-300000)	90000 دينار (810000-720000)
=أرباح العقد	33333 دينار	146667 دينار	10000 دينار

- 3- إثبات القيود اليومية :

أ- اثبات التكاليف الفعلية خلال العام :

البيانات	2016	2015	2014
من ح / عقود تحت التنفيذ	90000	420000	300000
الى ح / النقدية او ( ذمم دائنة )	90000	420000	300000

ب- اثبات الإيرادات المخصصة للسنوات الثلاث :

البيانات	2016	2015	2014
من متكورين			
ح / تكاليف عقود تحت التنفيذ	90000	420000	300000
ح / عقود تحت التنفيذ ( مجمل الربح المحصص للعام )	10000	146667	33333
الى ح / إيرادات العقود	100000	566667	333333

ج- اثبات المطالبات الصادرة خلال العام :

البيانات	2016	2015	2014
من ح / مديني عقود تحت التنفيذ	60000	740000	200000
الى ح / مطالبات عقود تحت التنفيذ	60000	240000	200000

د- اثبات المتحصلات النقدية من العميل :

البيانات	2016	2015	2014
من ح / النقدية	250000	600000	150000
الى ح / مديني عقود تحت التنفيذ	250000	600000	150000

منه	ح / عقود تحت التنفيذ	له
300000 النقدية ( سنة 2014 الاولى )	333333 الرصيد المرحل ( نهاية السنة الاولى )	
333333 إيرادات العقود ( سنة 2014 الاولى )		
<u>333333</u> المجموع	<u>333333</u> المجموع	
333333 الرصيد المنقول ( بداية السنة الثانية )	900000 الرصيد المرحل ( نهاية السنة الثانية )	
420000 النقدية ( سنة 2015 الثانية )		
146667 إيرادات العقود ( سنة 2015 الثانية )		
<u>900000</u> المجموع	<u>900000</u> المجموع	
900000 الرصيد المنقول ( بداية السنة الثالثة )	1000000 الرصيد المرحل ( مطالبات عقود تحت التنفيذ )	
90000 النقدية ( سنة 2016 الثالثة )		
10000 إيرادات العقود ( سنة 2016 الثالثة )		
<u>1000000</u> المجموع	<u>1000000</u> المجموع	

في نهاية السنة الثالثة يتم اقفال حساب عقود تحت التنفيذ بالقيود ( اثبات المخالصة عن العقود وتسليم المقاوله للعميل في نهاية العام )

1000000 من ح/ مطالبات عقود تحت التنفيذ ( نهاية السنة الثالثة )

1000000 الى ح/ عقود تحت التنفيذ

المثال رقم (28) : المعالجة المحاسبية للاعتراف بالخسارة المتوقعة من عقود الإنشاء

في 1 / 7 / 2014 وقعت شركة التعمير للمقاولات عقد الإنشاء مجمع تجاري (مول) مع إحدى الشركات

التجارية بقيمة 4000000 دينار، ونص العقد على مدة تنفيذ المبنى سنتان. كانت البيانات المرتبطة بالعقد على النحو التالي

البيانات	اجمالي التكاليف المقدرة لإتمام العقد	اجمالي التكاليف الفعلية المنفقة لتاريخه
1 / 7 / 2104	دينار 3200000	دينار 000000
2014/12/31	دينار 2600000	دينار 600000
2015/12/31	دينار 975000	دينار 2925000
2016/ 3/31	دينار 000000	دينار 3750000

المطلوب :

1- تحديد نسبة الانجاز لكل عام من الأعوام الثلاث وفقا لأسلوب المدخلات .

2- تخصيص نفقات وإيرادات وأرباح أو خسائر العقد للفترات المحاسبية وفقا لطريقة نسبة الإنجاز/ أسلوب المدخلات .

حل المثال رقم (28) :

1- تحديد نسبة الانجاز للأعوام 2014 - 2016 .

2- نسبة الإنجاز =  $\frac{\text{التكاليف الفعلية المتراكمة حتى تاريخ الميزانية}}{\text{إجمالي التكاليف المقدرة للعقد بتاريخ الميزانية}}$

$$\%18,75 = \frac{600000}{2600000+600000} = \text{نسبة الإنجاز في نهاية السنة الاولى ( 2014/12/31 )}$$

$$\%75 = \frac{2925000}{975000+2925000} = \text{نسبة الإنجاز في نهاية السنة الثانية ( 2015/12/31 )}$$

• نسبة الانجاز للعام 2014 = %18,75

• نسبة الانجاز للعام 2015 = %75 - %18,75 = %56,25

• نسبة الانجاز للعام 2016 = %75 - %100 = %25 .

2- مقدار الإيرادات الواجب الاعتراف بها لكل سنة :

السنة	طريقة الاحتساب	مقدار الايراد الواجب الاعتراف به لكل سنة
2014	$750000 = 18,75\% \times 4000000$	دينار 750000
2015	$2250000 = 56,25\% \times 4000000$	دينار 2250000
2016	$1000000 = 25\% \times 4000000$	دينار 1000000

3- قائمة الدخل للسنوات الثلاثة ( 2016 - 2015 - 2014 )

البيانات	السنة 2014	السنة 2015	السنة 2016
ايرادات العقد	750000 دينار	2250000 دينار	1000000 دينار
يطرح : تكاليف العقد	600000 دينار	2325000 دينار ( 2925000-600000 )	825000 دينار ( 3750000-2925000 )
ارباح ( خسائر ) العقد	150000 دينار	( 75000 ) دينار	175000 دينار

ويلاحظ ان هناك خسارة في السنة الثانية يتوجب الاعتراف بها تبلغ 75000 دينار .

التمرين الأول (اختيار من متعدد) :

1- وقعت شركة التقوى عقد مع احد العملاء لبيع المنتجات ( أ ) ، ( ب ) و ( ج ) مقابل 40000 دينار . توفي المنشأة بالتزام الأداء لكل منتج من المنتجات في أوقات مختلفة. تباع المنشأة بانتظام المنتج ( أ ) بشكل منفصل وبالتالي فإن سعر البيع المستقل ملحوظ مباشرة. أسعار البيع مستقلة للمنتجين ( ب ) و ( ج ) ليست ملحوظة مباشرة. وقد استخدمت الشركة منهج تقييم السوق المعدل للمنتج (ب) والتكلفة المتوقعة زائد هامش الربح للمنتج ( ج ) . وتقدر المنشأة أسعار البيع المستقلة على النحو التالي :

المنتج	سعر البيع المستقل	المنهج
المنتج أ	80000 دينار	اسعار ملحوظة مباشرة
المنتج ب	30000 دينار	منهج تقويم السوق المعدل

المنتج ج	12000 دينار	التكاليف المتوقعة + هامش الربح
المجموع	50000 دينار	

ان سعر البيع المخصص للمنتج ( ب ) هو :

أ- 13333,3 دينار . ب- 30000 دينار . ج- 28000 دينار . د- 24000 دينار .

2- في 1 / 1 / 2017 باعت شركة الأردن 400 وحدة من السلعة (س) بسعر 60 دينار للوحدة الاحد العملاء وتكلفة الوحدة 50 دينار. تسمح شركة الاتحاد للعميل بإعادة اي منتج غير مستخدم خلال 30 يوم من تاريخ البيع والحصول على رديات كاملة، ويتم استلام النقدي عند تحويل السيطرة على المنتج. وتقدر المنشأة أنه سيتم اعادة 10 وحدات وتقرر أنه بالرغم من أن العوائد خارج نفوذ المنشأة، إلا أن لديها خبرة كبيرة في تقدير عوائد هذا المنتج وفئة العميل. أن ايراد المبيعات الواجب الاعتراف به لدى شركة الأردن في 1 / 1 / 2017 يبلغ :

أ- 23400 دينار . ب- 24000 دينار . ج- 20000 دينار . د- 19500 دينار .

3- عند تخصيص سعر العملية على بنود ومكونات العقد اذا كانت الأسعار المستقلة لبنود العقد غير معروفة ومحددة بشكل واضح على المنشأة تقديرها ويمكن استخدام عدة طرق للتقدير تشمل ما يلي باستثناء واحدة هي :

أ- مدخل تقييمات السوق المعدل .  
ب- مدخل التكلفة المتوقعة مضافة لها هامش ربح .  
ج- مدخل مجمل الربح .  
د- مدخل القيمة المتبقية .

4- باعت شركة عمان بضاعة لأحد العملاء مقابل استلام قطعة ارض قيمتها العادلة 55000 دينار، علما بان سعر بيع البضاعة النقدي 52000 دينار وتكلفتها 40000 دينار وهامش الربح المستهدف 20 %. أن ايراد العقد الواجب الاعتراف به هو:

أ- 52000 دينار . ب- 55000 دينار . ج- 48000 دينار . د- 40000 دينار .

5- الطرق المقبولة للمحاسبة عن عقود الإنشاء هي : أ- طريقة نسبة الإنجاز . ب- طريقة المقاول المنتهية .  
ج- طريقة المسح الميداني .  
د- ( أ ) و ( ب ) صحيحتان .

6- واحدة مما يلي لا تعتبر جزء من تكلفة عقود تحت التنفيذ :

أ- تكاليف التصميم والمساعدة الفنية التي ترتبط مباشرة بعقد محدد .  
ب- التكاليف المقدرة للإصلاح ومصاريف كفالة العمل بما في ذلك التكاليف المقدرة للضمان المرتبط بالعقد .  
ج- المطالبات والتعويضات من قبل أطراف أخرى .  
د- مصروف اهتلاك مباني إدارة الشركة .

(الأسئلة من 7- 13 من أسئلة امتحانات الـ (CPA))

7- أي من المصاريف التالية لا يتم اعتبارها كتكاليف عقود إنشاءات ضمن البيانات المالية للمقاول :

- أ- رواتب عمال البناء المباشرين على المشروع . ب- راتب مشرف العمال المسؤول عن أكثر من مشروع .  
ج- مصاريف الإصلاح المتوقعة خلال فترة الكفالة . د- مصاريف البيع والترويج .  
8- تستخدم شركة مقاولات وبشكل ثابت طريقة نسبة الإنجاز لاعتبار الدخل وخلال عام 2015 حصلت الشركة على عقد طويل الأجل لبناء عمارة ضخمة بمبلغ 10000000 دينار، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بهذا العقد :

البيانات	2015/12/31	2016/12/31
نسبة الانجاز	%20	%60
التكاليف الكلية المقدرة لإتمام العقد	دينار 7500000	دينار 8000000
الدخل التجميعي المعترف به	دينار 500000	دينار 1200000

إن التكاليف التي حصلت خلال عام 2016 كانت ؟.

- أ- 3200000 دينار . ب- 3300000 دينار . ج- 3500000 دينار . د- 4800000 دينار .  
9- عندما لا يمكن تحديد نسبة الانجاز في مقاولات الإنشاء فإنه يتم الاعتراف بالإيراد من المقاوله وفقا لما يلي :  
أ- طريقة المقاولات المنتهية . ب- طريقة استرداد التكاليف . ج- لا يتم الاعتراف بالإيراد من المقاوله بل يتم الاعتراف بأي خسائر محتملة منها .

10- وقعت شركة مقاولات عقدا لبناء مجمع تجاري ينتهي خلال ثلاثة سنوات ووقعت مع هذا العقد عقدا لصيانة المجمع لمدة ستة سنوات بعد انتهاء بناءه وقد تم توقيع العقدین كسلة واحدة ، في هذه الحالة فإنه يتم محاسبة العقدین كما يلي : أ- جمعها ومعالجتها كما لو كانا عقدا واحدا . ب- فصلهما واعتبارهما عقدین مستقلین . ج- معالجتها بشكل مختلف عن بعضهما بحيث يتم محاسبة عقد البناء على أساس قيمة المقاوله المستردة ومحاسبة عقد الصيانة على أساس نسبة الانجاز . د - معالجتها معا بموجب طريقة المقاوله المنتهية .

11- في حالة عقود الإنشاءات طويلة الأمد فإنه يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر المتوقعة على النحو التالي :

- أ- يتم الاعتراف بالخسارة بالرغم من أن العمل لم يبدأ في المقاوله بعد .  
ب- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر على مدى فترة عقد المقاوله وعلى أساس مراحل الإنجاز .  
ج- يتم الاعتراف بالأرباح بتوزيعها على مدى فترة المقاوله .  
د- لا شيء مما ورد أعلاه .

12- بدأت شركة السعادة عملها بعقد بقيمة 6300000 دينار في سنة 2015، وفيما يلي المعلومات الإضافية

(المبالغ بالمليون دينار) :

البيانات	السنة 2016	السنة 2015
التكاليف لتاريخه	دينار 4300000	دينار 2700000
التكاليف المقدرة للإكمال	-----	دينار 1800000
فواتير مرسله لتاريخه	دينار 6300000	دينار 2000000
متحصلات لتاريخه	دينار 5400000	دينار 1600000

بافتراض أن شركة السعادة تستعمل طريقة نسبة الإنجاز، فإن مجمل الربح الذي يجب الاعتراف به لسنة 2015 هو : أ- 1080000 دينار . ب- 1200000 دينار . ج- 1620000 دينار . د- 1800000 دينار .



13- في محاسبة عقود الإنشاءات فإنه إذا تبين أن نتائج عقد المقاولة لا يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه فإنه :

أ- لا يتم الاعتراف بأي أرباح متحققة أو خسائر محتملة .

ب- يتم الاعتراف بإيرادات المقاولة فقط بقدر تكاليف المقاولة التي من المتوقع استردادها .

ج- يتم تسجيل تكاليف المقاولة كمدفوعات مؤجلة لحين تقدير نتائج المقاولة في الفترة اللاحقة .

د- يتم تقدير نتائج المقاولة على أساس نسبة الإنجاز من التكاليف والإيرادات .

التمرين الثاني : في 5 / 7 / 2018 تم الاتفاق بين شركة الاندلس والجامعة العالمية للتكنولوجيا على قيام شركة الاندلس ببيع الجامعة العالمية 100 جهاز كمبيوتر بسعر 400 دينار للجهاز الواحد وعلى أن يتم تسليم الكمية تدريجيا وعلى مدار سنة من تاريخ التعاقد. في 30 / 11 / 2018 كانت شركة الاندلس قد سلمت الجامعة العالمية 60% من الكمية المتعاقد عليها، وفي هذا التاريخ تم الاتفاق بين الطرفين الى زيادة الكمية المتعاقد عليها من 100 الى 160 جهاز، وبسعر 360 دينار للكمية الاضافية المتعاقد عليها والبالغة 60 جهاز مع الابقاء على فترة التوريد المتفق عليها سابقا والتي تبلغ سنة واحدة من تاريخ التعاقد الأصلي. علما أن الانخفاض في سعر الكمية الاضافية يعكس الانخفاض في اسعار بيع اجهزة الكمبيوتر من قبل شركة الاندلس .

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية في دفاتر شركة الاندلس للتعديل الذي تم على العقد.

التمرين الثالث : في 15 / 4 / 2018 وقعت شركة العامر للمقاولات عطاء مع احد الزبائن قيمته مليون دينار وعلى أن يتم تسليم العطاء للزبون خلال مدة لا تزيد عن سنتين من تاريخ توقيع العقد، وقد تضمن العقد حصول شركة العامر على حوافز تبلغ 80000 دينار في حال تسليم العطاء خلال 1,5 سنة من تاريخ توقيع العقد. وتشير توقعات الادارة الى ان احتمالية تسليم العقد خلال 1,5 سنة من تاريخ توقيع العقد تبلغ 85%، علما أن الشركة لها خبرة واسعة في هذا النوع من العطاءات، في 31 / 12 / 2018 قدرت نسبة الانجاز في العطاء 40%.

المطلوب : تحديد ما يلي لدى شركة العامر :

1- الإيراد المتوقع من العطاء .

2- الإيراد الواجب الاعتراف به من العطاء واطهاره في قائمة الدخل للعام 2018 .

التمرين الرابع : في 15 / 4 / 2018 وقعت شركة العامر للمقاولات عطاء مع احد الزبائن قيمته 1000000 دينار وعلى أن يتم تسليم العطاء للزبون خلال مدة لا تزيد عن سنتين من تاريخ توقيع العقد، وقد تضمن العقد حصول شركة العامر على حوافز تبلغ 800000 دينار في حال تسليم العطاء خلال مدة لا تزيد عن سنتين من تاريخ توقيع العقد. وعلى ان يتم خصم 5% من الحوافز التشجيعية عن كل شهر تأخير في تسليم العطاء عن التاريخ المتفق عليه. ومن خبرة الشركة السابقة في هذا المجال تتوقع الادارة ان يتم تسليم العطاء خلال سنتين وبنسبة احتمالية 60% ، والتأخير في تسليمه شهر واحد وبنسبة احتمالية 25%، والتأخير في تسليمه شهرين وبنسبة احتمالية 15% .

المطلوب: تحديد ما يلي لدى شركة العامر :

1- تحديد الإيراد المتوقع من العطاء .

2- تحديد الإيراد الواجب الاعتراف به من العطاء واطهاره في قائمة الدخل للعام 2018.

التمرين الخامس : في 1 / 10 / 2018 باعت الشركة المتحدة بضاعة إلى العميل حسين وعلي أن يتم تسديد قيمة البضاعة بعد 4 سنوات من تاريخ البيع مقابل أن يسدد العميل حسين مبلغ 292820 دينار، علما أن سعر بيع البضاعة النقدي يبلغ 200000 دينار وتكلفة البضاعة 140000 دينار ويبلغ سعر الخصم المستخدم في العملية 10٪ سنويا. والمطلوب :

1- اثبات عملية البيع في دفاتر الشركة المتحدة .

2- اثبات قيمة إيراد الفائدة الواجب الاعتراف به لدى الشركة المتحدة في 31 / 12 / 2018.

التمرين السادس : تمنح مؤسسة الرائد التجارية خصم بنسبة 20٪ للعملاء الذي تتجاوز مشترياتهم من المؤسسة 60000 دينار خلال السنة . عند اعداد القوائم نصف السنوية للمؤسسة وللفترة المنتهية في 30 / 6 / 2018 اظهرت سجلات المؤسسة أن مشتريات العميل اسامه من المؤسسة قد بلغت خلال النصف الأول من العام 2018 مبلغ 50000 دينار، علما أن العميل اسامه من العملاء القدامى لدى الشركة وقد حقق خلال السنوات الأخيرة مشتريات سنوية تجاوزت مبلغ 80000 دينار، ويتوقع أن تتجاوز مشترياته خلال العام 2018 مبلغ 70000 دينار .  
المطلوب: بيان كيفية معالجة الخصم المتوقع للعميل اسامه عند اعداد القوائم نصف السنوية (30 / 6 / 2018 )

## معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16)

### عقود الإيجار Leases

#### مقدمة

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) من أحدث وأهم المعايير والذي يتناول متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بعقود الإيجار لدى المستأجرين والمؤجرين. وجاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB. وقد أحدث هذا المعيار تحول كبير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلية لدى المستأجرين حيث يتم بموجب هذا المعيار رسمة كافة عقود الإيجار التي تزيد عن 12 شهر كأصول والاعتراف بالتزامات مقابلها، مع استثناء عقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المتدنية. وقد انهي هذا المعيار الجدل الطويل في الفكر المحاسبي حول إخفاء القوائم المالية لعقود الإيجار التشغيلي وإخفاء الالتزامات المتعلقة بتلك العقود.

ويحل هذا المعيار محل كل مما يلي :

1- معيار المحاسبة الدولي رقم (17) عقود الإيجار .

2- التفسير رقم (4) IFRIC4 الترتيبات التي تتضمن التأجير .

3- التفسير رقم (15) SIC-15 عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز .

4- التفسير رقم (27) SIC-27 تقييم جوهر العملية التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار .

ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من 1 / 1 / 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

### هدف المعيار Objective

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود الإيجار، وبشكل يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة وتمثل بصدق عمليات التأجير لدى كل من المستأجرين والمؤجرين. كما يهدف المعيار إلى زيادة الشفافية في البيانات المالية وتحسين المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول وبين الشركات التي تقوم بالافتراض لشراء الأصول. حيث أن المعيار السابق رقم (17) لا يقدم عرض ملائم وصادق لعمليات التأجير، حيث لم يكن يتطلب اعتراف المستأجر بأية أصول أو التزامات ناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية بخلاف المعيار الجديد والذي يتطلب رسماً كافة عقود الإيجار عموماً لدى المستأجر كعقود أيجار تمويلية مع بعض الاستثناءات المحدودة.

### نطاق المعيار Scope

يطبق معيار الإبلاغ المالي رقم (16) على كافة عمليات التأجير (عقود الإيجار) باستثناء ما يلي :

1- عقود تأجير واستخدام المصادر غير المتجددة مثل النفط والغاز وما شابهها .

2- عقود تأجير الأصول البيولوجية المحفوظ بها من قبل المستأجر (معيار 41) .

3- ترتيبات خدمات الامتياز (أنظر IFRIC12) .

4- تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر (أنظر IFRS15) " الإيراد من العقود مع العملاء .

5- حقوق الاستئجار (لدى المستأجر) بموجب اتفاقيات الترخيص مثل : ( حقوق استئجار الأفلام وبراءات

الاختراع وحقوق التأليف والمخطوطات الخاضعة للمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (38) "الأصول

غير الملموسة". )

ويجوز للمستأجر تطبيق هذا المعيار (IFRS16) لعقود استئجار الأصول غير الملموسة غير تلك المذكورة في

البند (5) السابق .

### تحديد عقد الإيجار Identifying A lease

في بداية عقد الإيجار At inception of a contract على المنشأة تقييم ما إذا كان العقد هو عقد أيجار أو

يتضمن اتفاقية تأجير. ويتطلب المعيار بهذا الخصوص ما يلي :

1. يعتبر العقد عقد أيجار إذا كان العقد كلياً أو جزئياً ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد من

طرف الآخر لمدة زمنية محددة مقابل عوض Consideration او بدل معين . وقد تكون المدة الزمنية

معبرة عنها على شكل مقدار استخدام الأصل مثل عقد أيجار استخدام معدات الإنتاج 10000 وحدة مثلاً

من احد المنتجات .

2. تنتقل السيطرة بموجب هذا المعيار إذا كان للعميل الحق في توجيهه واستخدام الأصول المستأجرة والحصول

على كافة المنافع الاقتصادية من استخدام تلك الأصول .

3. يتم عادة تحديد الأصول الخاضعة للتأجير بشكل صريح في العقد، ويمكن تحديد تلك الأصول بشكل ضمني بالتاريخ التي تصبح بها تلك الأصول متاحة للاستخدام من قبل العميل .
4. إذا كان للمورد الحق في استبدال الأصول المؤجرة خلال فترة استخدام تلك الأصول، في هذه الحالة لا يوجد حق للعميل باستخدام تلك الأصول ، وبالتالي لم تنتقل السيطرة على تلك الأصول للعميل (المستأجر) .
5. ويبين هذا المعيار أن الحق في استبدال الأصول المؤجرة يتحقق للمورد Supplier إذا تحقق الشرطان التاليين :

- أ- للمورد القدرة العملية على استبدال الأصول البديلة خلال فترة استخدام الأصل .
- ب- تحقيق المورد منافع اقتصادية نتيجة استبدال تلك الأصول .
6. يجب على المنشأة إعادة تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار فقط في حال تغير شروط وأحكام العقد.

### فصل مكونات العقد Separating Components of Contract

1. في عقد الإيجار أو العقود التي تتضمن عنصر تأجير، على المنشأة المحاسبة بشكل مستقل عن مكونات العقد التي تتضمن عنصر تأجير عن تلك المكونات التي لا تتضمن تأجير إلا إذا كان من غير العملي ذلك. ويتم توزيع العروض المدفوع (دفعات العقد) لكل مكون من مكونات عقد الإيجار على أساس سعر البيع المستقل (يتم الحصول عليه من الموردين أو المؤجرين) لكل مكون من مكونات عقد الإيجار.
2. إذا كان عقد الإيجار يتضمن مكونات تأجير أخرى أو بنود أخرى مثل عقد إيجار أصل شاملا عقد صيانة ذلك الأصل، فإن على المستأجر توزيع المبلغ المدفوع على أساس الأسعار الإفرادية النسبية لكل بند من بنود أو مكونات العقد، وإذا كانت أسعار تلك البنود غير متوفرة يتم تقديرها بالتركيز على استخدام المعلومات الملاحظة observable information

وفي بعض الحالات الاستثنائية - إذا كان ذلك عملية - يمكن للمستأجر اعتبار البنود الأخرى المرافقة لعقد الإيجار مثل الصيانة جزء من مكونات عقد الإيجار.

المثال رقم (1) : قامت شركة النسيج العربي باستئجار "ماكينة حياكة ودرزة" وآلة الطباعة على النسيج" من مؤسسة بيت المقدس مقابل 600000 دينار لمدة 4 سنوات شاملا قيام مؤسسة بيت المقدس بتقديم خدمات الصيانة للماكينة والآلة. فإذا كان سعر عقد استئجار الماكينة والآلة المستقلة معروفة وتبلغ 220000 دينار و 240000 دينار. المطلوب: تخصيص مدفوعات العقد إلى مكونات الإيجار والمكونات الأخرى .

حل المثال رقم (1) : بموجب متطلبات هذا المعيار يقوم المستأجر بتوزيع قيمة العقد الإجمالية البالغة 600000 دينار إلى مكونات إيجاريه ومكونات غير إيجاريه، وكما يلي:

المجموع	آلة الطباعة على النسيج	ماكينة حياكة ودرزة	البيانات
460000 دينار	240000	220000	عقد الإيجار
140000 دينار (460000-600000)			مكونات غير إيجاريه ( مصروف الصيانة )

إجمالي قيمة الدفعة		600000 دينار
--------------------	--	--------------

## Accounting By Lessees المستأجر لدى العقود الإيجار

### القياس المبدئي لعقد الإيجار: Initial Measurement .

1- في بداية عقد الإيجار على المستأجر الاعتراف بالحق في استخدام الأصل ضمن الأصول في قائمة المركز المالي وكذلك الاعتراف بالتزامات عقد الإيجار، أي يتم رسملة عقود الإيجار بكافة أنواعها كأصول والتزامات. وذلك لعقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر وللعقود ذات القيمة غير المنخفضة المشار إليها سابقا. ويتم الاعتراف وتسجيل الأصل المستأجر في دفاتر المستأجر كأصل وبالتكلفة وتحت اسم حق استخدام الأصل المستأجر. وتتضمن تكلفة "حق استخدام الأصل المستأجر" بتاريخ بدء عقد الإيجار ما يلي :

أ- قيمة التزامات عقد الإيجار عند القياس الأولي لتلك الالتزامات وهي القيمة الحالية المدفوعات عقد الإيجار المستقبلية غير المسددة بذلك التاريخ خلال مدة العقد<sup>2</sup>. ويتم خصم تلك المدفوعات باستخدام معدل الفائدة الضمني الوارد في العقد<sup>3</sup> interest rate implicit in the lease إذا كان معروفة، وإذا لم يكن معروفة يتم استخدام معدل فائدة الاقتراض الإضافي<sup>4</sup> للمستأجر Lessee ' s incremental borrowing rate .

### ملاحظة :

- **مدة عقد الإيجار:** هي الفترة غير القابلة للنقض التي يكون للمستأجر الحق في استخدام الأصل المتفق عليه , إضافة إلى أي فترات إضافية يكون للمستأجر فيها حق اختيار استمرارية الاستئجار مع وجود تأكيدات موثوقة عند بدء العقد إن المستأجر سوف يمارس حقه وفق ذلك الخيار. وأية فترات يحق للمستأجر خلالها إنهاء العقد ووجود تأكيدات موثوقة بعدم ممارسة المستأجر ذلك الخيار.
- **معدل الفائدة الضمني:** هو سعر الفائدة المستخدم في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدء عقد الإيجار والذي يجعل القيمة الإجمالية (للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار و القيمة المتبقية غير المضمونة) مساوية القيمة العادلة للأصل المؤجر وأية تكاليف أولية مباشرة للمؤجر .
- ب- أية مدفوعات لعقد الإيجار دفعها المستأجر للمؤجر قبل أو عند بداية عقد الإيجار مطروحة منها أية حوافز أيجار مستلمة.
- ج- أية تكاليف أولية مباشرة تحملها المستأجر.
- د- أية تكاليف يتوقع أن يتكبدها المستأجر عند تفكيك أو إزالة الأصل المستأجر، أو تكاليف استعادة موقع وجود الأصل أو أية تكاليف واردة في شروط العقد لإعادة الأصل إلى الحالة المتفق عليها بين المستأجر والمؤجر (مالم تؤدي تلك التكاليف إلى إنتاج مخزون- عندها يتم تطبيق معيار رقم 2 "المخزون). ويعترف المستأجر بالتزام (مخصص) وفق معيار رقم (37) لهذه التكاليف المقدره أما بتاريخ بدء عقد الإيجار أو عند استخدام الأصل المستأجر خلال مدة محددة.

2. يتم قياس حق استخدام الأصل بموجب نموذج التكلفة كأصل مطروحا منها مجمع الاندثار ومجمع التدني أن وجد. ويتم القياس المبدئي لالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية الدفعات الإيجار الواردة بالعقد على مدار العقد

مخصومة بمعدل الفائدة الضمني الوارد بالعقد إذا كان من الممكن تحديده بموثوقية. وإذا لم يكن من الممكن تحديده بموثوقية يتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي .

المثال رقم (2) :

في 1 / 1 / 2018 قامت شركة الفردوس باستئجار مباني بعقد أيجار لمدة 8 سنوات مقابل تسديد دفعة سنوية تبلغ 10000 دينار تسدد في نهاية كل عام علما بان العمر الإنتاجي للمباني 50 سنة، ومعدل الفائدة الضمني 12% سنوية . مع العلم ان معامل القيمة الحالية لدفعة عادية الدينار واحد بمعدل 12% و 8 دفعات = 4,968 . والمطلوب: بيان المعالجة المحاسبية للعقد وأعداد القيد اللازم بدفاتر المستأجر .

حل المثال رقم (2) :

بموجب هذا المعيار يتم رسملة كافة عقود الإيجار لدى المستأجر كأصول والتزامات الحق في استخدام الأصول) بمقدار القيمة الحالية لالتزامات العقد وبمعدل الفائدة الضمني الذي يبلغ 12% في هذا المثال) إذا كانت مدة العقد أكثر من 12 شهر، ولا يتم التفريق بين كون تشغيلي أو تمويلي بخلاف التصنيف الوارد في المعيار السابق لعقود الإيجار رقم (17) . القيمة الحالية لدفعات الإيجار =  $4,968 \times 10000 = 49680$  دينار

• قيد إثبات استئجار المباني : بتاريخ 2018/1/1

49680 من د / حقوق استئجار المباني ( عقد الإيجار )

49680 إلى د / التزامات حقوق استئجار المباني

ملاحظة : معدل فائدة الاقتراض الإضافي للمستأجر : هو معدل الفائدة الذي سيدفعه المستأجر للاقتراض بنفس شروط عقد الإيجار ، وبنفس الضمانات وبنفس المبالغ اللازمة للحصول على أصل بقيمة مشابهة للأصل المستأجر وبنفس البيئة والظروف الاقتصادية .

دفعات عقد الإيجار غير المسددة Lease payments :

بتاريخ بدء عقد الإيجار تشمل مدفوعات العقد غير المسددة التي يتم إدخالها في قياس التزامات عقد الإيجار مقابل حق استخدام الأصل for the right to use the underlying asset المدفوعات التالية :

1. المدفوعات الثابتة مطروحة منها أية حوافز قابلة للاستلام .
2. مدفوعات الإيجار المتغيرة المعتمدة على مؤشر أسعار (مثل مؤشر أسعار المستهلك) أو معدلات فائدة مثل سعر فائدة Libor أو مدفوعات متغيرة تعكس التغيرات في معدل الإيجار السوقية عند الاعتراف الأولي بالتزامات عقد الإيجار باستخدام ذلك المؤشر أو المعدل السائدة بتاريخ بدء عقد الإيجار . يتم الاعتراف بأية دفعات أيجار متغيرة لم يتم إدراجها عند قياس التزامات الحق في استخدام الأصل (عقد الإيجار) بسبب عدم القدرة على تحديد قيمتها بموثوقية" ضمن الأرباح والخسائر في الفترة التي يتحقق بها شروط تلك المدفوعات .
3. المدفوعات المتوقع دفعها من قبل المستأجر للمؤجر عند وجود قيمة متبقاه مضمونة في عقد الإيجار .
4. المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر لشراء الأصل إذا تضمن عقد الإيجار حق خيار للمستأجر لشراء الأصل، وكان هناك تأكيد معقول بان المستأجر سيمارس حق خيار شراء الأصل .

5. مدفوعات غرامات انتهاء العقد المتوقع أن يدفعها المستأجر إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر الخيار إنهاء العقد.

### القيمة المتبقية المضمونة \*\*

القيمة المتبقية المضمونة Guaranteed Residual Value: (وهي ميزة للمؤجر)، ففي حالة اشتغال العقد على قيمة متبقية مضمونة للأصل المؤجر، يتعهد المستأجر للمؤجر بضمان هذه القيمة في نهاية مدة العقد. مثال على ذلك أن يتضمن العقد النص التالي: يتعهد المستأجر للمؤجر بقيمة متبقية مضمونة للمعدات المستأجرة في نهاية مدة العقد تبلغ 2000 دينار مثلاً. يشير هذا النص إلى أنه في حالة انخفاض القيمة السوقية أو العادلة للمعدات المستأجرة في نهاية مدة العقد عن 2000 دينار، وعلى افتراض أن قيمتها العادلة أصبحت 1500 ديناراً، ففي هذه الحالة يعيد المستأجر المعدات للمؤجر ويدفع له مبلغ 500 ديناراً والتي تمثل الفرق بين القيمة المتبقية المضمونة والبالغة 2000 ديناراً والقيمة العادلة البالغة 1500 ديناراً. أما في حالة كون القيمة العادلة للمعدات 2000 ديناراً أو أكثر فيقوم المستأجر بإعادة المعدات للمؤجر دون أن يتحمل أية مبالغ إضافية تتعلق ببناء القيمة المتبقية المضمومة. مثال (3) : في 1 / 1 / 2017 استأجرت شركة شعلة الجنوب معدات لمدة 4 سنوات، وكان العمر الإنتاجي للمعدات عند الاستئجار 8 سنوات، مقابل دفعة سنوية مقدارها 20000 دينار، تدفع أول دفعة عند توقيع العقد بينما يتم دفع الدفعات الباقية في نهاية كل عام. وإتمام العقد تكبد المستأجر تكاليف أولية مباشرة مقدارها 6000 دينار نقداً (منها 4000 دينار مدفوعات للمستأجر السابق للمعدات و 2000 دينار عمولة للسمسار العقاري). وكتحفيز للمستأجر للدخول في عقد الإيجار قام المؤجر بدفع مبلغ 2000 دينار للمستأجر قيمة العمولة التي دفعها المستأجر. فإذا كان معدل الفائدة الضمني غير محدد في عقد الإيجار وبلغ معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر 10% سنوياً (وهي تمثل سعر الفائدة الثابت على المبلغ الذي يمكن للمستأجر اقتراضه بمبلغ يعادل قيمة حق استخدام المعدات بنفس عملة العقد (الدينار) لمدة 4 سنوات وبنفس الضمانات. وسيتم استخدام طريقة القسط الثابت في اهتلاك حقوق استخدام المعدات. المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار بدفاتر المستأجر وإعداد القيود اللازمة وفق متطلبات معيار IFRS 16 إذا علمت أن معامل القيمة الحالية لدفعة عادية قيمتها دينار واحد لمدة 3 سنوات و10% هي 2,487 .

حل مثال (3)

- بتاريخ بدء عقد الإيجار في 1 / 1 / 2017 يقوم المستأجر بأعداد قيد لإثبات أصول والتزامات ناشئة عن العقد حيث يتم قياس التزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات الإيجار المستقبلية غير المسددة بمعدل خصم 10% .

### القيمة الحالية لالتزام عقد الإيجار:

يتم قياس قيمة حقوق استخدام الأصل = دفعات الإيجار المدفوعة في بداية العقد + القيمة الحالية للالتزام + أية تكاليف أولية مباشرة سددتها المستأجر - الحوافز التي يستلمها المستأجر من المؤجر  
$$20000 + (2,487 \times 20000) + 2000 - 6000 =$$
$$20000 + 49740 + 2000 - 6000 =$$

= 73740 دينار

القيود المحاسبية خلال عام 2017 :

يتم إعداد القيود التالية في 2017/1/1 :

• قيد أثبات الدفعة الأولى المدفوعة في بداية العقد بتاريخ 2017/1/1

20000 من ح / حقوق استخدام المعدات

20000 إلى ح/ النقدية

ويلاحظ أن الدفعة الأولى لم تتضمن أية فوائد نظراً لأنها دفعت عند توقيع العقد .

• اثبات القيمة الحالية للالتزامات دفعات الإيجار المستقبلية بتاريخ 2017/1/1

49740 من ح / حقوق استخدام المعدات

49740 إلى ح/ التزامات عقد الإيجار

• أثبات التكاليف الأولية المباشرة المدفوعة بتاريخ 2017/1/1

6000 من ح/ حقوق استخدام المعدات

6000 إلى ح/ النقدية

• أثبات الحوافز المستلمة من المؤجر ( كتخفيض لحساب حقوق استخدام المعدات ) بتاريخ 2017/1/1

2000 من ح/ النقدية

2000 إلى ح/ حقوق استخدام المعدات

ولغايات تحديد مبلغ الفائدة والجزء المتعلق بتسديد التزامات العقد المستقبلية ، تم إعداد جدول دفعات عقد الاستئجار

كما يلي :

جدول تفاصيل قيمة دفعات عقد الاستئجار				
التاريخ	قيمة الدفعة السنوية	مصرفوف الفائدة	قيمة الالتزامات المسددة	رصيد الالتزامات غير المسدد
2017/1/1	20000		20000	49740
2017/12/31	20000	4974	15026	34714
2018/12/31	20000	3471	16529	18185
2019/12/31	20000	1815	18185	00000
المجموع	80000	10260	49740	

ملاحظة :

❖ مصرفوف الفائدة = رصيد الالتزامات في بداية السنة  $\times 10\%$  ، مصرفوف فائدة السنة الأولى =  $49740 \times$

$10\% = 4974$  دينار ، أما مصرفوف الفائدة للسنة الثانية فيساوي  $34714 \times 10\% = 3471$  دينار .

❖ قيمة الالتزامات المسددة = قيمة الدفعة السنوية - مصرفوف الفائدة .



❖ رصيد الالتزامات غير المسددة = رصيد الالتزامات غير المسددة في الفترة السابقة - قيمة الالتزامات المسددة في الفترة الحالية .

❖ تم تقريب القيمة بسبب وجود تقريب عند احتساب معامل القيمة الحالية ، علماً ان القيمة بدون تقريب 1815 دينار (  $18185 \times 10\%$  ) .

• قيد إثبات الدفعة الثانية في 2017/12/31 :

من منكورين

4974 ح/ مصروف الفائتة

15026 ح/ التزامات عقود الإيجار

20000 إلى ح/ النقدية

يلاحظ من القيد أعلاه أن قيمة الدفعة للمؤجر هي 20000 دينار ، منها مصروف فائدة 4974 دينار والباقي هو تسديد لجزء من التزامات عقود الاستئجار .

• أثبات مصروف اهتلاك حقوق استخدام المعدات لعام 2017 :

18435 من ح/ مصروف الاهتلاك (الاندثار)

18435 إلى ح/ حقوق استخدام المعدات

قيمة حقوق استخدام المعدات =  $2000 - 6000 + 4974 + 20000 = 73740$  دينار .

مصروف الاهتلاك السنوي =  $73740 \div 4 = 18435$  دينار .

القنود المحاسبية خلال عام 2018:

• قيد إثبات الدفعة الثالثة في 2018/12/31 :

من منكورين

3471 ح/ مصروف الفأئدة

16529 ح/ التزامات عقود الإيجار

20000 إلى ح/ النقدية

• إثبات مصروف اهتلاك حقوق استخدام المعدات لعام 2018 في 2018/12/31

18435 من ح/ مصروف الاهتلاك

18435 إلى ح/ حقوق استخدام المعدات

القنود المحاسبية خلال عام 2019 :

• قيد إثبات الدفعة الرابعة في 2019/12/31 :

من منكورين

1815 ح/مصرف الفائـدة

18185 ح/التزامات عقود الإيجار

20000 إلى ح/ النقدية

• إثبات مصرف اهتلاك حقوق استخدام المعدات لعام 2019 :

18435 من ح/مصرف الاهتلاك

18435 إلى ح/ حقوق استخدام المعدات

ملاحظة:

تظهر التزامات عقود الاستئجار في ميزانية المستأجر موزعة بين المطلوبات المتداولة والمطلوبات غير المتداولة أما بشكل منفصل أو ضمن بنود التزامات أخرى، حيث يصنف القسط الواجب السداد خلال السنة التالية كمطلوبات متداولة وباقي الأقساط ضمن المطلوبات غير المتداولة. وعليه تظهر التزامات عقود الاستئجار في ميزانية 2017 / 12 / 31 على النحو التالي :

الموجودات	قائمة المركز المالي كما في 2017/12/31	المطلوبات وحق الملكية
		مطلوبات متداولة :
	16529	التزامات عقود إيجار
		مطلوبات غير متداولة :
	18185	التزامات عقود إيجار

#### الإعفاءات من الاعتراف والتطبيق Recognition Exemption

1- يجوز للمستأجر أن يختار عدم تطبيق متطلبات رسملة عقود الإيجار (عدم الاعتراف بعقود الإيجار كأصول والتزامات) على ما يلي :

أ- عقود الإيجار قصيرة الأجل short - term leases .

ب- عقود الإيجار للأصول ذات القيمة المتدنية leases for which the underlying asset is of low value مثل عقود استئجار أجهزة الحاسوب اللوحية (التابلت) وأجهزة الحاسوب الشخصية والهواتف وبنود الأثاث المكتبي الصغيرة وغيرها، ويقوم المستأجر بتقييم الأصل المستأجر بناء على قيمته عندما كان جديدا بغض النظر عن عمر الأصل المستأجر، ولا يتأثر تقييم الأصل باعتباره ذو قيمة منخفضة بحجم أو طبيعة عمل المستأجر فمثلا استئجار سيارة مستعملة قيمتها منخفضة لا يمثل عملية استئجار أصل ذو قيمة متدنية لأن السيارة وهي جديدة قيمتها ليست منخفضة. ويعتبر الأصل ذو قيمة متدنية إذا كان من الممكن للمستأجر الانتفاع من الأصل بذاته ولا يعتمد الأصل عند الاستفادة منه على الأصول الأخرى بشكل كبير .

2- ويتم تطبيق خيار عدم رسملة عقود الإيجار قصيرة الأجل على فئة الأصول المستأجرة والتي لها نفس الطبيعة ونفس الاستخدام في عمليات المنشأة، أما بالنسبة للأصول المنخفضة القيمة فإنه يتم تطبيق خيار علم الرسملة لكل عقد إيجار على حدة - lease-by- lease basis، ويتم وفق مجلس معايير

المحاسبة الدولية اعتبار أن قيمة الأصل منخفضة (متدنية) إذا بلغت قيمة الأصول المستأجرة لكل عقد إيجار 5000 دولار أو أقل حتى وإن كان مجموع قيم الأصول في مجموع عقود الإيجار ذات قيمة كبيرة .  
وإذا انطبق الاستثناء المذكور ولم يتم رسمة عقد الإيجار كأصل، في هذه الحالة يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار المرتبطة بالعقد كمصروف على أساس القسط الثابت أو على إي أساس آخر يكون أكثر تمثيلاً لنمط المنافع التي يحصل عليها المستأجر من الأصل.

### القياس اللاحق لعقد الإيجار Subsequent measurement

**أولاً: القياس اللاحق لحق استخدام الأصل: Subsequent measurement of the right-of-use asset:**

1. بعد تاريخ بدء سريان عقد الإيجار يجب على المستأجر قياس حق استخدام الأصل باستخدام نموذج التكلفة ما لم يتم تطبيق نماذج القياس الأخرى المذكورة تالياً. ويتضمن نموذج التكلفة قياس الأصل بالكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم لحقوق استخدام الأصل ابيه خسائر تدني متراكمة (بموجب IAS36) ويتم تعديل التكلفة بأية آثار ناجمة عن إعادة قياس التزامات عقد الإيجار المبينة لاحقاً .

2. يجب على المستأجر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمباني والمعدات عند احتساب اهتلاك "حق استخدام الأصل المستأجر" مع مراعاة ما يلي :

أ- إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل للمستأجر (منتهي بالتملك) في نهاية مدة العقد، أو إذا كان المستأجر سوف يمارس حق خيار شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، فإن على المستأجر اهتلاك "حق استخدام الأصل المستأجر" خلال المدة من بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي للأصل المستأجر.

ب- أما إذا كان عقد الإيجار غير منتهي بالتملك أو لا يوجد خيار الشراء التحفيزي، فإن على المستأجر اهتلاك الأصل خلال المدة من بداية عقد الإيجار حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل أو نهاية مدة العقد أيهما أسبق.

### **3- نماذج القياس الأخرى Other measurement models :**

أ- إذا قام المستأجر بتطبيق نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) "الممتلكات الاستثمارية" على الممتلكات الاستثمارية لديه، على المستأجر أيضا تطبيق نموذج القيمة العادلة ذلك على حساب "حق استخدام الأصول المستأجرة التي ينطبق عليها تعريف الممتلكات الاستثمارية الوارد ضمن معيار المحاسبة رقم (40) .

ب- إذا كانت "حقوق استخدام الأصول" تتعلق بفئة الممتلكات والمباني والمعدات (الأصول الثابتة) مثل فئة الأراضي والعقارات أو فئة الآلات وغيرها، والتي يطبق عليها المستأجر نموذج إعادة التقييم بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (16) فإنه يحق متاجر الاختيار بتطبيق نموذج إعادة التقييم على كافة أصول حق استخدام الأصول" لتلك الفئة من الأصول الثابتة .

**ثانياً: القياس اللاحق لالتزامات عقد الإيجار: Subsequent measurement of the lease liability**

بعد تاريخ بدء مدة عقد (ممارسة) commencement date الإيجار على المستأجر قياس التزامات عقد الإيجار كما يلي :

- 1- زيادة القيمة المسجلة (الدفترية) للالتزام لتعكس الفائدة على التزامات العقد .
  - 2- تخفيض القيمة المسجلة للالتزام لتعكس دفعات الإيجار المدفوعة .
  - 3- إعادة قياس القيمة المسجلة (الدفترية) للالتزام لتعكس أية نتائج إعادة قياس أو تعديلات تتم على العقد او التعديلات التي تعكس الدفعات الثابتة التي يتم إجراء تعديلات عليها .
- وبموجب المعيار يجب أن يعكس معدل الفائدة على التزامات عقد الإيجار خلال مدة العقد المبلغ الذي ينتج معدل عائد ثابت ودوري على الرصيد المتبقي على التزامات عقد الإيجار .

- 4- وبعد بدء عقد الإيجار على المستأجر الاعتراف في بيان الدخل بكل من مصروف فوائد التزام عقد الإيجار ومدفوعات عقد الإيجار المتغيرة غير المشمولة في قياس التزام عقد الإيجار في الفترة التي تنشأ فيها الأحداث والظروف التي تؤدي لنشوء تلك المدفوعات المتغيرة. انظر مثال (6) تالياً .

#### ثالثاً: إعادة تقييم التزامات عقد الإيجار : Reassessment of the lease liability

- 1- بعد تاريخ بدء عقد الإيجار يجب على المستأجر إعادة قياس التزامات عقد الإيجار لتعكس التغيرات في مدفوعات العقد. وعلى المستأجر الاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزامات عقد الإيجار كتعديل لحساب "حق استخدام الأصول المستأجرة" المعترف بها كأصل. وإذا كانت القيمة المسجلة (الدفترية) لحساب "حق استخدام الأصول المستأجرة" قد انخفضت إلى قيمة الصفر) وكان هناك انخفاض آخر عند إعادة قياس التزامات العقد، فانه على المستأجر الاعتراف بأية مبالغ متبقية لإعادة القياس في بيان الدخل .
- 2- على المستأجر إعادة قياس التزامات عقد الإيجار من خلال خصم التدفقات النقدية ان تقييمها revised lease payments إذا كان :

أ- هناك تغير في المبالغ المتوقع أن تكون مستحقة عند وجود ضمان من قبل المستأجر القيمة المتبقية المضمونة للأصل المستأجر، وعلى المستأجر تحديد مدفوعات الإيجار المعدلة لتعكس المبالغ المتوقع دفعها والخاصة بالقيمة المتبقية المضمونة .

ب- إذا كان هناك تغيرات في دفعات الإيجار المستقبلية المتغيرة المرتبطة بمؤشر أسعار أو معدلات فائدة نتيجة حدوث تغيرات في مؤشرات الأسعار أو الفائدة. مثلاً إذا كانت دفعات الإيجار مرتبطة بتغيرات معدلات الإيجار السائدة في السوق فان على المستأجر إعادة قياس التزامات عقد الإيجار لتعكس التغير في دفعات الإيجار .

#### المثال رقم (4) عقد إيجار مع وجود تغيرات في العقد :

افترض في المثال السابق رقم (3) أن العقد يتضمن خيار للمستأجر بتمديد العقد لمدة عامين إضافيين مقابل دفعة إيجار سنوية تبلغ 25000 دينار تسدد نهاية كل سنة. وبافتراض انه وفي بداية العقد لم يكن هناك تأكيد معقول بان المستأجر سيمارس خيار تمديد عقد الإيجار (تم تحديد مدة العقد في حينه بمدة 4 سنوات). وفي بداية السنة الثالثة (1 / 1 / 2019 ) وبسبب زيادة الطلب على منتجات الشركة والتي تستخدم تلك المعدات في إنتاجها مما اوجد حافزا

للمستأجر لتمديد عقد الإيجار في نهاية مدة العقد والاستفادة من حق خيار تمديد العقد لمدة عامين إضافيين.  
 بافتراض أن معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي في نهاية السنة الثانية بلغ 12% سنويا.  
 المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية للتغيرات في عقد الإيجار وفق معيار IFRS16.  
 حل المثال رقم (4) :

في بداية السنة الثالثة وقبل المحاسبة عن التغيرات في شروط عقد الإيجار فان رصيد حساب التزامات عقد الإيجار يبلغ 18185 دينار (وتعادل القيمة الحالية للدفعة الرابعة والأخيرة في العقد مخصومة بمعدل الفائدة الأصلي 10%).  
 1- يقوم المستأجر بإعادة قياس التزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعة الإيجار الأخيرة والتي ستدفع في نهاية العام 2019 والبالغ قيمتها 20000 دينار يليها دفعتي إيجار بقيمة 25000 دينار بمعدل الخصم الجديد (المعدل) 12% سنوية وكما يلي :

$$\text{القيمة الحالية لدفعات الإيجار في 2019/1/1} = (0,712 \times 25000 + 0,797 \times 25000 + 0,893 \times 20000) = 55585 \text{ دينار}$$

2- يقوم المستأجر بزيادة حساب التزامات عقد الإيجار بمبلغ 37400 دينار ( 18185 - 55585 ) ، إعداد القيد التالي : في 2019/1/1

37400 من ح/ حقوق استخدام المعدات

إلى ح/ التزامات عقد الإيجار 37400

3- تبلغ القيمة الدفترية لحساب حقوق استخدام المعدات في 1 / 1 / 2019 مبلغ 36870 دينار. ويقوم المستأجر بإعادة قياس رصيد هذا الحساب حيث سيبلغ رصيده الجديد بعد إعداد القيد أعلاه 74270 دينار (36870 القيمة الدفترية في 1 / 1 / 2019 + 37400 مقدار الزيادة في الالتزام) .

4- ولأغراض تحديد مبلغ الفائدة والجزء المتعلق بتسديد التزامات العقد، تم إعداد جدول دفعات عقد الإيجار كما يلي :

جدول تفاصيل قيمة دفعات عقد الإيجار				
التاريخ	قيمة الدفعة السنوية	مصرف الفائدة	قيمة الالتزامات	رصيد الالتزامات غير المسدد <sup>12</sup>
2019/1/1				55585
2019/12/31	20000	6670	13330	42225
2020/12/31	25000	5071	19929	22326
2021/12/31	25000	<sup>13</sup> 2674	22326	00000
المجموع	70000	14415	55585	

• أثبات دفعات الإيجار :

البيانات	2021/12/31	2020/12/31	2019/12/31
من مذكورين			

ح/ مصروف الفائدة	2674	5071	6670
ح/التزامات عقود الإيجار	22326	19929	13330
إلى ح/النقدية	<u>25000</u>	<u>25000</u>	<u>20000</u>

• أثبات اهتلاك حقوق استخدام المعدات السنوي الجديد للأعوام 2019 , 2020 , 2021 , 2022 : بعد

استخراج الاندثار السنوي بالصيغة التالية = القيمة الدفترية ÷ سنوات العمر الانتاجي  
= ( 74270 ÷ 4 = 18567.5 دينار )

البيانات	2022/12/31	2021/12/31	2020/12/31	2019/12/31
من ح/مصروف الاندثار	18567.5	18567.5	18567.5	18567.5
إلى ح/ حقوق استخدام المعدات	18567.5	18567.5	18567.5	18567.5

ملاحظة : مصروف الفوائد = رصيد الالتزامات في بداية السنة × 12%.

فمصروف الفائدة في 2019/12/31 = 55585 × 12% = 6670 دينار .

قيمة الالتزامات غير المسددة = قيمة الدفعة السنوية - مصروف الفائدة .

رصيد الالتزامات غير المسددة = رصيد الالتزامات غير المسددة في الفترة السابقة - قيمة الالتزامات المسددة في الفترة الحالية . مع ملاحظة انه تم تقريب القيمة بسبب وجود تقريب عند احتساب معامل القيمة الحالية .

المثال رقم (5) : دفعات الإيجار المتغيرة المرتبطة بمؤشر أسعار

في 1 / 1 / 2017 استأجرت شركة الغد عقار لمدة 5 سنوات مقابل دفعة إيجار سنوية مقدارها 10000 دينار تدفع في بداية كل سنة نقداً. حدد العقد بان دفعات عقد الإيجار سوف تزداد كل عامين على أساس الزيادة في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للشهور الـ 24 السابقة. بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك عند بدء عقد الإيجار 150%. فإذا كان معدل الفائدة الضمني غير محدد في عقد الإيجار وبلغ معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر 8 % سنوية (وهي تمثل سعر الفائدة الثابت) على المبلغ الذي يمكن للمستأجر اقتراضه بمبلغ يعادل قيمة حق استخدام العقار بنفس عملة العقد (الدينار) لمدة 4 سنوات وببنفس الضمانات . وسيتم استخدام طريقة القسط الثابت في اهتلاك حقوق استخدام العقار. وقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بداية السنة الثالثة (1 / 1 / 2019) 225%.

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار بدفاتر المستأجر وإعداد القيود اللازمة وفق متطلبات IFRS16

حل المثال رقم (5) :

بتاريخ بدء عقد الإيجار في 1 / 1 / 2017 يقوم المستأجر بأعداد قيد لإثبات أصول والتزامات ناشئة عن العقد حيث يتم قياس التزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية غير المسددة بمعدل خصم 8% .

القيمة الحالية لالتزام عقد الإيجار = 10000 × 3.312 = 33120 دينار .

القيود المحاسبية خلال عام 2017:

يتم إعداد القيود التالية في 1 / 1 / 2017 :

• إثبات حقوق استخدام العقار بالقيمة الحالية للالتزام مضافاً إليها دفعة الإيجار المقدمة في 2017/1/1

43120 من ح/حقوق استخدام العقار

الى منكورين

33120 ح/التزامات عقد الإيجار

10000 ح/النقدية

• ولغايات تحديد مبلغ الفائدة والجزء المتعلق بتسديد التزامات العقد تم إعداد جدول دفعات عقد الاستئجار كما يلي :

جدول تفاصيل قيمة دفعات عقد الاستئجار			
التاريخ	دفعة الإيجار	مصرف الفائدة 8%	قيمة التزامات عقد الإيجار
2017/1/1			33120
2017/12/31	----	2650	35770
2018/1/1	10000	----	25770
2018/12/31	----	2062	27832

ملاحظة : معامل القيمة الحالية لدفعة عادية قيمتها دينار واحد لمدة 4 سنوات 8% ، مستخرجة من الجدول المرافق

نهاية هذا الفصل . اذن مصرف الفائدة = رصيد الالتزام غير المسدد  $\times 8\%$

قيمة الالتزامات المسددة = رصيد الالتزام بداية الفترة + مصرف الفائدة .

• قبل تسديد الدفعة الثالثة في 2019/ 1 /1 سيقوم المستأجر بتعديل دفعة الإيجار لتصبح 15000 دينار

(  $10,000 \times 225\% \div 150\%$  ) لتعكس دفعة الإيجار الجديدة التغير في مؤشر الأسعار وفق شروط العقد.

• كما يقوم المستأجر بإعادة قياس التزامات عقد الإيجار كما في بداية السنة الثالثة لتعكس التغيرات في دفعات

الإيجار حيث يمثل رصيد حساب التزامات عقد الإيجار المعدل القيمة الحالية لدفعات الإيجار الجديدة 15000

دينار والمتبقية لنهاية العقد (3 دفعات إيجار) بمعدل الفائدة الأصلي في العقد 8% (لا يتم تغييره) =  $15000 \times$

2.783 = 41745 دينار أو  $\{ (1 \times 15000) + (0.926 \times 15000) + (0.857 \times 15000) \}$  وبالتالي سيتم زيادة

التزامات عقد الإيجار بقيمة 13913 دينار (27832-41745) وأعداد القيد التالي : في 2019/1/1

13913 من ح/حقوق استخدام العقار

13913 الى ح/التزامات عقد الإيجار

• قيد تسديد دفعة الإيجار في 2019/1/1 :

15000 من ح/التزامات عقد الإيجار

15000 الى ح/النقدية

ويكون جدول الفائدة ودفعات العقد للفترات التالية والمعد بتاريخ 2019 / 1 /1 كما يلي:

جدول تفاصيل قيمة دفعات عقد الاستئجار			
التاريخ	دفعة الإيجار	مصرف الفائدة 8% <sup>17</sup>	قيمة التزامات عقد الإيجار <sup>18</sup>
2019/1/1			41745

26745		15000	2019/1/1
28885	2140		2019/12/31
13885		15000	2020/1/1
15000	1115 (مع التقريب)		2020/12/31
00000		15000	2021/1/1

ملاحظة : مصروف الفائدة = رصيد الالتزام غير المسدد  $\times 8\%$

قيمة الالتزامات المسددة = رصيد الالتزام بداية الفترة + مصروف الفائدة

المثال رقم (6) : دفعات الإيجار المرتبطة بحجم المبيعات

افرض في المثال رقم (5) السابق أن عقد الإيجار يتضمن أيضا التزام المستأجر بتسديد دفعة إيجار إضافية متغيرة بنسبة 1% من المبيعات الناتجة عن استخدام العقار المستأجر .

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية وفق IFRS16.

حل المثال رقم (6) :

في بداية عقد الإيجار سيقوم المستأجر بقياس حقوق استخدام العقار والتزامات عقد الإيجار بنفس ما ورد في مثال رقم (5) دون الأخذ بالاعتبار الدفعة الإضافية الناجمة عن المبيعات لأن دفعات الإيجار الإضافية المتغيرة مرتبطة بمبيعات مستقبلية ولا ينطبق عليها دفعات الإيجار. وبالتالي فإن هذه الدفعات لا تدخل في قياس أصول والتزامات العقد. وبافتراض أن الشركة حققت مبيعات 500000 دينار في نهاية السنة الأولى للعقد، فإن على المستأجر الاعتراف بمصروف عقد إيجار إضافي يبلغ 5000 دينار (  $500000 \times 1\%$  ) في الأرباح والخسائر .

#### تعديلات العقد Lease modifications

1- على المستأجر المحاسبة عن تعديلات عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل إذا تحقق الشرطين التاليين :

أ- إذا أدت التعديلات إلى زيادة نطاق العقد من خلال إدراج أصول أخرى في العقد ينشأ عنها حقوق في استخدام أصول.

ب- إذا أدت التعديلات في العقد إلى زيادة العوض (المقابل) بمبلغ يتناسب مع الزيادة في حقوق استخدام الأصول" المضافة للعقد.

2- أما تعديلات عقد الإيجار التي لم يتم محاسبتها كعقد إيجار منفصل، فإنه يجب على المستأجر بتاريخ نفاذ تعديلات العقد القيام بما يلي:

أ- توزيع البديل (العوض) الوارد في العقد المعدل على مكونات العقد إذا كان العقد يحتوي عقد إيجار وواحد أو أكثر من عقود الإيجار الإضافية أو مكونات لا تمثل عملية تأجير.

ب- تحديد شروط الإيجار لعقد الإيجار المعدل (أي تحديد فيما إذا كان عقد الإيجار غير قابل للإلغاء بان يتضمن حق المستأجر بتمديد عقد الإيجار وكان من المتوقع ممارسة ذلك الحق، وكذلك أن يتضمن العقد منح المستأجر الحق في إلغاء عقد الإيجار وكان من المتوقع عدم ممارسة المستأجر لهذا الحق.



ج- إعادة قياس التزامات عقد الإيجار من خلال خصم دفعات الإيجار الجديدة بعد التعديل باستخدام معدل الخصم المعدل (الجديد). ويتم إعادة قياس التزامات عقد الإيجار كما يلي:

- تخفيض القيمة المسجلة لحساب "حق استخدام الأصل المستأجر" لتعكس مقدار التخفيض الجزئي أو الكلي في مدة العقد وذلك لتعديلات العقد التي تخفض من نطاق العقد. وعلى المستأجر الاعتراف في بيان الدخل بأي ربح أو خسارة ناتج عن إنهاء العقد كلياً أو جزئياً.
- تعديل حساب "حق استخدام الأصل" التعديلات العقد الأخرى.

#### العرض في القوائم المالية لدى المستأجر Presentation 1.

1- يجب على المستأجر أن يعرض أما في قائمة المركز المالي أو في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية ما يلي:

- أ- حساب "الحق في استخدام الأصول" بشكل منفصل عن الأصول الأخرى. وإذا لم يعرض المستأجر الحق في استخدام الأصول" بشكل منفصل بقائمة المركز المالي، فإن على المستأجر ما يلي:
- إدراج و عرض حساب "الحق في استخدام الأصول" بنفس بند أو فئة الأصول كما لو كان الأصل المستأجر مملوك للمستأجر.

- الإفصاح عن اسم البند الذي يتضمن حساب "الحق في استخدام الأصول" في قائمة المركز المالي
- ب- عرض التزامات عقد الإيجار بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى. وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي فعلى المستأجر الإفصاح عن البند الذي يتضمن (يحتوي) حساب التزامات عقد الإيجار في قائمة المركز المالي.

2- لا تنطبق الفقرة (أ) السابقة على الحق في استخدام الأصل" التي ينطبق عليها تعريف الممتلكات الاستثمارية، حيث يجب عرضها في قائمة المركز المالي بشكل منفصل كممتلكات استثمارية .

3- عند عرض قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الأخر على المستأجر عرض مصروف الفائدة على التزامات عقد الإيجار بشكل منفصل عن مصروف اهتلاك الحق في استخدام الأصول". وهذا ما يتطلبه أيضاً معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية".

4- عند إعداد و عرض قائمة التدفقات النقدية على المستأجر مراعاة ما يلي:

- تصنيف دفعات الجزء الخاص بتخفيض التزامات العقد ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
- تصنيف الدفعات المتعلقة بمصروف فوائد التزامات العقد ضمن التدفقات النقدية التشغيلية او التمويلية.
- عرض دفعات الإيجار قصيرة الأجل ودفعات إيجار الأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة (أي عقود الإيجار غير المرسمة) وكذلك دفعات الإيجار المتغيرة التي لم يتم أراجها ضمن التزامات عقد الإيجار ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

#### الإفصاحات لدى المستأجر Disclosure

أ- تهدف الإفصاحات التي يعرضها المستأجر إلى الإفصاح عن معلومات في الإفصاحات (الملاحظات) المرفقة بالبيانات المالية، بالإضافة للمعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي و قائمة الربح والخسارة

والدخل الشامل الآخر وقائمة التدفقات النقدية التزويد مستخدمى المعلومات المحاسبية بأساس لتقييم اثر عقود الإيجار على المركز المالى للمنشأة وأدائها وتدفعاتها النقدية.

ب- على المستأجر الإفصاح عن عقود الإيجار لديه فى إيضاح منفصل أو فى بند منفصل فى قوائم المالىة. ولا يطلب من المستأجر تكرار (ازدواجية) المعلومات المعروضة فى أى مكان من القوائم حول عقود الإيجار.

ج- على المستأجر الإفصاح عما يلى فى الفترة المالىة:

- مصروف الاهتلاك لحقوق استخدام الأصول مصنفة حسب فئة الأصل.
- مصروف الفائدة المتعلق بالتزامات العقد.
- المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل ولا يتم تضمين تلك المصاريف بالمصاريف المتعلقة بعقود الإيجار التى مدتها شهر واحد فأقل (لا يطلب الإفصاح عنها).
- المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار للأصول المتدنية القيمة ولا يتم تضمين تلك المصاريف بالمصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل للأصول متدنية القيمة المفصح عنها فى الفقرة السابقة.
- المصاريف المتعلقة بمدفوعات الإيجار المتغيرة التى لم يتم إدخالها فى قياس التزامات العقد.
- الدخل من حقوق استخدام الأصول بالباطن.
- إجمالى التدفقات النقدية الصادرة (المدفوعة) للعقد.
- الإضافات لحقوق استخدام الأصول.
- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عمليات البيع وإعادة الاستئجار.
- القيمة المسجلة لحقوق استخدام الأصول فى نهاية فترة التقارير المالىة الموضحة حسب فئة الأصول التى ينتمى لها العقد.

د- إذا انطبق على حقوق استخدام الأصول تعريف الممتلكات الاستثمارية على المستأجر تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة فى معيار المحاسبة الدولية رقم (40).

هـ- إذا قام المستأجر بقياس حقوق استخدام الأصول بالقيمة المعاد تقيمها (القيمة العادلة) بموجب معيار المحاسبة الدولية رقم (16) على المستأجر الإفصاح من المعلومات الواردة فى معيار (16) المتعلقة بالأصول المعاد تقيمها.

و- على المستأجر الإفصاح عن معلومات حول استحقاقات التزامات عقد الإيجار .

ز- على المستأجر الإفصاح عن معلومات نوعية وكمية حول عقود الإيجار لتمكين مستخدمى المعلومات المالىة من تقييم اثر عقود الإيجار على القوائم المالىة للمستأجر ومن الأمثلة على هذه الإفصاحات على سبيل المثال وليس الحصر كما يلى:

- طبيعة أنشطة التأجير لدى المستأجر .
- التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة فى المستقبل التى لم تدخل فى قياس التزامات عقد الإيجار وهى تشمل: مدفوعات الإيجار المتغيرة و تمديد أو إنهاء العقود و القيمة المتبقية المضمونة.
- أية قيود أو تعهدات واردة فى عقد الإيجار.

• عمليات البيع وإعادة الإيجار

ح- على المستأجر الإفصاح عن وجود أية عقود إيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار ذات القيمة المتدنية.

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بدفاتر المؤجر (Lessor)

تصنيف عقد الإيجار Classification of leases

وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (16) على المؤجر تصنيف عقود الإيجار إلى عقود تشغيلية أو عقود تمويلية.

أ- يتم تصنيف عقد الإيجار بتاريخ بدء عقد الإيجار inception date (وهو تاريخ اتفاقية الإيجار أو التزام الأطراف بالإحكام الرئيسية الاتفاقية الإيجار أيهما أسبق). ويتم فقط إعادة تقييم تصنيف العقد إذا حدثت تعديلات على العقد. ولا تعتبر التغييرات في التقديرات مثل التغيير في تقدير العمر الإنتاجي أو تغيير قيمة النفاية للأصل أو تعثر المستأجر أسباب موجبة لتغيير تصنيف عقد الإيجار محاسبياً.

ب- شروط تصنيف عقد الإيجار كعقد تمويلي : عقد الإيجار التمويلي هو عقد يتم من خلاله نقل كافة المخاطر (مثل مخاطر الطاقة الأصل أو التقادم التكنولوجي للأصل وتغير ظروف السوق) والمنافع (مثل أرباح من تشغيل الأصل أو ارتفاع قيمة الأصل) المتعلقة بملكية الأصل المؤجر بشكل جوهري من المؤجر للمستأجر، وقد تنتقل أو لا تنتقل الملكية عند انتهاء العقد. وإذا لم ينقل العقد بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل من المؤجر للمستأجر يصنف كعقد تشغيلي. ويعتمد تصنيف العقد كتمويلي أو تشغيلي على جوهر العملية وليس على شكل العقد (الجوهر فوق الشكل)

وقد تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (16) IFRS في حالة توفر أحد الشروط التالية سواء بشكل فرادي أو مزيج منها تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي:

أ- انتقال ملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.

ب- أن تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل .

والمعيار لم يحدد نسبة محددة حيث تحدد كل دولة معيار محدد لذلك. وفي الأردن فإن قانون التأجير التمويلي الأردني حدد المدة التي يعتبر بها العقد تمويلي إذا كانت مدة عقد الإيجار تغطي على الأقل 75% من العمر الإنتاجي للأصل وهذا مشابه للمتطلبات المعايير الأمريكية.

ج- إذا تضمن العقد خيار شراء تحفيزي للمستأجر Bargain - purchase option ويتحقق هذا الشرط في حالة وجود شرط في العقد يعطي المستأجر الخيار في شراء الأصل في نهاية مدة العقد بسعر يقل عن القيمة العادلة للأصل، ويتطلب المعيار وجود تأكيد بدرجة معقولة بتاريخ بدء عقد الإيجار بممارسة هذا الخيار. فمثلاً إذا كان هناك عقد إيجار الأصل ما مقابل 500 دينار شهري لمدة 3 سنوات والعمر الإنتاجي للأصل 6 سنوات، مع وجود حق خيار للمستأجر لشراء الأصل بمبلغ 150 دينار في نهاية مدة العقد علماً بأن القيمة العادلة المقدره للأصل نهاية مدة العقد 2500 دينار. في هذه الحالة يعتبر العقد تمويلي لأن حق خيار الشراء محفز للمستأجر شراء الأصل.

د- أن تكون بتاريخ بدء عقد الإيجار inception date القيمة الحالية لدفعات الإيجار التي ويتوقع من المستأجر سيدفعها المستأجر للمؤجر خلال مدة العقد تغطي عند توقيع العقد على الأقل القيمة العادلة للأصل المستأجر.

ه- إذا كان الأصل المستأجر ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن استخدامه فقط من قبل المستأجر بدون إجراء تعديلات رئيسية عليه.

كما أشار المعيار إلى المؤشرات الإضافية التالية والتي يمكن في حال توفر واحدة أو أكثر منها اعتبار العقد تمويلي:

- إذا تضمن العقد إعطاء المستأجر حق إلغاء العقد وكان العقد يتضمن تحمل المستأجر للخسائر التي قد تصيب المؤجر نتيجة الإلغاء.
  - إذا كان المستأجر يتحمل الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للأصل المستأجر أي وجود القيمة المتبقية المضمونة) وبالتالي يتحمل المستأجر قيمة أي انخفاض في قيمة الأصل المستأجر عن القيمة المتبقية المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء العقد.
  - وجود حق إعادة الاستئجار التحفيزي: إذا كان يمكن للمستأجر إعادة استئجار الأصل الفترة ثانية بعد انتهاء فترة العقد الأولى وبقية استئجار تقل بشكل كبير عن سعر الاستئجار في السوق (حوافز إعادة الاستئجار). مثل وجود شرط في عقد الإيجار ينص على أنه يحق للمستأجر عند انتهاء العقد إعادة استئجار الأصل ببديل إيجار يساوي 100 دينار شهري مثلا في حين أن بدلات الإيجار المتوقعة عند انتهاء العقد تبلغ 800 دينار شهرية، هنا من المرجح أن يستمر المستأجر باستعمال الأصل.
- المثال رقم (7) : قامت شركة الشرق باستئجار عقار لمدة 10 سنوات من الشركة العربية للتأجير، علما بان العمر الإنتاجي للعقار 40 سنة، وكان هناك خيار للمستأجر بإعادة استئجار العقار بعد انتهاء مدة العقد بمبلغ إيجار يعادل القيمة السائدة لبدلات الإيجار عند انتهاء العقد.

المطلوب: كيف سيتم تصنيف عقد الإيجار؟

حل المثال رقم (7) : سيتم تصنيفه كعقد إيجار تشغيلي وليس تمويليا نظرا لعدم انتقال مخاطر ومنافع الأصل للمستأجر، وعدم انطباق أي شرط من شروط تصنيف العقد كعقد تمويلي ، حيث أن مدة العقد لا تغطي الجزء الرئيسي للعمر الإنتاجي للعقار، كما أن خيار إعادة الاستئجار لا يعتبر تحفيزي لأن مبلغ إعادة الاستئجار لا يقل بشكل كبير عن معدلات الإيجار عند انتهاء العقد .

### المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي لدى المؤجر Finance leases

تتلخص المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بما يلي:

- بتاريخ بدء مدة عقد الإيجار commencement date (وهو التاريخ الذي يجعل به المؤجر الأصل المؤجر متاح للاستخدام من قبل المستأجر) على المؤجر الاعتراف بالأصول الناتجة عن العقد التمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها كذمم مدينة بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في العقد net investment in the lease.

• يقوم المؤجر باستخدام معدل الفائدة الضمني عند قياس "صافي الاستثمار في العقد". وفي حالة العقود بالباطن sublease إذا كان معدل الفائدة الضمني لا يمكن تحديده فإن المؤجر الوسيط يستخدم معدل الخصم المستخدم لعقد الإيجار الرئيسي بعد تعديله بأية تكاليف مباشرة مرتبطة بالعقد بالباطن لقياس صافي الاستثمار في العقد بالباطن .

• يتم معالجة التكاليف الأولية المباشرة لعقد الإيجار باستثناء (التكاليف التي يتكبدها المؤجرين المصنعين manufacturers أو التجار dealers) كجزء من تكلفة صافي الاستثمار في العقد، حيث تخفض هذه التكاليف مبلغ الدخل المعترف به على مدار مدة العقد.

### الاعتراف الأولي بمدفوعات الإيجار التي تعتبر جزء من حساب الصافي الاستثمار في عقد الإيجار

Initial measurement of the lease payments included in the net investment in the lease"

بتاريخ بدء مدة عقد الإيجار commencement date، يتضمن حساب الاستثمار في عقد الإيجار المدفوعات التالية المتعلقة بحقوق استخدام الأصل المؤجر خلال فترة العقد والتي لم يتم استلامها بتاريخ بدء عقد الإيجار وتشمل ما يلي:

- أ- دفعات الإيجار الثابتة مطروحة منها أية حوافز إيجار مستحقة.
- ب- دفعات الإيجار المتغيرة المرتبطة بمؤشر أسعار أو معدلات أجور، ويتم قياس تلك الدفعات باستخدام مؤشرات الأسعار السائدة بتاريخ بدء مدة عقد الإيجار .
- ج- أية قيمة متبقية مضمونة للأصل المؤجر والتي يضمنها المستأجر للمؤجر أو يضمنها أي طرف مرتبط بالمستأجر أو أي طرف ثالث غير مرتبط بالمؤجر يتحمل التزامات التغيير في القيمة المتبقية المضمونة مثل شركة التأمين.
- د- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر لديه تأكيد معقول بقيامه بممارسة حق الخيار.
- هـ- أية غرامات متوقعة تحصيلها من المستأجر عند ممارسته حق خيار إنهاء العقد. وإذا كانت عقد الإيجار تكسبان المستأجر سيمارس الخيار بإنهاء العقد.

### المؤجرين الصناع او التجار | Manufacturer or dealer lessors

- 1- بتاريخ بدء مدة عقد الإيجار على المؤجرين الصناع أو التجار الاعتراف بما يلي لكل عقد ايجار تمويلي:
  - أ- الاعتراف بإيراد بمقدار القيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستحقة مخصومة بمعدل الفائدة السوقي إذا كانت اقل من القيمة العادلة .
  - ب- تكلفة الأصل المباع أو (القيمة الدفترية للأصل) مطروحا منها القيمة الحالية لأية قيمة متبقاه غير مضمونة.
  - ج- الاعتراف بأرباح أو خسائر عملية البيع (الفرق بين الإيراد وتكلفة الأصل المباع) وذلك بتاريخ بدء مدة عقد الإيجار بغض النظر فيما إذا قام المؤجر بنقل الأصل للمستأجر وكما هو مبين في IFRS. 2 15.
- 2- في بعض الحالات يقدم المؤجرين الصناع أو التجار للمستأجرين معدلات أسعار فائدة منخفضة (ظاهرية) لتحفيزهم على الدخول بعقد الإيجار مقابل تحقيق ربح مرتفع من عملية بيع الأصل، الأمر الذي يجعل الربح المعترف به في فترة بدء العقد مرتفعة. لذلك على المؤجرين الصناع أو التجار تحديد سعر بيع الأصل بمبلغ

يعادل سعر بيع الأصل الذي سيتم تسعير الأصل به فيما لو كان سعر الفائدة المستخدم يعادل سعر الفائدة السوقية.

3- بتاريخ بدء عقد الإيجار يعترف المؤجرين الصناع أو التجار بالتكاليف المتكبدة لإتمام عقد الإيجار والحصول عليه كمصروف، لأن تلك التكاليف يتم مقابلتها مع الأرباح الناتجة عن عملية بيع الأصل المؤجر. أي لا تدخل تلك التكاليف كجزء من التكاليف الأولية المباشرة ولا يتم الاعتراف بها كجزء من تكلفة صافي الاستثمار في العقد.

### القياس اللاحق لدى المؤجر 1 Subsequent measurement.

1- على المؤجر الاعتراف بدخل الفائدة على مدار عمر العقد وعلى أساس يعكس معدل عائد ثابت على صافي الاستثمار في عقد الإيجار (ذمم مدينة) لدى المؤجر. ويتم توزيع دفعة الإيجار بين دخل الفائدة وتخفيض "رصيد الذمم المدينة على المستأجر".

2- على المؤجر تطبيق متطلبات التدني وإلغاء الاعتراف الواردة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) على حساب صافي الاستثمار في العقد، وعلى المؤجر مراجعة القيمة المتبقية غير المضمونة دورية والمستخدمه في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار. وإذا كان هناك انخفاض في القيمة المتبقية غير المضمونة المعاد تقديرها، على المؤجر تعديل المبالغ المعترف بها كدخل فائدة على مدار العمر المتبقي للعقد والاعتراف فوراً بأي تخفيض على المبلغ المستحق.

3- إذا قام المؤجر بتصنيف الأصل في ظل عقد الإيجار التمويلي كمحتفظ به للبيع أو أن الأصل ضمن مجموعة التصرف مصنفة كمحتفظ بها للبيع، فيجب تطبيق IFRS5 على ذلك الأصل .

### شراء الأصل المؤجر بناء على المواصفات التي يحددها المستأجر مع تملك المستأجر للأصل في نهاية مدة العقد.

1- تعتبر هذه الحالة الأكثر شيوعاً في عقود الإيجار التمويلي التي تمارسها البنوك والشركات المالية وتمارسها البنوك الربوية والإسلامية على حد سواء. وأصبح هذا النوع من العقود يمارس على نطاق واسع من قبل البنوك في عملية تمويل العقارات والشقق الشخصية كبديل للبيع بالتقسيط .

2- يقوم المؤجر في النوع من العقود بشراء الأصل بناء على المواصفات التي يحددها المستأجر وتأجيرها مباشرة للمستأجر، ويقوم المؤجر باحتساب الأقساط الدورية التي يتوجب أعلى المستأجر تسديدها في ضوء ثمن الشراء النقدي للأصل وسعر الفائدة التي ينوي المؤجر تحقيقه من العملية والمدة الزمنية (عدد الأقساط التي سيسدد المبلغ خلالها .

3- وعند شراء المؤجر للأصل يتم إثبات ذلك بجعل حساب الأصل مديناً بالتكلفة والنقدية دائناً. وعند تنفيذ عقد الإيجار يتم جعل حساب ذمم مدينة عقود إيجار مديناً والأصل دائناً، أيه انه يتم إقفال حساب الأصل في دفاتر المؤجر ويحل مكانه حساب ذمم مدينة عقود إيجار. أما الدفعات التي يتم استلامها من المستأجر فيتم معالجتها لدى المؤجر من خلال الاعتراف بجزء منها إيراد فائدة وباقي المبلغ المستلم يعالج كتسديد الرصيد ذمم مدينة عقود إيجار . ويجب احتساب إيراد الفائدة فيكل مرة على الرصيد غير المسدد من ذمم مدينة عقود إيجار في بداية الفترة .

المثال رقم (8) :

في 1 / 1 / 2018 قامت شركة الإطلال بتمويل شراء معدات لصالح شركة الرائد الصناعية بموجب عقد تأجير تمويلي، ينص العقد على تأجير المعدات لشركة الرائد حسب الشروط والبيانات التالية :

سعر شراء المعدات نقداً	220000 دينار
مدة العقد	5 سنوات
العمر الاقتصادي للمعدات	12 سنة
الدفعة السنوية متضمنة 3000 دينار ضريبة مبيعات	55760 دينار *
الدفعة الأولى تسدد عند توقيع العقد في	2018/1/1
الدفعات الباقية تسدد في	12/31 من كل عام
معدل الفائدة الضمني	10%
يتم نقل ملكية المعدات إلى شركة الرائد في نهاية مدة العقد البالغة 5 سنوات	
* تم احتساب قيمة الدفعة السنوية من خلال استخدام معدل الفائدة الضمني البالغ 10% والذي تسعى الشركة المؤجرة إلى تحقيقه من عقد الإيجار. وبالرجوع إلى جدول القيمة الحالية لدفعة عادية عددها 4 دفعات وبمعدل فائدة 10% بلغ المعامل 3.16986 وتم إضافة 1 لان الدفعة الأولى فورية ليصبح المعامل 4.16986. حيث تم قسمت شراء المعدات البالغ 220000 دينار على المعامل البالغ 4.16986 ( $4.16986 \div 220000 = 52760$ ) . وتم إضافة ضريبة المبيعات إلى الدفعة لتصبح قيمة الدفعة 55760 دينار .	

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية للعقد أعلاه في دفاتر المؤجر .

حل المثال رقم (8) :

يصنف هذا العقد تمويلي نظرا لأن العقد يتضمن تملك المستأجر للأصل المؤجر في نهاية مدة العقد .  
وبما أن العقد تمويلي فيتم إيجاد القيمة الحالية للدفعات التي سيستلمها المؤجر من المستأجر خلال مدة العقد وباستخدام معدل خصم 10% والذي يمثل معدل الفائدة الضمني .  
القيمة الحالية للدفعات =  $52760 \times 4.16986 = 220000$  دينار ( هناك فرق 2 دينار ناتجة عن التقريب ) .  
ولغايات تحديد مبلغ إيراد الفائدة والجزء المتعلق بتسديد أصل الذمم المدينة المستحقة على المستأجر ، تم إعداد جدول دفعات عقد الإيجار رقم (5) أنناه .

جدول تفاصيل قيمة دفعات عقد الإيجار				
التاريخ	قيمة الدفعة السنوية	إيراد الفائدة <sup>19</sup>	قيمة الذمم المحصلة <sup>20</sup>	رصيد الذمم غير المحصلة <sup>21</sup>
2018/1/1				220000
2018/1/1	52760	00000	52760	167240
2018/12/31	52760	16724	36036	131204
2019/12/31	52760	13120	39640	91564
2020/12/31	52760	9156	43604	47961

2021/12/31	52760	4796	47964	-3
المجموع	263800	43797	220003	

القيود المحاسبية في دفاتر الشركة المؤجرة ( شركة الإطال )

• قيد شراء المعدات بتاريخ 2018/1/1

220000 من ح/المعدات

220000 إلى ح/النقدية

• قيد إثبات تأجير المعدات بتاريخ 2018/1/1

220000 من ح/ذمم مدينة عقود تأجير ( شركة الرائد )

220000 إلى ح/المعدات

• قيد إثبات استلام الدفعة الأولى بتاريخ 2018/1/1

55760 من ح/النقدية

إلى مذكـورين

52760 ح / ذمم مدينة عقود تأجير

3000 ح / ضريبة مبيعات

ويلاحظ عدم وجود إيراد فائدة للدفعة الأولى كونها دفعة فورية تم استلامها عند توقيع العقد. كما يلاحظ أن مبلغ

الدفعة قد تضمن ضريبة المبيعات البالغة 3000 دينار .

• قيد إثبات استلام الدفعة الثانية في 2018 / 12 / 31:

52760 من ح/ النقدية

إلى مذكـورين

16724 ح/ إيراد الفائدة

36036 ح/ ذمم مدينة عقود تأجير

ملاحظة : إيراد الفائدة = رصيد الذمم في بداية السنة  $\times 10\%$  ،

فايراد فائدة الدفعة الثانية والتي تمت في نهاية السنة الأولى =  $167240 \times 10\% = 16724$  دينار

قيمة الذمم المحصلة = قيمة الدفعة السنوية - إيراد الفائدة .

رصيد الذمم غير المسددة = رصيد الذمم غير المسددة في الفترة السابقة - قيمة الذمم المحصلة في الفترة الحالية .

• قيد إثبات استلام الدفعة الثالثة في 2019 / 12 / 31 :

52760 من ح/ النقدية

إلى مذكـورين

13120 ح/ إيراد الفائدة



39640 ح/ ذم مدينة عقود تأجير  
3000 ح/ ضريبة مبيعات

وهكذا يتم إثبات باقي الدفعات .

وفي نهاية الدفعة الخامسة يكون رصيد ذم مدينة عقود تأجير صفر، وفي حالة بيع الأصل للمستأجر في نهاية مدة العقد يتم إثبات المتحصل من عملية البيع مكاسب التخلص من الأصل. فعلى افتراض انه تم بيع المعدات في المثال السابق إلى المستأجر في نهاية مدة العقد بقيمة 8000دينار، فإن قيد البيع في دفاتر المؤجر يكون على النحو التالي : في 2021/12/31 : 8000 من ح/ النقدية

8000 إلى ح/ مكاسب بيع معدات مؤجرة

عقود الإيجار التي تتضمن قيمة متبقية :

القيمة المتبقية هي القيمة العادلة المتوقعة للأصل في نهاية مدة الإيجار، وتزداد القيمة المتبقية المقدره كلما زاد العمر الإنتاجي للأصل عن مدة عقد الإيجار. والقيمة المتبقية قد تكون مضمونة من المستأجر أو غير مضمونة. وعقود الإيجار التي تتضمن قيمة متبقية مضمونة من المستأجر تكون من خلال الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على هذه القيمة مما يوفر للمؤجر ضمانه لتحقيق العائد أو الفائدة التي يسعى إلى تحقيقها. في حال كون القيمة المتبقية مضمونة من قبل المستأجر فيتم في نهاية مدة العقد تقدير القيمة العادلة للأصل في حال كون هذه القيمة تقل عن القيمة المتبقية المضمونة فيلتزم المستأجر بتعويض المؤجر عن النقص في القيمة العادلة عن القيمة المتبقية المضمونة، أما إذا كانت القيمة العادلة مساوية أو تزيد عن القيمة المتبقية المضمونة فيرد الأصل للمؤجر دون أن يدفع المستأجر للمؤجر أية مبالغ .

أن حال وجود قيمة متبقية للأصل في نهاية مدة العقد وسواء كانت هذه القيمة مضمونة أو غير مضمونة فأنها تدخل في عملية احتساب الدفعات الدورية التي سيدفعها المستأجر حيث تعمل على تخفيض قيمة هذه الدفعات. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :

المثال رقم (9) :

سيتم استخدام المثال السابق الخاص بشركة الإطلال (المؤجر) وشركة الرائد الصناعية (المستأجر) ، والتي كانت البيانات الخاصة به كما يلي :

2018/1/1	بداية العقد
160000	سعر شراء المعدات ( نقداً ) والذي تم في 2018/1/1
8 سنوات	مدة العقد اعتبار من 2018/1/1
12 سنة	العمر الاقتصادي للمعدات
28242 دينار	الدفعة السنوية
2018/12/31	الدفعة الأولى تسدد في نهاية السنة الأولى للإيجار
12/31 من كل عام	الدفعات الباقية تسدد في نهاية كل سنة من السنوات التالية
10% سنويا	معدل الفائدة الضمني

القيمة المتبقية للمعدات في نهاية مدة العقد ( 8 سنوات )	20000 دينار
سيتم استرداد المعدات من المستأجر في نهاية مدة العقد	
معامل القيمة الحالية لدفعة عادية عددها 8 وبمعدل فائدة 10% والذي يبلغ 5.33493	
معامل القيمة الحالية بفائدة سنوية 10% ولمدة 8 سنوات للقيمة المتبقية للمعدات في نهاية مدة العقد يبلغ 0.46651 دينار	

وعند بداية عقد الإيجار، قدرت القيمة العادلة للمعدات في نهاية مدة العقد بـ 20000 دينار. وفي نهاية مدة العقد بلغت القيمة العادلة للمعدات 24000 دينار.

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار في دفاتر المؤجر على افتراض

1- أن القيمة المتبقية مضمونة من المستأجر.

2- أن القيمة المتبقية غير مضمونة من المستأجر.

حل المثال رقم (9) :

المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار في دفاتر المؤجر ( شركة الأطلال ) على افتراض أن القيمة المتبقية مضمونة من المستأجر .

• قيد شراء المعدات بتاريخ 2018/1/1

160000 من ح/المعدات

160000 إلى ح/النقدية

• قيد إثبات تأجير المعدات :

يتم إثبات تأجير المعدات بالقيمة الحالية للمبالغ التي سيتم استلامها من المستأجر خلال فترة العقد والتي حسبت

كما يلي :

• الدفعات السنوية = قيمة الدفعة السنوية X معامل القيمة الحالية لدفعة عادية عددها 8 وبمعدل فائدة 10%

$$= 28242 \times 5.33493 = 150670 \text{ دينار .}$$

• يضاف اليه القيمة الحالية للقيمة المتبقية المضمونة - القيمة المتبقية المضمونة X معامل القيمة الحالية بفائدة سنوية 10% ولمدة 8 سنوات .

$$لذا تكون القيمة الحالية للقيمة المتبقية = 20000 \times 0.46651 = 9330 \text{ دينار .}$$

• وعليه يكون المجموع  $150,670 + 9,330 = 160,000$  دينار .

ويتم إثبات قيد التأجير على النحو التالي: في 2018/1/1 من ح/نم مدينة عقود تأجير ( شركة الرائد )

160000 إلى ح/المعدات

ولغايات احتساب إيراد الفائدة السنوي والمبالغ المسددة من نم مدينة عقود أيجار تم إعداد الجدول التالي :

جدول تفاصيل قيمة دفعات عقد الإيجار				
التاريخ	قيمة الدفعة السنوية	إيراد الفائدة	قيمة الذم المحصلة	رصيد الذم غير المحصلة
2018/1/1				160000

147758	12242	16000	28242	2018/12/31
134292	13466	14776	28242	2019/12/31
119479	14813	13429	28242	2020/12/31
103185	16294	11948	28242	2021/12/31
85261	17924	10318	28242	2022/12/31
65546	19716	8526	28242	2023/12/31
43858	21687	6555	28242	2024/12/31
20002	23856	4386	28242	2025/12/31
00002			20000	2025/12/31
	159998	85938	245936	المجموع

### ملاحظة :

إيراد الفائدة = رصيد الذمم في بداية السنة × 10%

قيمة الذمم المحصلة = قيمة الدفعة السنوية - إيراد الفائدة .

رصيد الذمم غير المسددة = رصيد الذمم غير المسددة في الفترة السابقة - قيمة الذمم المحصلة في الفترة الحالية .

• قيد استلام الدفعة الأولى بتاريخ 2018/12/31 28242 من ح/النقديــــــــــــــــة

الى مذكورين

ح/إيراد الفائدة 16000

ح/ذمم مدينة عقود تأجير 12242

• قيد إثبات استلام الدفعة الثانية بتاريخ 2019/12/31

28242 من ح/النقديــــــــــــــــة

الى مذكورين

ح/إيراد الفائدة 14776

ح/ذمم مدينة عقود تأجير 13466

• وهكذا يتم إثبات استلام باقي الدفعات .

نهاية مدة العقد : بعد استلام الدفعة الأخيرة يكون رصيد ذمم مدينة عقود تأجير 20000 دينار والتي تمثل القيمة

المتبقية المضمونة، وبما أن القيمة العادلة للمعدات في نهاية مدة العقد تبلغ 24000 دينار وهي أكبر من القيمة

المتبقية المضمونة (20000 دينار)، فإن المستأجر يقوم برد المعدات للمؤجر دون أن يتحمل أية مبالغ إضافية

خلاف الدفعات السنوية، ويكون قيد استرداد المعدات لدى المؤجر على النحو التالي :

في 20125/12/31 : 160000 من ح/المعدات

الى ح/ذمم مدينة عقود تأجير 20000

140000 د/مجمع اهتلاك معدات

أما إذا افترضنا أن القيمة العادلة للمعدات المؤجرة بلغت في نهاية مدة العقد 15000 دينار، فإن المستأجر يلتزم في هذه الحالة بدفع مبلغ 5000 دينار للمؤجر وهذا المبلغ يمثل الفرق بين القيمة العادلة في نهاية مدة العقد والقيمة المتبقية المضمونة والبالغة 20000 دينار وفي هذه الحالة يتم إثبات استلام المبلغ واسترجاع المعدات بالقيود التالي

في 2025/12/31 : من مذكـورين

د / المعدات	160000
د / النقديـة	5000
الى مذكـورين	
د / نم مدينة عقود تأجير	20000
د / مجمع اهتلاك معدات	140000
<u>د/ مجمع خسارة تدني</u>	<u>5000</u>

ويلاحظ أن خسارة التدني يكون قد تحملها المستأجر وبالتالي تظهر المعدات في دفاتر المؤجر بعد استرداد المعدات بقيمة 15000 دينار :

معدات	160000
يطرح مجمع اهتلاك معدات	( 140000)
<u>يطرح مجمع خسارة تدني</u>	<u>( 5000)</u>
<u>القيمة المسجلة</u>	<u>15000</u>

2- المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار في دفاتر المؤجر (شركة الأطلال) على افتراض أن القيمة المتبقية غير مضمونة من المستأجر

سيبقى الحل كما في الحالة (1) أعلاه، أي أن الحل لا يتغير سواء كانت القيمة المتبقية أو غير مضمونة. والاختلاف الوحيد يكون فقط عند استرجاع المعدات منفي نهاية مدة العقد وفي حال كانت القيمة العادلة للمعدات تزيد أو تقل عن القيمة المتبقية، حيث أن ذلك يتطلب من المؤجر بعد استرجاع المعدات إثبات خسارة الانخفاض وكانت القيمة العادلة تقل عن القيمة المتبقية المضمونة. أما إذا كانت القيمة العادلة تزيد من القيمة المتبقية المضمونة فيتم إثبات الفرق إذا كانت المنشأة تستخدم نموذج إعادة التقييم في عملية تقييم الممتلكات والمعدات والمصانع لديها. فعلى افتراض أن القيمة العادلة للمعدات المستأجر بلغت في نهاية مدة العقد 15000 دينار، يتم إثبات استرجاع المعدات بالقيود التالي:

في 2025/12/31

من د/ المعدات	160000
الى د/نم مدينة عقود تأجير	20000
<u>د/ مجمع اهتلاك معدات</u>	<u>140000</u>

ويتم إثبات خسارة تدني المعدات في دفاتر المؤجر بعد استرداد المعدات بالقيود التالي :

في 2025/12/31

5000 من ح/خسارة تدني

5000 إلى ح/مجمع خسارة تدني

وبهذا القيد تظهر المعدات بشكل مشابه للحالة السابقة وعلى النحو التالي:

معدات	160000
يطرح مجمع اهتلاك معدات	(140000)
يطرح مجمع خسارة تدني	(5000)
القيمة المسجلة	15000

**البيع بعقد اجار Sales-type Lease :**

كما بينا سابقا، فان هذا النوع من عقود الإيجار يتم من قبل المنشأة التي تمارس عملية تصنيع الأصل المؤجر أو التي تقوم بالمتاجرة بهذا النوع من الأصول، حيث تقوم هذه المنشأة بعملية بيع الأصل وفي نفس الوقت تمويل عملية البيع بعقد تأجير تمويلي. وعليه تكون قيمة الأصل، في الغالب، في دفاتر المؤجر اقل أو أكثر من القيمة العادلة له (سعر البيع)، مما ينتج عن العملية مكاسب أو خسائر بيع. أما معالجة الدفعات اللاحقة فتعالج بشكل مماثل لعقود الإيجار التمويلي المباشر. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :

المثال رقم (10) : تقوم شركة الإطلال بتصنيع نوع من المعدات، وفي 1/ 1 / 2018 قامت الشركة بتوقيع عقد إيجار تمويلي لتأجير المعدات التي تصنعها الشركة إلى شركة الرائد الصناعية. فيما يلي البيانات الخاصة بالعقد :

2018/1/1	بداية العقد
160000 دينار	سعر بيع المعدات (نقدا)
125000 دينار	تكلفة تصنيع المعدات
8 سنوات	مدة العقد اعتبار من 2018/1/1
12 سنة	العمر الاقتصادي للمعدات
28242 دينار	الدفعة السنوية
2018/12/31	الدفعة الأولى تسدد في نهاية السنة الأولى للإيجار
12/31 من كل عام	الدفعات الباقية تسدد في نهاية كل سنة من السنوات التالية
10% سنوياً	معدل الفائدة الضمني
20000 دينار	القيمة المتبقية للمعدات في نهاية مدة العقد ( 8 سنوات )
	سيتم استرداد المعدات من المستأجر في نهاية مدة العقد

وعند بداية عقد الإيجار، قدرت القيمة العادلة للمعدات في نهاية مدة العقد بـ 20000 دينار. وفي نهاية مدة العقد بلغت القيمة العادلة للمعدات 24000 دينار.

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار في دفاتر المؤجر على افتراض أن القيمة المتبقية مضمونة من المستأجر.

حل المثال رقم (10) : يلاحظ أن هذا المثال مشابه للمثال السابق ( المثال رقم 9) باستثناء أن المؤجر يقوم بتصنيع المعدات وبالتالي لم يتم بشرائها، وبالتالي فإن تكلفة المعدات كانت أقل من سعر بيعها. في ضوء ذلك يتم عند التأجير اثبات القيود التالية في دفاتر المؤجر: في 2018/1/1

160000 من ح / ذم مدينة عقود تأجير (شركة الرائد)

160000 إلى ح/إيراد المبيعات

ويلاحظ أن الطرف الدائن بالقيود هو إيراد مبيعات . ويتم إثبات تكلفة المبيعات بالقيود التالي :

125000 من ح/تكلفة المبيعات

125000 إلى ح/المخزون

أما باقي القيود فتبقى كما هي في المثال (9) .

#### تعديلات عقد الإيجار لدى المؤجر : Lease modifications

1- على المؤجر محاسبة التعديلات على عقد الإيجار باعتبارها عقد منفصل إذا تحقق الشرطان التاليين معاً :  
أ- التعديلات تؤدي إلى زيادة نطاق عقد الإيجار من خلال إضافة حقوق استخدام واحد أو أكثر من الأصول في العقد.

ب- العروض النقدي لعقد الإيجار قد ازداد بمبلغ يتناسب مع سعر البيع المستقل للزيادة في نطاق العقد وأية تعديلات ملائمة لأسعار البيع المستقلة لتعكس التغيرات في العقد.

2- إذا كانت التعديلات في عقد الإيجار لم ينتج عنها عقد إيجار منفصل ، على المؤجر محاسبة تعديلات عقد الإيجار كما يلي :

أ- إذا كان العقد مصنفة كعقد تشغيلي على المؤجر :

1/ أ- محاسبة تعديلات عقد الإيجار كعقد جديد من تاريخ بدء سريان التعديلات على العقد .

2/ أ- قياس القيمة المسجلة للأصل المؤجر كصافي استثمار في عقد الإيجار قبل بدء سريان تعديلات عقد الإيجار مباشرة .

ب- في الحالات الأخرى يقوم المؤجر بتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) .

#### عقود الإيجار التشغيلية لدى المؤجر Operating leases

##### 1. الاعتراف والقياس :

أ- على المؤجر الاعتراف بمدفوعات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية كدخل على أساس القسط الثابت ، أو أي أسلوب منتظم إذا كان ذلك الأسلوب أكثر تمثيلاً لنمط المنافع من استخدام الأصل .

ب- على المؤجر الاعتراف بالمصاريف (بما فيها اهتلاك الأصل المؤجر) والتي يتم تكبدها لاكتساب دخل الإيجار في بيان الدخل .

ج- على المؤجر إضافة التكاليف الأولية المباشرة المرتبطة بالحصول على عقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة المسجلة (الدفترية) للأصل المؤجر، والاعتراف بتلك التكاليف كمصروف على مدار مدة العقد بنفس الأساس الذي يتم به الاعتراف بدخل الإيجار.

د- يتم اهتلاك الأصول المؤجرة بعقود تشغيلية لدى المؤجر بنفس سياسة الإهلاك المتبعة لاهتلاك الأصول المشابهة، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16) و (38).

هـ- يقوم المؤجر بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (36) التدني في قيمة الموجودات\* على الأصول المؤجرة، والاعتراف بأية خسائر تدني في بيان الدخل .

و- يجب على المؤجرين الصناع أو التجار عدم الاعتراف بأية أرباح بيع للأصول المؤجرة عند الدخول بعقد التأجير التشغيلي لان تلك العملية لا تمثل عملية بيع .

## 2. تعديلات عقد الإيجار : Lease modification

على المؤجر المحاسبة عن تعديلات عقد الإيجار التشغيلي كعقد جديد من تاريخ نفاذ التعديلات، مع الأخذ بالاعتبار أية مدفوعات أيجار مقدمة أو مستحقة تتعلق بالعقد الأصلي كجزء من دفعات الإيجار للعقد الجديد .

## 3. العرض : Presentation

على المؤجر عرض الأصل المؤجر في قائمة المركز المالي حسب طبيعة ذلك الأصل .

## المثال رقم (11) : عقد الإيجار التشغيلي

في 1 / 4 / 2018 قامت مؤسسة النور بتأجير شركة الأردن آلة وذلك لمدة سنة وبقيمة إيجاريه تبلغ 4000 دينار سنوياً، على أن يبدأ تنفيذ العقد اعتباراً من 1 / 4 / 2018 ، وقد دفعت شركة الأردن كامل قيمة العقد نقداً في 2018/4/1. علماً بأن التكلفة التاريخية للآلة في دفاتر المؤجر 20000 دينار وتستهلك بطريقة القسط الثابت ويعمر إنتاجي يبلغ 8 سنوات وبدون خردة . وقد تم تصنيف العقد على أنه تشغيلي لدى المؤجر .

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية للعملية أعلاه في دفاتر المؤجر .

حل المثال رقم (11) : المعالجة المحاسبية في دفاتر المؤجر :

1. قيد إثبات قبض قيمة الإيجار بتاريخ 2018/4/1 :

4000 من ح/النقدية

4000 إلى ح/إيراد تأجير آلات

2. قيد التسوية في نهاية العام 2018 : نظراً لأن العقد يغطي سنة كاملة ابتداءً من 1 / 4 / 2018 ، بالتالي

يتوجب توزيع إيراد العقد بين العامين 2018 و2019 وعليه يجري في 31 / 12 / 2018 إجراء قيد

التسوية التالي : في 2018/12/31

1000 من ح/إيراد تأجير آلات

1000 إلى ح/إيراد تأجير آلات مقبوض مقدماً

وبناء على ما سبق يظهر في قائمة دخل مؤسسة النور إيراد تأجير آلات مبلغ 3000 دينار وهو ما يخص العام

2018 ويظهر بميزانية 31 / 12 / 2018 ضمن الالتزامات مبلغ 1000 دينار إيراد تأجير آلات مقبوض مقدماً .

3. قيد إثبات اهتلاك الآلات في نهاية العام 2018 : في 2018/12/31

2500 من ح/ مصروف اهتلاك آلات مؤجرة  
2500 الى ح/مجموع اهتلاك آلات

حيث يبلغ قسط اهتلاك الآلات السنوي 2500 دينار (20000 ÷ 8) .

المثال رقم (12) : معالجة حوافز الإيجار

في 2018/1/1 قامت الشركة الدولية بتأجير معدات الى شركة الاتحاد لمدة 4 سنوات بعقد ايجار تشغيلي مقابل 4000 دينار سنوياً وقد منح المؤجر حافز للمستأجر لتوقيع العقد بإعفائه من إيجار السنة الأولى من عمر العقد ، وعلى أن يتم تسديد أول دفعة في 2019/1/1.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية للعملية أعلاه في دفاتر المؤجر.

حل المثال رقم (12) : إيراد الإيجار السنوي لدى المؤجر يبلغ :

إجمالي إيراد عقد الإيجار = 4000 × 3 = 12000 دينار .

وبالتالي فإن إيراد الإيجار السنوي = 12000 ÷ 4 سنوات = 3000 دينار .

القيود المحاسبية لدى المؤجر في نهاية السنة الأولى : في 2018/12/31

3000 من ح/ إيجار مستحق القبض

3000 الى ح/إيراد إيجار معدات

مع ملاحظة تكرار القيد أعلاه في نهاية كل سنة من السنوات 2019 و 2020 و 2021.

ويلاحظ أنه تم الاعتراف في كل عام بإيراد إيجار متساوي مقداره 3000 دينار والإعفاء تم توزيعه على سنوات العقد بالتساوي .

قيد أثبات استلام الدفعات في 2019/1/1:

4000 من ح/النقدية

الى مذكرين

3000 ح / إيجار مستحق القبض

1000 ح / إيجار مقبوض مقدماً

الإفصاحات لدى المؤجر Disclosure تتلخص بالاتي :

1- تهدف الإفصاحات المطلوب عرضها من قبل المؤجر إلى الإفصاح عن معلومات ضمن الإفصاحات الملاحظات إلى جانب المعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي وقائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الأخر وقائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء أساس لمستخدمي القوائم المالية التقييم اثر تلك العقود على المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية .



2- على المؤجر الإفصاح عن المبالغ التالية للفترة المالية ( ضمن جدول إيضاحي أن لم تكن طرق العرض الأخرى أفضل) :

أ- بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي :

• إرباح أو خسائر البيع .

• دخل الفائدة المتحققة على صافي الاستثمار في العقد .

• الدخل الناتج عن تدفقات الإيجار المتغيرة غير المشمولة في صافي الاستثمار في عقد الإيجار .

ب- بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلية : الإفصاح عن إيراد الإيجار مع إفصاح منفصل عن إيراد الإيجار المتعلق مدفوعات الإيجار المتغيرة غير المرتبطة بمؤشر أسعار أو مؤشر أجور .

3- على المؤجر الإفصاح عن معلومات نوعية وكمية إضافية حول عقود الإيجار لتحقيق الهدف في الفقرة (1)

السابقة الذكر ومن الأمثلة على هذه المعلومات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أ- طبيعة أنشطة عقود الإيجار لدى المؤجر .

ب- كيف يقوم المؤجر بإدارة المخاطر المرتبطة بأية حقوق يحتفظ بها المؤجر في الأصل المؤجر مثل

اتفاقيات إعادة الشراء أو وجود القيمة المتبقية المضمونة أو وجود دفعات متغيرة لعقد الإيجار مرتبطة

باستخدام المستأجر للأصل بأكثر من الحد المتفق عليه .

4- عقود الإيجار التمويلية :

أ- على المؤجر تقديم معلومات كمية ونوعية توضح التغيرات المهمة في القيمة المسجلة لصافي الاستثمار في

عقد الإيجار التمويلي.

ب- على المؤجر الإفصاح عن تحليل لاستحقاقات دفعات الإيجار التي سيتم قبضها من المستأجر.

5- عقود الإيجار التشغيلية :

أ- على المستأجر الإفصاح عن الأصول المؤجرة للعقود التشغيلية لبند الممتلكات والمباني والمعدات وفق

الإفصاحات الواردة في معيار (16) .

ب- على المؤجر تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة ضمن المعايير ذات الأرقام (36)(38) (40) (41) للأصول

المؤجرة بعقود تشغيلية.

ج- على المؤجر الإفصاح عن تحليل الاستحقاقات عقد الإيجار مع عرض دفعات الإيجار غير المخصومة المتوقع

استلامها على أساس سنوي على الأقل لمدة 5 سنوات ورقم إجمالي للسنوات اللاحقة لها المتبقية في العقد.

**عمليات البيع وإعادة الاستحجار والعمليات المتعلقة بالشكل القانوني لعقد الإيجار : Sale and leaseback transactions**

1. إذا قامت منشأة ببيع أصل إلى منشأة أخرى (تم نقل السيطرة على الأصل لها) وفي نفس الوقت تم إعادة

استحجار ذلك الأصل فان هذه العملية تمثل عملية بيع وإعادة استحجار.

2. على المستأجر (البائع) قياس "حقوق استخدام الأصل" الناتجة عن عقد إعادة الاستحجار بنسبة (القيمة المسجلة

الدفترية السابقة للأصل والمتعلقة بحقوق الاستخدام المحتفظ بها من قبل المستأجر (البائع) منسوبة إلى القيمة

العادلة للأصل. وعليه فإن على المستأجر (البائع) الاعتراف بمقدار الربح أو الخسارة المتعلقة فقط بالحقوق المنقولة للمؤجر (المشتري).

3. على المشتري للأصل (المؤجر) المحاسبة عن عملية شراء الأصل وفق المعايير ذات العلاقة مثل معيار المحاسبة الدولية رقم (16). وأما فيما يتعلق بعقد الإيجار يتم محاسبتها وفق هذا المعيار (IFRS 16).

4. إذا كان سعر بيع الأصل (القيمة العادلة للمقابل المستلم من بيع الأصل) لا يساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت مدفوعات عقد الإيجار ليست وفق معدلات السوق، فإن على المنشأة إجراء التعديلات التالية لقياس متحصلات بيع الأصل بالقيمة العادلة:

أ- إذا كانت شروط العقد اقل من السوق (سعر البيع اقل من القيمة العادلة للأصل) يتم معالجة الفرق كمدفوعات إيجار مدفوعة مقدماً

ب- إذا كانت شروط العقد اكبر من السوق (سعر البيع اكبر من القيمة العادلة) يتم معالجة الفرق باعتباره تمويل (إقراض) إضافي تم منحه من المؤجر للمستأجر.

5. يتم قياس أية تعديلات (للفقرة د السابقة لقياس متحصلات بيع الأصل على أساس القيمة الأكثر تحديداً ووضوحاً لما يلي:

أ- الفرق بين القيمة العادلة لمتحصلات بيع الأصل (سعر البيع) والقيمة العادلة للأصل.

ب- الفرق بين القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار والقيمة الحالية لمدفوعات العقد على أساس الأسعار السوقية السائدة .

6. عملية تحويل الأصل من المستأجر لا تمثل عملية بيع : إذا كانت عملية تحويل الأصل من المستأجر

(البائع) لا تمثل عملية بيع، أي لا يتم نقل السيطرة على الأصل للمشتري (المؤجر) يتم معالجتها كما يلي :

أ- على المستأجر (البائع) الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحول للمؤجر في سجلاته مع الاعتراف بالتزامات تعادل المقبوضات المستلمة من المؤجر ومعالجة تلك الالتزامات وفق معيار (IFRS 9).

ب- على المؤجر (المشتري) عدم الاعتراف بالأصل والاعتراف بأصل مالي (قروض) بمقدار المبالغ النقدية المدفوعة (المحولة) للمستأجر ويتم تطبيق معيار الأدوات المالية رقم 9 (IFRS 9).

**المثال رقم (13) :**

1. في 1 / 1 / 2017 قامت الشركة العالمية ببيع مباني الى الشركة الأهلية بمبلغ 100000 دينار، وفي ذات الوقت تم توقيع عقد إعادة استئجار المباني بموجب عقد يمنح الشركة العالمية (المستأجر) الحق في استخدام المباني لمدة 18 سنة مقابل 6000 دينار سنوية تدفع نهاية كل سنة . وقد انتقلت السيطرة على الأصل للشركة الأهلية وفق IFRS 15 . العمر الاقتصادي للمباني 50 سنة .

2. يبلغ معدل الفائدة الضمني لعقد الإيجار والمعروف لدى المستأجر ( البائع ) 6% سنوية .

3. بلغت تكلفة المباني ( القيمة المسجلة ) قبل توقيع العقد مباشرة 50000 دينار والقيمة العادلة للمباني بتاريخ البيع 90000 دينار .

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية لعملية البيع وإعادة الاستئجار بدفاتر المستأجر والمؤجر .

### حل المثال رقم (13) :

1. بما أن سعر بيع المباني 100000 دينار أكبر من القيمة العادلة للمباني البالغة 90000 دينار، يتم التعديل لقياس متحصلات البيع على أساس القيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالزيادة في سعر البيع عن القيمة العادلة بمقدار 10000 دينار ( 100000 - 90000 ) كتمويل إضافي ممنوح من المؤجر (المشتري - الشركة الأهلية) إلى المستأجر (البائع - الشركة العالمية).
2. القيمة الحالية لدفعات الإيجار بتاريخ بدء عقد الإيجار  $64968 = 10.828 \times 6000$  دينار منها 10000 دينار تمويل إضافي و 54968 دينار تتعلق بعقد الإيجار. ويتم تقسيم الدفعة السنوية كما يلي :
  - المبلغ الذي يتعلق بالتمويل الإضافي =  $(64968/10000) \times 6000 = 924$  دينار
  - المبلغ الذي يتعلق بعقد الإيجار =  $6000 \times (64968/54968) = 5076$  دينار.
3. يقوم المؤجر بتصنيف عقد الإيجار كعقد تشغيلي .
4. بتاريخ بدء مدة العقد (ممارسة العقد) At the commencement date يقوم المستأجر (البائع) بقياس "حقوق استخدام المباني" بنسبة القيمة المسجلة (الدفترية) السابقة للمباني المتعلقة بحقوق الاستخدام المحتفظ بها من قبل المستأجر منسوبة إلى القيمة العادلة للأصل وكما يلي :  
حقوق استخدام المباني =  $(90000 / 50000) \times 54968 = 30538$  دينار .
5. يعترف المستأجر (البائع) فقط بالأرباح المتعلقة بالحقوق المنقولة للمؤجر (المشتري) وتبلغ إرباح بيع العقار على أساس القيمة العادلة للمباني =  $50000 - 90000 = 40000$  دينار يتم توزيعها كما يلي :
  - أ- أرباح تتعلق بحقوق استخدام المباني المحتفظ بها من قبل المستأجر (البائع) :  
 $= (90000 / 54968) \times 40000 = 24430$  دينار .
  - ب- إرباح تتعلق بالحقوق المنقولة إلى المؤجر (المشتري)  
 $= \{ (54968 - 90000) / 90000 \} \times 40000 = 15570$  دينار .
6. بتاريخ بدء مدة العقد (ممارسة العقد) في 1/ 1/ 2017 يتم أعداد القيود التالية لدى المستأجر والمؤجر :
  - أ- القيود لدى المستأجر (البائع) الشركة العالمية :

من مذكورين	
د / النقدية	100000
د / حقوق استخدام المباني	30538
الى مذكورين	
د / المباني	50000
د/التزامات عقود الإيجار	54968
د/التزامات قرض المؤجر	10000
<u>د/إرباح بيع (تتعلق بالحقوق المحولة)</u>	<u>15570</u>

ب- القيود لدى المؤجر (المشتري) الشركة الأهلية :

من مذكـورين	
د / المبـاني	90000
د / قرض الشركة العالمية ( المستأجر ) (القيمة الحالية لـ 18 دفعة بقيمة 924 دينار للدفعة بفائدة 6%)	10000
<u>إلى د/النقدية</u>	<u>100000</u>

وبعد بدء عقد الإيجار يقوم المؤجر بالاعتراف بإيراد إيجار ( العقد تشغيلي) في بيان الدخل بمقدار 5076 دينار. ويتم معالجة مبلغ 924 دينار كتخفيض لقيمة حساب قروض ممنوحة للمستأجر مع الاعتراف بإيراد الفائدة .

### معيـار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 ( عقود التأمين )

#### نظرة عامة على متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17

يحدد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 المتطلبات التي يجب على الشركة تطبيقها في الإبلاغ عن المعلومات حول عقود التأمين التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها. نظرًا لأن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 لا يوفر متطلبات محددة لمعظم جوانب المحاسبة عن عقود التأمين ، عادة ما تقوم الشركات التي تستخدم معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS بتطوير وتطبيق سياسات محاسبية لها عقود التأمين على أساس متطلبات المحاسبة المحلية (الوطنية) (GAAP) ، وهذه السياسات المحاسبية يشار إليها باسم "ممارسات محاسبة التأمين الحالية".

القسم 2 - نظرة عامة على متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 تناقش المتطلبات الرئيسية للمعيار 17 بما في ذلك:

- تعريف العقود التي ينطبق عليها معيار الإبلاغ المالي الدولي 17.
- فصل المكونات غير التأمينية.
- الاعتراف وقياس عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها ، مع إبراز المتطلبات الخاصة للعقود برسوم متغيرة ؛
- الإبلاغ عن أداء عقود التأمين. و
- الإقصاحات.

نظرة عامة على متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتطلبات التي يجب أن تنطبق في الإبلاغ عن المعلومات حول التأمين. ويحل هذا المعيار الجديد محل 4 ويسري اعتبارًا من 1 يناير 2023.

نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17؟

يحتفظ نطاق المعيار بشكل كبير بنطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 ، وتؤثر المتطلبات الجديدة على نفس عدد العقود التي تم احتسابها عند التقديم للمعيار 4. ولا ينطبق المعيار الجديد على عقود التأمين التي تكون الشركة فيها حامل وثيقة التأمين ( المؤمن له) ، الاستثناء الوحيد هو عندما تكون تلك العقود عقود إعادة التأمين ، وينطبق المعيار الدولي رقم 17 على العقود التي هي :

(أ) عقود التأمين الصادرة (أي المبيعة)

(ب) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (أي المستحوذ عليها). أو

(ج) عقود الاستثمار مع إصدار مزايا المشاركة التقديرية.

ويحتفظ المعيار رقم 17 بشكل كبير بالتعاريف الحالية لعقود التأمين وعقود إعادة التأمين وعقود الاستثمار بسمات المشاركة التقديرية.

يتضمن المعيار رقم 17 التعريفات التي يجب استخدامها للتعرف على منتجات التأمين الجديدة . ومن المحتمل أن بعض المنتجات لن تعامل كعقود التأمين التي يتم احتسابها للتطبيق IFRS 17 تعتبر كتأمين المنتجات (بناءً على القانون والتعليمات المحلية).

عقود التأمين وإعادة التأمين

يرحل المعيار رقم 17 تعريف عقد التأمين وعقد إعادة التأمين ، جنبًا إلى جنب مع الإرشادات ذات الصلة من المعيار الدولي رقم 4. وقد حدد المعيار رقم 4 عقد التأمين من خلال وجود مخاطر تأمين كبيرة - أي خطر ، بخلاف المخاطر المالية المنقولة من حامل العقد إلى المصدر (أي من حامل الوثيقة إلى المؤمن).

ويتوقع أن المعيار الدولي رقم 17 لن يغير الاستنتاجات حول ما إذا كانت العقود هي عقود التأمين أو عقود إعادة التأمين. ومن غير المحتمل أن تحتاج الشركات إلى تطوير التوجيهات والتفسيرات الداخلية الجديدة المتعلقة بتطبيق تعريف عقد التأمين في المعيار رقم 17.

عقود الاستثمار التقديرية

وينطبق المعيار الدولي 17 أيضًا على عقود الاستثمار أيضاً، مع مزايا المشاركة التقديرية الصادرة عن الشركة ، فإذا قامت الشركة بإصدار عقود تأمين فهذه العقود لها خصائص اقتصادية متشابهة (مثل عقود التأمين طويلة الأمد ، الأقساط المكررة (الدورية) ، مبلغ أو توقيت العائد المحدد تعاقديًا وفقًا لتقدير المصدر (شركة التأمين)) وهي مرتبطة بشكل عام بنفس المجموعة من الأصول مثل التأمين أو المشاركة في الأداء . ومن المتوقع ان تطبيق محاسبة عقود التأمين تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية.

ومع ذلك ، وعلى عكس المعيار رقم 4 ، يطبق المعيار رقم 17 على عقود الاستثمار ذات مزايا المشاركة التقديرية التي تصدرها الشركة التي تصدر أيضًا عقود تأمين فقط. وتطبق الشركات الأخرى المعيار الدولي رقم 9 على هذه العقود. وأشارت التعليقات التي تلقاها مجلس الإدارة إلى أن عددًا قليلاً من عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة

التقديرية يتم إصدارها من قبل غير شركات التأمين. ونتيجة لذلك ، فمن المتوقع أن تستمر المحاسبة عن معظم هذه العقود كعقود تأمين وليس كأدوات مالية تطبيق المعيار رقم 9.

الاستثناءات: الشركات التي تطبق المحاسبة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS الأخرى ، مثل ، عقود الضمان المالي والخدمة ذات الرسوم الثابتة المخفضة.

### فصل المكونات

عادة ما ينشئ عقد التأمين عددًا من الحقوق والالتزامات التي تولد حزمة من التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة. وتشمل بعض مزايا عقود التأمين بالإضافة إلى نقل مخاطر التأمين الكبيرة ، مثل المشتقات والودائع وخدمات إدارة الأصول. وهذه المزايا المعروفة باسم المكونات غير التأمينية. وتحت بعض الظروف ، يطلب المعيار الدولي رقم 17 من الشركة القيام بما يلي:

(أ) فصل المكونات غير التأمينية عن عقد التأمين إذا كان العقد منفصل مع نفس المزايا ستكون ضمن نطاق معيار آخر IFRS ؛ و

(ب) حساب المكونات غير التأمينية التي تطبق معيار IFRS الآخر.

ملخص لمتطلبات المعيار رقم 17 إلى حساب المكونات غير التأمينية من عقد التأمين بشكل منفصل

المكون غير التأميني	عندما يتم احتسابها بشكل منفصل	المعمول بها بموجب المعايير الدولية أساساً
المشتقات المضمنة	إذا كانت مطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9	المعيار الدولي للتقارير المالية 9
الودائع (عناصر الاستثمار أو عناصر الأيداع)	إذا كانت متميزة 15	IFRS 9
السلع والخدمات غير التأمينية	إذا كانت متميزة 15	IFRS 15

ويحظر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 الفصل بين المكونات غير التأمينية إذا لم يتم استيفاء المعايير المحددة.

وبالرغم من أن المعيار الدولي رقم 4 يسمح لشركات التأمين بتغيير سياستها المحاسبية اختياريًا لفصل العقود مع العملاء للسلع والخدمات غير التأمينية عن عقود التأمين الخاصة بهم عند تنفيذ المعيار الدولي رقم 15 أول مرة ، فمن غير المتوقع أن تفعل شركات التأمين ذلك في المعيار الدولي رقم 17.

### نموذج المعيار المحاسبي رقم IFRS 17

يوفر المعيار الدولي رقم 17 إطار عمل محاسبي متناسق لجميع عقود التأمين المصدرة. ويقسم عقود التأمين المصدرة إلى مجموعة من العقود بدلاً من العقد كل على حدة (بشكل منفرد)، وفي تجميع عقود التأمين ، يطلب من الشركة تحديد محافظ العقود وتقسيم كل محفظة إلى:

(أ) مجموعة العقود التي تكون مرهقة (منفذة) في الاعتراف الاولي إن امكن ؛

(ب) مجموعة العقود التي تم الاعتراف بها عند الاعتراف الأولي وليس هناك إمكانية كبيرة لأن تكون مرهقة بعد ذلك ، إن امكن ؛ و

(ج) مجموعة العقود المتبقية إن امكن.

بالإضافة إلى ذلك ، فلا يمكن أن تشمل مجموعة من العقود ، عقود تم إصدارها بفترة تزيد عن سنة.

الاعتراف: يتطلب المعيار رقم 17 أن تعترف الشركة بمجموعة من عقود التأمين التي تصدرها من البداية وكما يلي:  
(أ) بدء فترة التغطية ؛

(ب) تاريخ الدفعة الأولى المستحقة من حامل الوثيقة ( المؤمن له ) و

(ج) مجموعة العقود المرهقة عندما تصبح المجموعة مرهقة.

توضيح بعض المصطلحات المستخدمة

محفظة العقود :عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة ويتم إدارتها معًا.

أسعار الخصم: تعكس معدلات الخصم خصائص التدفقات النقدية الناشئة من مجموعة عقود التأمين (كالتوقيت

والعملة والسيولة من التدفقات النقدية). حيث تستند إلى تيار أسعار الفائدة الحالية الذي يمكن ملاحظته ، مع إجراء

التسويات لهذه المعدلات لمواءمتها مع خصائص مجموعة عقود التأمين.

تعديل المخاطر: وهي التسوية التي تعكس عدم التأكد في توقيت وكمية التدفقات النقدية المستقبلية.

القياس الأولي

تقوم الشركة التي تصدر عقود التأمين بتقييم الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود وعكسها بالصافي وعلى

اساس مخفض في ميزانيتها العمومية ، ويتم قياس جميع عقود التأمين مبدئيًا على أنها مجموع

1- الوفاء بالتدفقات النقدية ؛ و

2- هامش الخدمة التعاقدية ، ما لم تكن العقود مرهقة.

الوفاء بالتدفقات النقدية

الوفاء بالتدفقات النقدية هي التقديرات الحالية من المبالغ التي تتوقع شركة التأمين تحصيلها من أقساط التأمين ودفع

المطالبات والفوائد والمصروفات ، لتعكس التوقيت وعدم التأكد في تلك المبالغ. والتعديل (التسوية) لعدم التأكد تسمى

تعديل (تسوية) المخاطر.

وقد تتأثر التدفقات النقدية لمجموعة من العقود بالتدفقات النقدية لمجموعات العقود الأخرى كما هو محدد في شروط

العقود. ويُشار أحيانًا إلى هذا العامل إلى "التبادل بين العقود" - يعتبر في قياس تنفيذ التدفقات النقدية

العقود المرهقة: تصبح مجموعة العقود مرهقة إذا كانت التدفقات النقدية الخارجة المقدرة تتجاوز تدفقاتها النقدية

الداخلية المقدرة. وفي الاعتراف الأولي بالعقود المرهقة ، يتم الاعتراف بالخسائر على الفور في الربح أو الخسارة.

ولا يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في الميزانية العمومية .

هامش الخدمة التعاقدية

يمثل هامش الخدمة التعاقدية الربح الذي تتوقع الشركة أن تحققه عن طريق توفيرها التامينية. ويتم

الاعتراف بهذا الربح في الربح أوالخسارة خلال فترة التغطية التامينية التي توفرها الشركة .

وعند الاعتراف الأولي بال عقود ، فهامش الخدمة التعاقدية هو القيمة الحالية لمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية المعدلة ناقص القيمة الحالية لمخاطر للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المعدلة.  
القياس اللاحق

يتم الوفاء بالتدفقات النقدية باستخدام الافتراضات الحالية. ويتم تحديث هذه الافتراضات في تاريخ كل تقرير باستخدام التقديرات الحالية لمبلغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية وأسعار الخصم. ويتم معاملة الوفاء بالتدفقات النقدية المتغيرة بناءً على التقدير الذي يتم تحديثه وكما يلي:

(أ) التغييرات التي تتعلق بالتغطية الحالية أو السابقة يعترف بها في الربح أو الخسارة.  
(ب) يتم الاعتراف بالتغييرات المتعلقة بالتغطية المستقبلية من خلال هامش الخدمة التعاقدية المعدل. ومع ذلك فإذا كان هامش الخدمة التعاقدية صفرًا فيتم الاعتراف بالتغييرات في الربح أو الخسارة.  
ويتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في الربح أو الخسارة خلال فترة التغطية بناءً على كمية التغطية المنصوص عليها في العقود في المجموعة ومدتها المتوقعة. و باستخدام معدلات الخصم عند الاعتراف الأولي بالعقود تتراكم الفائدة بمرور الوقت على هامش الخدمة التعاقدية ،

المنهج الاختياري المبسط : يمكن للشركة استخدام منهج مبسط لقياس بعض عقود التأمين قصيرة الأجل.  
العقود برسوم متغيرة : يتضمن المعيار رقم 17 على منهج محدد "عقود التأمين مع مزايا المشاركة المباشرة".  
وينظر إلى عقود التأمين مع مزايا المشاركة المباشرة على أنها تنشئ التزامًا بدفع مبلغًا مساويًا للقيمة العادلة لقيمة العناصر الأساسية لحملة وثائق التأمين ناقصًا الرسوم المتغيرة للخدمة. وبالتالي توفر هذه العقود الخدمات المتكاملة المتعلقة بالاستثمار مع التغطية التأمينية.

العقود ذات ميزة المشاركة المباشرة

عقد تأمين بميزة المشاركة المباشرة عبارة عن عقد يتضمن كل من المزايا التالية:

(أ) يشارك حامل الوثيقة في حصة بمجموعة محددة من العناصر الأساسية.  
(ب) يدفع لحامل الوثيقة مبلغ مساو لحصة كبيرة من عوائد القيمة على العناصر الأساسية ؛ و  
(ج) إن نسبة كبيرة من أي تغيير في المبالغ التي يتعين دفعها إلى حامل الوثيقة تتغير بتغير القيمة العادلة للعنصر الأساسية.

الرسوم المتغيرة:

(أ) تمثل المقابل الذي تحصل عليه الشركة لقاء تقديم الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

(ب) تعكس الرسوم المتغيرة كلاً من أداء العناصر الأساسية للاستثمار والتدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقود.

منهج النموذج المحاسبي العام

يعدل منهج الرسوم المتغيرة نموذج المحاسبة في المعيار رقم 17 (المشار إليه باسم معيار النموذج المحاسبي العام) ليعكس ذلك المقابل الذي تتقاضى الشركة مقابل العقود رسومًا متغيرة.

ويقيس منهج النموذج المحاسبي العام والرسوم المتغيرة بالوفاء بالتدفقات النقدية. وفي الاعتراف الأولي لا يوجد فرق بين هامش الخدمة التعاقدية المحدد في تطبيق النموذج المحاسبي العام وبذلك تقرر تطبيق منهج الرسوم المتغيرة.



علاوة على ذلك يتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في تقديرات الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية المستقبلية المعدلة في هامش الخدمة التعاقدية ، بما في ذلك المتعلقة بالتغطية الحالية أو السابقة ، في الربح أو الخسارة. وبسبب التغيرات في معدلات الخصم والتغيرات المالية الأخرى . يتم الإبلاغ عن هذه التغيرات في بيان الدخل الشامل (الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر) في النموذج المحاسبي العام.

ويلخص الجدول التالي الاختلافات الرئيسية بين النموذج المحاسبي العام ومنهج الرسوم المتغير .

الفروق بين نموذج المحاسبة العامة ونموذج الرسوم المتغيرة

النموذج المحاسبي العام	عند الاعتراف الاولي يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية باستخدام اسعار الفائدة ليعكس التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية المستقبلية المتراكمة
منهج الرسوم المتغير	عند الاعتراف الاول يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية بما فيها التغيرات المتعلقة بمعدلات الخصم والتغيرات المالية الأخرى ليعكس التغيرات في مقدار الرسوم المتغيرة .

عقد إعادة التأمين

عادة ما تصدر شركات التأمين بعض مخاطر عقود تأمين تقوم بنقل جزء من هذه المخاطر الأساسية إلى شركة تأمين أخرى ، من خلال عقود إعادة التأمين. ويطلب المعيار الدولي رقم 17 عمومًا أن تقوم الشركة بالمحاسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها باستخدام منهج يتفق مع التأمين الأساسي - ويتم احتساب عقود إعادة التأمين المحتفظ بها باستخدام النموذج المحاسبي العام المعدل من أجل:

- (أ) تاريخ الاعتراف. بمجموعة عقود إعادة التأمين حيث يتم الاعتراف بها من بدء فترة التغطية لمجموعة عقود إعادة التأمين أو الاعتراف الأولي بأصل عقود التأمين ، أيهما أحدث.
- (ب) تقدير التدفقات النقدية للوفاء بعقود إعادة التأمين لتعكس مخاطر عدم الأداء من قبل مصدر عقد إعادة التأمين.
- (ج) عند الاعتراف الاولي في هامش الخدمة التعاقدية يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الصافية.

الدخل الشامل:

(أ) نتيجة خدمة التأمين ، وتشمل:

(1) إيرادات التأمين. ناقص

(2) مصاريف خدمة التأمين.

(ب) إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

إيرادات التأمين

الإيرادات من عقود التأمين تمثل المقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون مستحقًا لها مقابل الخدمات المقدمة بموجب العقود. ويتضمن المقابل الذي يغطي المبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الربح أو الخسارة ومقدار مصاريف التأمين المتكبدة في الفترة.

العديد من عقود التأمين ذات المزايا الاستثمارية تتضمن عنصر الإيداع - أي المبلغ المدفوع بواسطة حامل الوثيقة الذي يتم سداه من قبل شركة التأمين حتى إذا لم يقع حدث مؤمن عليه. ومكونات الإيداع مستثناة من الربح أو الخسارة - أي أن تحصيل الوديعة ليست إيرادات وسداد ذلك الإيداع ليس نفقة.

### مصاريف خدمة التأمين

تعكس مصاريف خدمة التأمين التكاليف المتكبدة في تقديم الخدمات في الفترة ، بما في ذلك تكبد التعويضات ، واستبعاد عناصر سداد الوديعة .

### إيرادات ومصروفات التأمين

يتطلب المعيار قيام بحساب الوفاء بالتدفقات النقدية وهامش الخدمات التعاقدية على أساس مخصص ليعكس توقيت التدفقات النقدية. ومع مرور الوقت فإن تأثير القيمة الزمنية للمال تتخفض وينعكس هذا الانخفاض في بيان الدخل الشامل كمصروف تمويل تأمين.

### الإفصاحات

يتطلب المعيار عددًا من الإفصاحات. أي تقديم معلومات إضافية حول المبالغ المعترف بها في الميزانية العمومية وفي كشف الدخل الشامل ، وحسب طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من إصدار عقود التأمين.

### شرح المبالغ المعترف بها

يطلب المعيار تقديم تسويات بين أرصدة التأمين الافتتاحية والختامية لعقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحجوزة والمفسوخة وصولاً إلى المكونات التالية:

(أ) التزامات التغطية المتبقية (تحديد المبالغ المعترف بها ومفصلة في الربح أو الخسارة للعقود المرهقة) ومطالبات التعويضات المتكبدة و

(ب) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، وتعديل المخاطر ، وباقي هامش الخدمة التعاقدية . كما يطلب المعيار تقديم:

(أ) توضيحاً لوقت التعاقد المتبقي المتوقع أن يتم الاعتراف بهامش الخدمة في الربح أو الخسارة و  
(ب) تحليل:

(1) إيرادات التأمين.

(2) إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين. و

(3) الأعمال الجديدة (أي العقود المعترف بها مبدئيًا في الفترة).

مثال

لتوضيح الآثار المترتبة على العقود المرهقة بموجب المعيار الدولي رقم 17 ، نفترض ما يلي:

قامت شركة BDO Pet Insurance Ltd بإصدار 100 وثيقة تأمين لمدة ثلاث سنوات تبدأ في 1 يوليو 2022.

تؤمن السياسات لحاملها ما يصل إلى 50% من أي فواتير يتكبدها خلال فترة التغطية.

يطلب من كل صاحب وثيقة دفع قسط سنوي قدره 65 دولارًا ، يُدفع في اليوم الأول من كل عام من فترة التغطية.

لأغراض قياس عقود التأمين بموجب المعيار رقم 17 ، واستناداً إلى الخبرة السابقة مع أنواع مماثلة من وثائق التأمين ، تتبنى شركة BDO Pet Insurance Ltd الاقتراضات التالية:

- التدفقات النقدية السنوية المتوقعة هي 7000 دولار في السنة
- سيتم دفع جميع مطالبات التأمين التي يتم تكبدها خلال العام في نهاية العام
- لن تسقط أي وثائق خلال فترة التغطية ولن يتم تقديم فترات تمديد بموجب الوثيقة
- معدل خصم 5% سنوياً
- لا تتعرض BDO Pet Insurance Ltd لأي مخاطر مالية جوهرية فيما يتعلق بوثائق التأمين
- يتم قياس تعديل المخاطر غير المالية بنسبة 5% من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة
- لا تتحمل BDO Pet Insurance Ltd أي تكاليف شراء أولية فيما يتعلق بوثائق التأمين.

بالإضافة إلى ذلك ، ولغرض إثبات المحاسبة عن هذه السياسات بموجب المعيار 17 ، سنفترض أن جميع السياسات مرهقة بنفس القدر.

استناداً إلى الاقتراضات والمعلومات السابقة ، تقيس شركة BDO Pet Insurance Ltd محفظة العقود المرهقة عند الاعتراف الأولي كما هو موضح أدناه.

تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	19,063
تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (الصافية)	(477)
تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	(953)
الوفاء بالتدفقات النقدية	(1,430)
هامش الخدمة التعاقدية	0
أصل / (التزام) عقد التأمين عند الاعتراف الأولي	(1,430)
يتم الاعتراف بالخسارة عند الاعتراف الأولي بالتزام عقد التأمين	1,430

كما هو موضح أعلاه ، عند الاعتراف الأولي ، من المتوقع أن تنتج التدفقات النقدية للوفاء التي تعود إلى وثائق التأمين الصادرة عن شركة BDO Pet Insurance Ltd صافي التدفقات الخارجة إلى الكيان. وفقاً لذلك ، ستقوم شركة BDO Pet Insurance Ltd بما يلي:

- تعيين هامش الخدمة التعاقدية لمحفظة عقود التأمين المرهقة إلى الصفر ، و
- الاعتراف بخسارة مساوية للتدفقات النقدية للوفاء ، والتي تشمل تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الصافية) المستقبلية وتعديل المخاطر المقدر للمخاطر غير المالية.

إذا احتفظت شركة BDO Pet Insurance Ltd بالفرضيات . عند بدء عقود التأمين طوال مدة العقود ، فسيقيس الكيان عقود التأمين لكل من السنوات الثلاث على النحو التالي.

الرصيد الافتتاحي (الأصول) / الخصوم	0	0	0	0
التغيرات المتعلقة بالخدمة المستقبلية: عقود التأمين الجديدة	477	953	0	1,430
التدفقات النقدية الداخلة	6,500	-	-	6,500
مصاريف التمويل التأمين	953	48	-	1,001
دخل تمويل التأمين	(604)	-	-	(604)
التغيرات المتعلقة بالخدمة الحالية	0	(398)	-	(398)
التدفقات النقدية الخارجة	(7,000)	-	-	(7,000)
الرصيد الختامي (الأصول) / الخصوم	326	603	0	929

الرصيد الافتتاحي (الأصول) / الخصوم	326	603	0	929
التغيرات المتعلقة	6,500	-	-	6,500

بالخدمة المستقبلية: عقود التأمين الجديدة				
التدفقات النقدية الداخلة	651	30	-	681
تمويل مصاريف التأمين	(310)	-	-	(310)
دخل تمويل التأمين	0	(380)	-	(380)
التغيرات المتعلقة بالخدمة الحالية	(7,000)	-	-	(7,000)
التدفقات النقدية الخارجة	167	253	0	420

الرصيد الافتتاحي (الأصول) / الخصوم	167	253	0	420
التغيرات المتعلقة بالخدمة المستقبلية: عقود التأمين الجديدة	6,500	-	-	6,500
التدفقات النقدية الداخلة	333	13	-	346
مصاريف تمويل التأمين	0	-	-	0
دخل تمويل التأمين	0	(266)	-	(266)
التغيرات المتعلقة بالخدمة الحالية	(7,000)	-	-	(7,000)
التدفقات النقدية الخارجة	0	0	0	0

تمارين متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (17)

التمرين تالاول: اختار افضل اجابة

ضع علامة صح على الاجابة الصحيحة لكل سؤال من الاسئلة التالي:

1- واحدة من عقود التأمين التالية لا يغطيها معيار الابغ المالي الدولي رقم (17) :

أ- التأمين الهندسي ب- التأمين الحري ج- عقود ضمان المنتج د- تأمينات الحياة

الاجابة: ضمان المنتج

2- لا يسمح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) بما يلي:

أ- التخفيض غير المبالغ به في احتساب المخصصات ب- الاستمرار فغي قياس الالتزامات التأمينية على

اساس غير مخصص

ج- الالتزامات تأمينية تم تأديتها.

الاجابة: الالتزامات التأمينية التي تم تأديتها.

3- ينشئ عقد التأمين عددًا من الحقوق والالتزامات التي تولد حزمة من التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية

الخارجة وتشمل بعض مزايا عقود التأمين :

(أ) عدم فصل المكونات غير التأمينية عن عقد التأمين إذا كان العقد منفصل مع نفس المزايا ستكون ضمن نطاق

معيار آخر IFRS ؛ و

(ب) حساب المكونات غير التأمينية التي تطبق معيار IFRS الآخر.

الإجابة : حساب المكونات غير التأمينية التي تطبق معيار IFRS الآخر .

4- عندما تعطى شركة ما كفالة منتجات تم اصدارها مباشرة من قبل المنتج او التاجر او بائع التجزئة ، ما هو

المعيار الدولي المحتمل لتغطية هذه الكفالة:

أ- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) ب- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)

ج- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15) د- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) د-

معيار المحاسبة الدولي رقم (32)

الاجابة: ج معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15)

5- يقسم المعيار الدولي رقم (17) عقود التأمين المصدرة إلى مجموعة من العقود بدلاً من العقد بشكل منفرد،

ويطلب من الشركة تحديد محافظ العقود وتقسيم كل محفظة إلى:

(أ) مجموعة العقود التي تكون مرهقة (منفذة) في الاعتراف الاولي إن امكن ؛

(ب) مجموعة العقود التي لا يتم الاعتراف بها عند الاعتراف الأولي وليس هناك إمكانية كبيرة لأن تكون مرهقة بعد

ذلك ، إن امكن ؛ و

(ج) مجموعة العقود المتبقية إن امكن.

الاجبة : أ و ج

6- يتطلب المعيار رقم 17 إقرار شركة التأمين بمجموعة من عقود التأمين التي تصدرها من البداية وكالاتي:

(أ) بدء فترة التغطية ؛ (ب) تاريخ الدفعة الأولى المستحقة من حامل الوثيقة ( المؤمن له) و

(ج) مجموعة العقود المرهقة عندما تصبح المجموعة مرهقة د- كل ما ذكر صحيح

الاجابة :- د- كل ما ذكر صحيح

7- يتم احتساب عقود إعادة التأمين المحتفظ بها باستخدام النموذج المحاسبي العام المعدل من أجل:

(أ) الاعتراف. بمجموعة عقود إعادة التأمين من بدء فترة التغطية لمجموعة عقود إعادة التأمين أو الاعتراف الأولي بأصل عقود التأمين ، أيهما أحدث.

(ب) تقدير التدفقات النقدية للوفاء بعقود إعادة التأمين لتعكس مخاطر الأداء من قبل مصدر عقد إعادة التأمين.

(ج) عند الاعتراف الأولي في هامش الخدمة التعاقدية لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الصافية.

الإجابة: (أ) الاعتراف. بمجموعة عقود إعادة التأمين من بدء فترة التغطية لمجموعة عقود إعادة التأمين أو الاعتراف الأولي بأصل عقود التأمين ، أيهما أحدث.

التمرين الثاني : اجب بصح او خطأ لما يأتي:

1- أسعار الخصم: الاسعار التي لا تعكس معدلات خصم خصائص التدفقات النقدية الناشئة من مجموعة عقود التأمين (كالتوقيت والعمله والسيولة من التدفقات النقدية).

الإجابة خطأ

2- تعديل المخاطر: وهي التسوية التي تعكس التأكد في توقيت وكمية التدفقات النقدية المستقبلية.

الإجابة خطأ

3- القياس الأولي: قياس جميع عقود التأمين مبدئيًا على أنها مجموع الوفاء بالتدفقات النقدية ؛ وهامش الخدمة التعاقدية ، ما لم تكن العقود مرهقة.

الإجابة صح

4- الوفاء بالتدفقات النقدية: التقديرات الحالية من المبالغ التي تتوقع شركة التأمين تحصيلها من أقساط التأمين ودفع المطالبات والفوائد والمصروفات ، لتعكس التوقيت وعدم التأكد في تلك المبالغ.

الإجابة : صح

5- العقود المرهقة: تصبح مجموعة العقود مرهقة إذا كانت التدفقات النقدية الخارجة المقدره تتجاوز تدفقاتها النقدية الداخلة المقدره. وفي الاعتراف الأولي بالعقود المرهقة ، يتم الاعتراف بالخسائر على الفور في الربح أو الخسارة. ولا يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في الميزانية العمومية .

الإجابة : صح

6- هامش الخدمة التعاقدية: هو القيمة الحالية لمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية المعدلة ناقص القيمة الحالية لمخاطر للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المعدلة.

الإجابة : صح

7- القياس اللاحق: يتم الوفاء بالتدفقات النقدية باستخدام الافتراضات المستقبلية . ويتم تحديث هذه الافتراضات في تاريخ كل تقرير باستخدام التقديرات الحالية لمبلغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية وأسعار الخصم.

الإجابة خطأ

8- المنهج الاختياري المبسط : يمكن للشركة استخدام منهج مبسط لقياس بعض عقود التأمين قصيرة الأجل.

الإجابة صح

9- العقود ذات ميزة المشاركة المباشرة: عبارة عن عقد يتضمن عدم مشاركة حامل الوثيقة في حصة بمجموعة محددة من العناصر الأساسية. وإن نسبة كبيرة من أي تغيير في المبالغ التي يتعين دفعها إلى حامل الوثيقة تتغير بتغير القيمة العادلة للعنصر الأساسية.

الاجابة خطأ

10- الرسوم المتغيرة: هي المقابل الذي تحصل عليه الشركة لقاء تقديم الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

الاجابة صح

المرحوم  
المرحوم